



دار الكتب والوثائق القومية
مركز تاريخ مصر المعاصر

علاج مصر الاقصادى

ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة

محمد طلعت حرب

دراسة

أ.د. رؤوف عباس حامد

مكتبة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

إهداء من بنك مصر

هذا الكتاب وثيقة مهمة، حُجبت طويلا بعد أن نُفِدت طبعاتها، وهو الكتاب الذي كان له أكبر الأثر في التاريخ الإقتصادي، سواء بالأفكار التي يحملها، أو الكلمات التي يتضمنها.. فُكِّت هذه الكلمات بداية مشروع كبير يكسر حلقة السيطرة الأجنبية على الإقتصاد المصري، وينادي بإقامة بنك وطني برأس مال مصري وبأيدي مصرية.. ومنه خلال عملي أهلي..

وإذا كانت هذه الكلمات والأفكار عادية اليوم، فقد كانت يومها فتحا جديدا. ونرى في هذا الكتاب الوثيقة والأفكار وهي تتخلق والحلم وهو ينمو في عقل صاحبه، ونرى كيف انتقلت الفكرة بعد ذلك إلى مشروع وصرح كبير، رغم كل الصعوبات والظروف القاسية التي واجهت مشروع إنشاء البنك. فأى رحلة مجيدة وشاقة قطعها بنك مصر (١٩٢٠ - ٢٠٠٢) الذي وقف منذ قيامه وخلال المراحل المختلفة من تاريخه، ويساهم في تنمية اقتصاد البلاد، وكم مرة عصفت رياح التغيير بالعديد من المفاهيم والسياسات؟!.. وكم مرة تغير شكل الإقتصاد؟!.. وبقي بنك مصر في كل الظروف مساندا للإقتصاد وعونا على إقامة شركات الاستثمار، ودافعا لعجلة التنمية، وداعما للتبادل التجاري في الداخل والخارج.

وعلى طلعت حرب مؤسس هذا الصرح الكبير. أن يرقى ناضيا بعد رحيله وبعد أن انتشرت شبكة فرع بنك مصر في جميع أنحاء البلاد، بل وأصبح وكلاؤه في معظم عواصم العالم على درج طلعت حرب، وكان سباقا في استخدام التكنولوجيا الحديثة وعمل على تطوير كافة الخدمات المصرفية..

وبقي البنك فريدا في تاريخ النشاط الإقتصادي والإجتماعي في مصر وإستم البنك أحد رموز شعب طموح صمم على المضي قدما على طريق النهضة نحو آفاق المستقبل.

بنك مصر

علاج مصر الاقتصادي

ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة



دار الكتب والوثائق القومية
مركز تايخ مصر المعاصر

مشروع البنك الوطني

والحركة الوطنية المصرية

عبد الحليم نوري

مكتبة دار الكتب والوثائق القومية

علاج مصر الاقتصادي

ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة

محمد طلعت حرب

أ.د. رؤوف عباس حامد

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م



مكتبة دار الوثائق القومية
حفظ التراث

الهيئة العامة

لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة

د / صلاح فضل

حرب، محمد طلعت ، 1867 - 1941.

علاج مصر الاقصادى ومشروع بنك المصريين أو
بنك الأمة / محمد طلعت حرب ؛ دراسة رعوف عباس حامد
.. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية ، مركز تاريخ مصر
المعاصر، 2002 -

و 18 ورقة ؛ 29 سم .

يشتمل على إرجاعات بليوجرافية.

تدمك 8 - 0234 - 18 - 977

٢٣٠٩٦٢

إخراج وطباعة :

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٢/١٤٩٣٦

I.S.B.N. 977 - 18 - 0234 - 8



مشروع البنك الوطنى

والحركة الوطنية المصرية

د. رءوف عباس حامد

شهد مطلع النصف الثانى من القرن التاسع عشر سعيًا حثيثاً من جانب القوى الإمبريالية الأوروبية لنصب شباكها حول مصر ، وكانت بريطانيا وفرنسا فى طليعة تلك القوى الحريضة على اكتساب أكبر قدر ممكن من النفوذ فى مصر ذات الموقع الاستراتيجى الفريد بين أوروبا ومستعمراتها فى الشرق . ولم يقف صمود محمد على وحرصه على امتلاك زمام المبادرة حجر عثرة فى طريق المساعى الفرنسية والانجليزية لتحقيق مغانم استراتيجية فى مصر فحسب ، بل كان النظام الاقتصادى فى عهده لايسمح بتسرب رأس المال الأجنبى لينخر فى عظام البنيان الاقتصادى الذى أقامه محمد على بالاعتماد على إمكانات مصر الذاتية وحدها .

لذلك لم يكن غريباً أن تتضمن جهود بريطانيا لتحطيم قوة مصر العسكرية فى عصر محمد على ومناصرة الباب العالى ، توقيع معاهدة بالطة ليمان الشهيرة مع الدولة العثمانية (١٦ أغسطس ١٨٣٨) التى نصت على إلغاء الاحتكار فى أراضي الدولة (ومن بينها مصر) وحرية الرعايا البريطانيين فى ممارسة التجارة مع الأهالى ، وتحديد الضرائب الجمركية على الواردات والصادرات . فقد كان تحطيم الاقتصاد المصرى عن طريق فتح السوق المصرية على مصراعيها أمام التجارة الأوربية هدفا تسعى إليه السياسة الإمبريالية للتسرب إلى مصر وإخضاعها لسيطرتها .

وتحت جناح تسوية لندن (١٨٤٠) التى ألزمت محمد على بتنفيذ المعاهدات المبرمة بين السلطان والدول الأوربية (وفى طليعتها معاهدة بالطة ليمان) (١) ، خلقت الظروف الموضوعية الملائمة التى نما فى ظلها النفوذ الاستعمارى الأوروبى فى مصر نمواً سرطانياً فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وفتح الباب على مصراعيه أمام الاحتكارات الأوربية فى عهد سعيد وإسماعيل ، فاحتمد التنافس بين القوى الإمبريالية حول تدعيم مراكزها السياسية فى مصر ، وتصدير رؤوس الأموال إليها ، وزيادة حجم جالياتها ، وتوسيع نطاق نشاطها الاقتصادى ، والاستحواز لرعاياها على أكبر قدر ممكن من الوظائف الحكومية .

وبعبارة أخرى ، فقد الاقتصاد المصرى استقلاليته التى تحققت على مدى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وتمت بخطى سريعة عملية إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى كاققتصاد تابع ، وتحقق ذلك عن طريق القروض الشهيرة التى عقدتها الحكومة المصرية فى عهد سعيد وإسماعيل بفوائد باهظة (بلغت نحو ضعف سعر الفائدة العالمى) ، كما وجد رأس المال الصناعى فى مصر سوقاً هامة لا ينافسه فيها أحد ، وخاصة بعد تصفية القطاع الصناعى الذى شيده محمد على .

ومنذ بداية تلك الهجمة الإمبريالية الشرسة ، حرص رأس المال الأوروبى على الدخول فى علاقة مباشرة مع المنتجين المصريين (الفلاحين) عن طريق الاشتغال بالربا . فيقدم القروض المالية للفلاحين بشروط مجحفة (٢) (تراوح سعر الفائدة فى الريف المصرى فى السبعينات من القرن التاسع عشر بين ١٠٪ و ١٢٪ شهرياً) ، ثم يستولى على أطيان من يعجزون عن سداد ما عليهم من ديون (وما كان أكثرهم!) . ولعبت المؤسسات القانونية الأجنبية (القضاء القنصرلى ، ثم المحاكم المختلطة منذ ١٨٧٦) دوراً هاماً فى تثبيت سهام رأس المال الأجنبى فى جسد الاقتصاد المصرى ، وهىأت الأزمة الاقتصادية التى عانت منها مصر فى منتصف الستينات بسبب كساد تجارة القطن ، الفرصة لرأس المال الأجنبى لتحقيق الهيمنة على السوق المصرية ، بقدر ما هيات له فرصة التحضير النهائى لمرحلة السيطرة السياسية على البلاد .

وأمام تدفق تيار التدخل الأجنبى العارم ، برز التناقض بين السلطة الشرعية الأوتقراطية (الخديو) ورأس المال الأجنبى من ناحية ، وبين القوى الاجتماعية المصرية التى أضررت من جراء السيطرة المالية الأوربية ورأس المال الأجنبى من ناحية أخرى ، فكانت المعارضة الوطنية المتنامية ، التى لعبت دوراً بارزاً فى التمهيد لثورة مصرية حقيقية عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، وكانت فكرة تأسيس البنك الوطنى التى برزت فى تلك الايام تمثل محاولة من جانب بعض قطاعات البورجوازية المصرية الوليدة للتخلص من نير رأس المال الأجنبى والخروج من فلكه لتحقيق الاستقلال الاقتصادى كقاعدة حصينة تقى البلاد من السيطرة السياسية الأوربية .

فقد بدأت البورجوازية الوطنية تدرك الأبعاد الحقيقية للأزمة المالية ، والتي تمثل سيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد المصري ، في تلك المناقشات التي دارت داخل مجلس شورى النواب في دور انعقاد ١٨٧٩ ، وإن كانت شريحة التجار أكثر وعياً بخطورة تغلغل رأس المال الأجنبي في البلاد . فقد تقدم النائبان محمود العطار وعبد السلام المويلحي بعريضة إلى المجلس أشارا فيها إلى هيمنة رأس المال الأجنبي على السوق المصرية ، حتى أن التاجر المصري لا «يخرج عن كونه عاملاً لغيره من الأجانب ، إذ لو بحثنا عن حاله لا نجده يمتلك رأس مال ... فقد قل في صف التجار من يكون ذا يسار لا يذكر» (٣) .

ورغم أن العريضة استهدفت رفع القيود التي تحد من حرية التجارة الداخلية ، وتعوق حركتها ، وإلغاء الأعباء الضريبية التي تتحملها التجارة ، إلا أنها تدل دلالة واضحة على إدراك فئة التجار للآثار السلبية التي لحقت بالاقتصاد المصري من جراء سيطرة رأس المال الأجنبي . ورغم ذلك لم يتسع أفقهم - عندئذ - لتصور علاج شامل لهذا الداء .

وجاء ذلك التصور من جانب أحد الشوام المتمصرين يدعى أمين شميل^(٤) الذي اكتسب خبرات لم تتوافر لزملائه المصريين ، نتيجة اشتغاله بالتجارة بين ليفربول والإسكندرية وسورية ، كما كان على دراية بالسوق المصرية منذ استقراره بالإسكندرية ونقل تجارته إليها . فرأى أمين شميل أن السبيل «لنجاح البلاد من سطوة الأجانب» وإعادة الاستقلال إلى الحكومة وإزالة «مواقع الاستعباد» هو تأسيس «بنك وطني» .

وأعد أمين شميل مذكرة ضمنها مشروع البنك ، تقدم بها إلى الخديو بعد نحو أسبوع من إقراره لللائحة الوطنية (أبريل ١٨٧٩) ، فاقترح أن يكون رأس مال البنك أربعة عشر مليوناً من الجنيهات ، وأن تتم تغطية رأس المال خلال ثلاثة أعوام يقوم خلالها حملة الأسهم بسداد قيمتها على ستة أقساط ، على أن يشتري المصريون وحدهم تلك الأسهم ، فتوزع على «الغنى والوسط والملاك والفلاح كل على حسب اقتداره غير مكره على ذلك» ، على أن تكون إدارة البنك «وطنية مؤيدة بقوانين مقدسة لا ينقضها أمير ولا مأمور ، وحرمة معززة لا ينتهكها رئيس ولا مرؤوس» .

ورأى أن تأسيس البنك على هذا النحو يحقق نتائج اقتصادية هامة فى طليعتها «توطين الدين» المصرى ، أى جعله ديناً وطنياً ، فيحصل البنك على ما قيمته عشرة ملايين جنيه من سندات الدين المصرى يستهلك منها ما قيمته ستمائة ألف جنيه فى كل سنة ، مما يؤدى إلى ارتفاع قيمة السندات المصرية ورواجها ، وبعث الثقة بها . ويترتب على ذلك «انتظام تجارة البلاد وزراعتها» ، ويعتدل سعر الفائدة ، ويقبل التجار والأعيان على إقامة المشروعات «والشركات النافعة فى جميع جهات القطر» بفضل ما يقدمه لهم البنك من تسهيلات ائتمانية .

وبالإضافة إلى ذلك يهيئ البنك المقترح للبلاد فرصة استهلاك قدر كبير من ديونها فى كل عام ، إلى جانب ما تستهلكه الحكومة ذاتها ، فتتخلص البلاد من السيطرة الأجنبية . وقدر أمين شميل أن مصر قد تكسب فى نحو عشرين عاماً ١٥٠ مليوناً من الجنيهات ما بين ربح رأس مال البنك وزيادة قيمة أسهمه .

وقد قابل أمين شميل الخديو إسماعيل ، وعرض عليه مشروع البنك الوطنى ، فوعده بدراسته^(٥) . غير أن الحوادث تطورت بعد ذلك على النحو الذى أدى إلى خلع اسماعيل وتولية توفيق ، فضاع المشروع فى خضم الأحداث ليبحث من جديد فى مطلع عام ١٨٨٢ ، فعادت فكرة تأسيس بنك وطنى إلى الظهور فى - يناير من ذلك العام - كحل لمشكلة الديون العقارية ، وحتى لا تنتقل الأراضي الزراعية إلى حوزة الأجانب الذين يستولون عليها وفاء لديونهم نتيجة عجز الفلاحين عن سداد تلك الديون .

وكان حسن الشمسى - أحد أعيان الشرقية المؤيدين لعرابى - هو صاحب هذه المبادرة ، فطالب «أهل الثروة من الوطنيين» بتأسيس بنك وطنى برأس مال مصرى خالص ، يقوم بإقراض الأموال للفلاحين بفوائد معتدلة ، وتتولى إدارته عناصر وطنية ، ويحظى بتأييد الحكومة وتشجيعها فتصدر تعليماتها إلى كافة العمد ومشايخ القرى بأن يقتصر التعامل مع هذا البنك^(٦) .

وفى مارس^(٧) ، اتخذت الدعوة بعداً جديداً أعاد إلى الأذهان مشروع أمين شميل ، ولكن قاعدة الاهتمام بالمشروع اتسعت - هذه المرة - لتشمل «أعيان البلاد ووجهائها» الذين أيدوا المشروع فى ثوبه الجديد «حتى يستفيد أبناء البلاد بمواردها الاقتصادية التى لم يصبهم منها إلا ما أتاهاهم اتفاقاً ، وهو شئ يسير ، والجانب الأوفر ، بل كل تلك الفوائد ،

حصرت بيد الأجانب»، وعلل ذلك بقصر اهتمام أهل البلاد على الزراعة دون غيرها من الأنشطة الاقتصادية «بحيث أنهم متى أنبتت أرضهم زرعها سلموه إلى الأجنبي ينقله من القرى إلى البنادر، ومن البنادر إلى الإسكندرية ثم إلى أسواق أوروبا، وفي جميع هذه الأسفار تتحمل حاصلات البلاد من العمولات والأجور والسمسرات وماشاكل ذلك فئات فادحة، تخرج من صندوق أهل البلاد وأصحابها وتملاً خزائن الأجانب». ولما كان الاستقلال لا يتحقق إلا إذا كان أهل البلاد «هم المتولون لمصالحهم المادية»، فإن عليهم أن ينشئوا «جمعيات زراعية وصناعية، وشركات مالية وتجارية» تعيد للبلاد مواردها المفقودة، وتنافس الشركات الأجنبية في السوق المصرية، على أن تكون البداية متمثلة في إقامة «شركة مالية وتجارية وطنية» في صورة «بنك وطنى مصرى».

ورأى أصحاب هذه الفكرة أن يتسع نطاق المساهمين في البنك ليشمل سكان البلاد من المصريين والمتمصرين الشوام الذين اختبروا أحوال القطر ودرسوا تجارته، واختلطوا بأهله وعرفوا أخلاقهم»، ويتولى إدارته التجار «المشهود لهم بالخبرة والأمانة»، وتكون للمصريين الأغلبية في مجلس إدارة البنك، الذى يستخدم اللغة العربية في حساباته ومكاتبه، وينشر ميزانية «لإطلاع المساهمين والجمهور عليها».

ونظراً لأهمية الإسكندرية بالنسبة للتجارة الخارجية، رأى أصحاب الفكرة أن يتخذ البنك من الثغر مركزاً له، على أن تكون له فروع في القاهرة والمديريات والأرياف، ويتولى تسهيل المعاملات ويعمل على تنشيط التجارة الوطنية. ويشرف على كل فرع واحد من أعضاء مجلس الإدارة، على أن يفتح فرعاً أحدهما بلندن والآخر ببائيس لتصرف المحاصيل المصرية «وشراء ما يلزم زراعتنا وصناعتنا وتجارتنا من الآلات والفحم»، وتدير مصالح البلاد في أوروبا دون حاجة إلى التعامل مع البنوك الأجنبية.

ويتولى البنك تقديم القروض للفلاحين بضمان حاصلاتهم الزراعية، وللتجار بضمان بضائعهم، ويقدم أيضاً القروض بضمان الأوراق المالية، ويمول المشروعات الصناعية الوطنية، وبذلك يصبح «بنكاً جامعاً لفوائد البنوك الزراعية والعقارية والتجارية والصناعية معاً. ويبدأ البنك برأس مال قدره ٢٤٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني موزعة على مائة وعشرين ألف سهم، قيمة كل منها عشرون جنيهاً استرلينياً، يدفع ربع قيمتها أولاً بواقع خمسة جنيهات استرلينية عن كل سهم».

ووقف وراء المشروع هذه المرة ثلاثة من البيوت المالية الصغيرة بالإسكندرية كان يمتلكها بعض الشوام المتمصرين هم : جبران مخلع وعائدة ورغيب ، عرضت تغطية نصف رأس المال بشراء نصف أسهم البنك على أن يطرح باقى الأسهم لاكتتاب «أبناء الوطن» ، ولا يسمح للبنوك الأوربية أو الأفراد الأوربيين بحمل أسهم البنك ، حتى «يكون لأبناء الوطن رأى الغالب فى هذا العمل ، لأن المراد منه أن ترد أشغالهم إليهم وهذا تحقيق رجاء الوطنيين وتلبية ندائهم بمصر للمصريين» ^(٨) .

وهذا الربط بين المشروع وبين الخط السياسى للثورة العرابية يعكس وعى فريق من «البورجوازية الوطنية» بما للإمبريالية من آثار سلبية على اقتصاد البلاد ، هذا إذا صح ما قيل من أن «الأمرأ وأعيان البلاد ووجهائها» قد تقبلوا الفكرة عندما عرضت عليهم ، وتوحى الكتابات المتناثرة فى صحف الثورة العرابية كالرفيد والطائف ومصر وكذلك «الوطن» أن ثمة اهتماماً بالترويج للمشروع وخاصة أن من كتبوا عن المشروع كعبد الله النديم ، وسليم النقاش ، وميخائيل عبد السيد ، وحسن الشمسى كانوا على صلة وثيقة بقيادة الثورة ، وإن كان ذلك لا يعنى أن الثورة قد تبنت المشروع ، وسنعود إلى هذه النقطة فيما بعد .

وكان القضاء على الوساطة التجارية الأجنبية أحد الأهداف الهامة التى رعى إليها المشروع ، فقد كان يسعى إلى «فتح أسواق جديدة لمحاصيل البلاد كبيعها رأساً إلى المعاملين بأوروبا» ، كذلك كان المشروع يهدف إلى إقامة صناعة مصرية حديثة مع تدعيم الصناعات القائمة " فيسلف أصحاب المعمل النقود ، ويتكفل بشراء لوازمهم من الآلات والمواد من أحدث الاختراعات مجتهداً فى تقليل كلفتها ، ويتولى تصريف مصنوعاتهم فى أربح الأسواق ... " .

وأبدى أصحاب البيوت المالية الثلاثة : مخلع وعائدة ورغيب استعدادهم لإدماج نشاطهم فى البنك المقترح ، وبذلك يبدأ البنك مزوداً بالخبرة اللازمة لمثل هذا العمل ، ويتجنب العثرات التى تواجه من يرتادون العمل المصرفى دون خبره كافية ، كما أن اندماج تلك البيوت المالية فى البنك الجديد يوفر الثقة به ويجلب إليه العملاء الذين يفضلونه على غيره من البنوك التى تزاوّل نشاطها فى مصر ، "فضلاً عن كون أبناء الوطن جميعاً يقتصرون على الشغل معه لأنه منهم ولهم" ^(٩) .

ومن الملاحظ أن مشروع البنك الوطنى الذى روجت الدعاية له فى ربيع ١٨٨٢ لا يكاد يختلف كثيراً عن مشروع أمين شميل الذى تقدم به إلى الخديو إسماعيل فى أبريل ١٨٧٩ ، فكلاهما يحمل مضمون تخليص الاقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية ومحاولة إقامة نواة لاقتصاد وطنى متحرر من التبعية ، ولكن مشروع شميل ينفرد بالاهتمام بقضية الدين العام ، ويسعى لتمصير الدين من خلال البنك المقترح أو نقل حقوق الدائنين - أو جانب منها على الأقل - إلى المصريين . ولعل إغفال مشروع ربيع ١٨٨٢ لهذه القضية الهامة ، وعدم إدخالها فى الاعتبار عند تحديد المهام التى يمكن أن يؤديها البنك الوطنى ، يرجع إلى صدور قانون التصفية (١٧ يوليو ١٨٨٠) الذى نظم علاقة الحكومة المصرية بالدائنين الأوربيين ، وأوقف معظم إيرادات الحكومة على سداد الدين بعد توحيده ، وبذلك أصبح الدين العام مسألة دولية لا يمكن المساس بها ، كما أن أحمد عرابى أكد فى أكثر من مناسبة احترام مصر لتعهداتها الدولية وحرصها على الوفاء بها ، ولذلك اقتصر مشروع ربيع ١٨٨٢ على الاهتمام بوضع حد للسيطرة الأجنبية على السوق المصرية ، ومحاولة إخراج الاقتصاد المصرى من فلك التبعية لأوربا .

ترى هل كانت "البرجوازية الوطنية" مهياة - عندئذ - للعب مثل هذا الدور؟

لقد كانت البرجوازية الوطنية زراعية التكوين ، فهى تستند إلى ملكيتها للأطيان الزراعية الواسعة فى بلد كانت تقوم حياته الاقتصادية على الزراعة ، وكانت حديثة النشأة ، فلم يتدعم الأساس الاقتصادى التى قامت عليه إلا من خلال التطور النسبى لحقوق الملكية الزراعية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ولم تتسع آفاقها لتبلغ درجة التطلع إلى استثمار أموالها فى الأنشطة البعيدة عن الزراعة ، وإنما كانت تفضل استثمار ما تدره عليها الزراعة من أرباح فى شراء المزيد من الأطيان الزراعية ، وندر أن نجد بينهم من يتطلع إلى اقتحام مجالات الأعمال المالية والمصرفية^(١٠) .

وحتى الجناح التجارى من تلك الطبقة كان يستند إلى ملكياته الزراعية الواسعة ، كما كانت الحال بالنسبة لعائلات العقاد والهجين بالقاهرة ، والشمسى بالقازيق ، واللوزى بدمياط ، بل كانت التجارة تعد - بالنسبة لهؤلاء - نشاطاً ثانوياً ، وهى تجارة بالمحاصيل الزراعية أساساً . وكان هذا الجناح يضم بعض العائلات القبطية التى اشتغلت بالوساطة التجارية لحساب البيوت الأوربية ، وازداد نشاطها بعد سقوطها نظام

الاحتكار، وحققت قدراً لا بأس به من تراكم رأس المال، ولكن سيطرة رأس المال الأجنبي على تجارة التصدير وتحكمه فى السوق الوطنية، جعل تلك العائلات تتجه إلى استثمار أموالها فى الزراعة، فاقتنت الأطيان الواسعة مكثفية بما تحققة تجارة المحاصيل الزراعية من أرباح، وماتدره عليها أطيانها من مكاسب^(١١).

وغلب على النشاط التجارى الوطنى الطابع الفردى أو العائلى، فلم يفكر المصريون المشتغلون بالتجارة - فى ذلك العهد - فى اتباع أنظمة الشركات المساهمة نظراً للاعتقاد السائد بأن الربح الذى تحققة الشركات من قيامها بعملها بالسندات والأسهم مكروه من الوجهة الدينية، وبذلك حرموا من مزايا الشركات المساهمة محدودة المسؤولية التى تتحمل مخاطر القيام بالمشروعات المختلفة. وتحول النشاط الفردى أو العائلى الذى غلب على التجارة الوطنية إلى قيد على تطور رأس المال التجارى المصرى فى تلك الحقبة (وهو شرط أساسى للعمل المصرفى)، فلم يستطع ذلك النشاط الفردى الصمود فى وجه الأزمات وخلال فترات الكساد، فكان يتهدده الإفلاس، ما لم يسع إلى القناعة باستثمار مضمون فى الأطيان الزراعية. وهذا يفسر سيطرة الأجانب على التجارة المصرية وعلى النشاط المصرفى خاصة، لأن المصريين - عندئذ - كانوا ينظرون إلى أعمال الصيرفة كعمل من الأعمال المنافية للشريعة الإسلامية ويعدون نشاطها من قبيل الربا^(١٢).

وهكذا كانت البورجوازية الوطنية تركز استثماراتها فى الزراعة وإنتاج المحاصيل النقدية وخاصة القطن الذى تتحدد أسعاره حسب حركة العرض والطلب فى السوق العالمية، ورغم اكتوائهم بنار المرابين الأجانب والبنوك العقارية، إلا أنهم لم يحاولوا أن يجربوا حظهم فى هذا الميدان ليدرأوا عن أنفسهم حظر الاعتماد على الشركات الأجنبية فى التسهيلات الائتمانية التى يحتاجون إليها. وحتى الحالات النادرة التى حاول فيها فريق من كبار ملاك الأطيان المصريين استثمار أموالهم فى مشاريع بعيدة عن مجال الزراعة، جاءت فى منتصف الثمانينات وأواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر وباءت بالفشل لمقاومة سلطات الاحتلال البريطانى لها بصورة أو بأخرى^(١٣). فكانت السمة الغالبة على "البورجوازية الوطنية" حرصها الشديد على عدم المغامرة بأموالها بالمساهمة فى مشروعات مالية واسعة، واقتصارها على النشاط الزراعى وتجارة القطن.

ولعل ذلك يفسر عدم تهيئها لتقبل الدعوة إلى تأسيس بنك وطنى ، سواء تلك التى أطلقها أمين شميل أو حتى حسن الشمسى أو المشروع الذى روج له فى ربيع ١٨٨٢ . لقد قيل أن المشروع الأخير لقى تأييد "الأمرأ والأعيان والوجهاء" ، وهو تأييد ينسحب على تشخيص أصحاب المشروع للداء الذى يعانى منه الاقتصاد المصرى ، مما يعكس ادراكهم لمخاطر الهيمنة الرأسمالية الأوروبية على اقتصاد البلاد . وربما انسحب ذلك التأييد أيضاً على العلاج المقترح لذلك الداء ، ولكن روح المبادرة عندهم كانت غائبة ، فلم نسمع فى المصادر المعاصرة عن خطوات ايجابية اتخذت لوضع المشروع موضع التنفيذ ، واقتصر الأمر على تكرار الدعوة إلى تأسيس البنك بأقلام كبار الكتاب كعبد الله النديم^(١٤) وسليم النقاش ، وميخائيل عبد السيد الذى أطلق آخر صيحة من أجل هذا المشروع فى آخر يوليو ١٨٨٢^(١٥) .

ولا ريب أن عادة الإيداع فى البنوك لم تنتشر بين المصريين إلا ببطء شديد ، ويرجع ذلك إلى ظروف اجتماعية واقتصادية متعددة ، لعل من أهمها قلة مدخراتهم نسبياً ، وتسلب الأجانب على قطاعات التجارة والصناعة والنقل ، وهى القطاعات التى ينتشر فيها التعامل مع البنوك ، بينما اقتصر الوطنيون على الزراعة أساساً ، وهى أقل اتصالاً بالمصارف من غيرها من ألوان النشاط الاقتصادى .^(١٦) ولذلك ظلت البنوك التى زاولت نشاطها فى مصر عندئذ تعتمد أساساً على مواردها الذاتية والأموال التى تستمدتها من الخارج ، أما الودائع المحلية - العامة والخاصة فكانت قليلة الأهمية نسبياً . وتذكر بعض المراجع أنه "حتى الحرب العالمية الأولى لم تلق البنوك الأجنبية نجاحاً يذكر فى اجتذاب ودائع المصريين ، وظلت تصدر أسهمها فى الخارج ، وتعتمد على الاقتراض الموسمى من الأسواق المالية العالمية ، وكان الشطر الأكبر من ودائعها الداخلية يستمد من الهيئات الحكومية وشبه الحكومية مثل : المحاكم المختلطة والأهلية ، وبلدية الإسكندرية ، وصندوق الدين ، والجمارك ، والسكك الحديدية ، ومن أثرياء الأجانب والشركات المساهمة الكبرى"^(١٧) .

وكان من الطبيعى أن تخلو المصادر من الإشارة إلى اهتمام قادة الثورة العربية بمشروع البنك الوطنى ، فقد روجت الدعاية للمشروع فى ربيع ١٨٨٢ عندما كانت قضية مؤامرة الضباط الجراكسة تستحوذ على أكبر قدر من اهتمام الثوار حيث بلغ الصراع ضد

السلطة الأوتقراطية ذروته ، وتجمعت فى الأفق نذر التدخل العسكرى الأجنبى (المظاهرة البحرية والمذكرة الثنائية) ، واستقالت وزارة الثورة (وزارة محمود سامى البارودى) ، ثم وقعت مذبحة ١١ يونيو ، وضربت الإسكندرية ، وبدأت المواجهة المسلحة بين الثورة والإنجليز لتنتهى بوقوع مصر بين براثن الاحتلال البريطانى ، وإحكام ربط مصر بروابط التبعية السياسية للامبريالية استكمالاً للتبعية الاقتصادية التى بدأت مع النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وهكذا وئدت فكرة "البنك الوطنى" التى ترددت أصداؤها خلال الثورة العربية كأداة للإفلات من التبعية الاقتصادية لأوروبا ، ونواة لتحقيق الاستقلال الوطنى . غير أنها عادت إلى الظهور من جديد خلال الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها البلاد عام ١٩٠٧ ، فتعالت الأصوات بالمناداة بتأسيس بنك وطنى لانقاذ البلاد من سيطرة رأس المال الأجنبى ^(١٨) ، دون أن يتضمن ذلك تصوراً لمشروع البنك المقترح ، على نحو ما حدث أثناء الثورة العربية ، ولم يتغير موقف البورجوازية الوطنية من الدعوة هذه المرة ، فقد ظلت قانعة باستثمار رأس مالها فى الزراعة وحدها .

وظلت الفكرة تتردد على صفحات الجرائد من حين لآخر حتى تبلورت فى النهاية فى تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر المصرى المنعقد فى ٢٩ أبريل ١٩١١ ، الذى ذهب إلى أن إصلاح الحالة الاقتصادية يقتضى التخلص من سيطرة البيوت المالية الأجنبية على السوق وتحكمها فى المصريين ، وأن ذلك لا يتحقق إلا بتأسيس "بنك مصرى" يقوم على رؤوس أموال مصرية خالصة . وكان قرار إنشاء البنك فى مقدمة القرارات الاقتصادية التى صدرت عن المؤتمر ، وتقرر إيفاد طلعت حرب إلى أوروبا لدراسة نظم البنوك بها ، ووضع مشروع للبنك المصرى على أساس علمى يتفق مع الظروف الاقتصادية للبلاد ^(١٩) . ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى وإعلان الحماية على مصر عرقل إمكانية تحقيق المشروع الذى لم يقدر له أن يرى النور إلا فى عام ١٩٢٠ .

كان من الطبيعى أن يواكب تطور النظام المصرفى فى مصر التطور الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد . وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان الجهاز المصرفى

الموجود بمصر جهازاً بدائياً يتألف من عدد من البنوك الخاصة لتزويد الوالى والأغنياء بالأئتمان المصرفى ثم ظهرت البنوك الاستعمارية التجارية Colonial Banks لتمويل التجارة الخارجية ، وتخصص بعضها فى العمل فى مصر ، بينما امتد نشاط البعض الآخر إلى المشرق العربى والبحر المتوسط ، وظل تعامل هذه البنوك - حتى مطلع القرن العشرين - قاصراً على الحكومة ، والشركات الأجنبية الكبرى ، وتجار القطن ، والمستوردين . وكان المصريون يعزفون عن التعامل معها ، ويفضلون التعامل مع المرابين (الذين كانوا بدورهم من الأجانب) .

ومع تزايد أهمية القطن فى الاقتصاد المصرى ، وتنفيذ مشروعات الري ومد شبكة الخطوط الحديدية لتربط البلاد من أقصى الصعيد إلى الإسكندرية ، أقبل الأثرياء والشركات العقارية على استصلاح الأراضى . ووجدت البنوك العقارية الجديدة فى الإقراض بضمان الأراضى استثماراً مجزياً للأموال التى تحصل عليها فى الخارج ، وخاصة أن نشاطها كان يحتذى بالمحاكم المختلطة وتسجيل التصرفات العقارية .

وظل الجهاز المصرفى بدائياً ، فلم تظهر بنوك متخصصة للإقراض الصناعى أو الزراعى أو بنوك إقليمية ، كما لم تظهر بنوك الاستثمار والأعمال ، ولا البيوت المالية المتخصصة فى خصم الأوراق التجارية وإصدار الأوراق المالية وضمان الإصدار ، فمثل تلك المؤسسات لا تظهر إلا فى البلاد التى يتمتع اقتصادها الوطنى بقدر من الحرية ، ولم يكن الاقتصاد المصرى إلا اقتصاداً تابعاً ، حددت القوى الإمبريالية دوره فى إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعة ، ومن ثم تأخر ذلك التطور فى مصر إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ولا يعنى ذلك أن الساحة فى مجال العمل المصرفى خلت من المصريين ، فقد جازف بعض المصريين - فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين - بالعمل فى ميدان العمل المصرفى منهم منصور باشا يوسف ، والديب ، وحفنى بالإسكندرية ، وبشرى وسينوت حنا ، وعائلة ويصا بأسىوط ، وكانوا يقبلون الودائع ويقرضون العملاء ، ويحولون الأموال قبل قيام البنوك المساهمة الأجنبية الكبرى ، غير أنها عجزت عن منافسة تلك البنوك ، وما لبثت أن اختفت من الساحة ، وفضل أصحابها الاشتغال بالتجارة .

وهكذا كانت البنوك المساهمة الأجنبية العاملة فى مصر وكذلك فروع البنوك الخارجية ، تستأثر بالجانب الأكبر من الأعمال المصرفية فى البلاد ، ولم تكن تنشر ميزانيات مستقلة عن أعمالها فى مصر ، كما كانت لغتها السائدة هى الفرنسية

والإنجليزية ، وكانت رؤوس أموالها وودائعها وحساباتها تقوم بالعملات الأجنبية . ونظراً لاقتصار هذه البنوك على تمويل التجارة الداخلية والخارجية ، كانت القروض بضمان القطن أهم الأصول والمصدر الرئيسى للأرباح ، فكانت تستورد الذهب خلال موسم القطن ، ثم يعود ادراجه عندما يشرف الموسم على نهايته .

وقد نتج عن الحرب العالمية الأولى رواج نقدى لم تشهده البلاد من قبل بسبب الإنفاق الحربى وارتفاع أسعار القطن ، وزادت ثروة كبار الملاك والتجار وأرباب الأعمال على نحو ما جرت عليه العادة فى فترات التضخم المتزايد ، ونتج عن ازدياد عدد تلك الفئة بالإضافة إلى النمو المطرد للمدن ، زيادة فى الطلب على الخدمات المصرفية ، وفى ودائع البنوك التجارية وقد شهدت الحرب زيادة فى ودائع الأفراد والشركات لدى البنوك قياساً بودائع الحكومة ، كما شهدت إقبالاً من أثرياء المصريين على التعامل مع البنوك^(٢٠) .

ورغم المكاسب الكبيرة التى حققها كبار الملاك الزراعيين خلال سنوات الحرب العالمية الأولى ، نجدهم يبددونها فى شراء المزيد من الأراضى الزراعية التى ارتفعت أسعارها ارتفاعاً جنوبياً دون أن تزيد بالمقابل طاقتها الإنتاجية ، كما استخدموا جانباً كبيراً من تلك المكاسب فى تسديد ما عليهم من ديون عقارية للبنوك الأجنبية (وخاصة البنك العقارى المصرى) ، فهبطت الديون بمقدار الثلث ، وكان من نتائج ذلك إعاقة فرصة تحقيق تراكم لرأس المال الوطنى بدرجة كافية عند نهاية الحرب العالمية الأولى . غير أن الحالة الاقتصادية خلال الحرب ، نبهت الأذهان إلى ضرورة النظر فى مستقبل الاقتصاد المصرى بعد الحرب . فتكونت "لجنة التجارة والصناعة" عام ١٩١٧ لدراسة هذه المشكلة ، وانتهت إلى وضع تقرير هام أوصت فيه بتعديل بنظام الجمارك ، وإنشاء مدارس صناعية ، وتخفيف الضرائب على الصناعات المحلية ، وخفض أسعار النقل بالسكك الحديدية ، ومنح حق الأفضلية للمصنوعات المصرية فى المناقصات الحكومية ، وتقديم إعانات لبعض المشروعات الصناعية الهامة أو المشروعات الخاصة باستخراج المعادن مما يكون ذا منفعة عامة أو يؤدى إلى تنمية موارد البلاد ، وأوصت اللجنة بإنشاء «مصرف وطنى» خاص لتقديم التسهيلات الأثمانية للمشروعات الصناعية^(٢١)

وهكذا ينتهى المطاف دائماً بإدراك أهمية إقامة «بنك وطنى» كحجر الزاوية فى بناء الاقتصاد الوطنى ، حدث هذا - كما رأينا - أيام الثورة العربية ، كما حدث خلال أزمة ١٩٠٧ ، وتبناه «المؤتمر المصرى» عام ١٩١١ ، كما تبنته «لجنة التجارة والصناعة» عام ١٩١٧ . ولم يكن محمد طلعت حرب بعيداً عن تلك الرؤية ، فقد كان من بين من كتبوا بالصحف عام ١٩٠٧ مطالباً بإقامة «بنك مصرى وطنى» ، وكان كتابة الذى نقدمه اليوم للقارئ الكريم «علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة» - الذى نشر عام ١٩١٣ - محاولة للتأصيل العلمى لأهمية المشروع بالنسبة للاقتصاد الوطنى ، كما كان عضواً فى «لجنة التجارة والصناعة» التى جعلت تأسيس بنك وطنى يخدم التنمية الصناعية من بين توصياتها ، فمن هو محمد طلعت حرب ؟ وما شأن مشروع «بنك مصر» الذى تبلور على يديه ؟

ولد محمد طلعت حرب فى قصر الشوق بحى الجمالية بالقاهرة فى ٢٥ من نوفمبر ١٨٧٦ لأسرة تنتسب إلى منيا القمح بالشرقية جاءت من أصول بدوية ، كانت - على ما يبدو - ميسورة الحال ، فقد تخرج محمد طلعت حرب فى مدرسة الحقوق الخديوية ، والتحق عام ١٨٨٨ بخدمة إدارة الدومين التى ظل يعمل بها حتى عام ١٩٠٥ عندما ترك خدمة الحكومة ، وفضل أن يشتغل بإدارة أعمال بعض كبار الملاك الزراعيين وبعض الشركات التجارية ، فكان بذلك نسيجاً وحدة بين أبناء جيله من خريجي المدارس العليا الذين كانوا يفضلون التقلب فى وظائف الحكومة ، وفى سبتمبر ١٩٠٩ أسس مع بعض الممولين المصريين شركة صغيرة حملت أسم «بنك التضامن المالى» ثم تغير أسمها فى يناير ١٩١٠ ليصبح «الشركة التعاونية التجارية للأثتمان» .

ورغم انشغاله بالأمور الاقتصادية والمالية ، كان له نشاط ملحوظ فى الحياة السياسية والاجتماعية الثقافية قبل الحرب العالمية الأولى ، فكان من مؤيدى مصطفى كامل باشا زعيم الحزب الوطنى ، ولكنه ما لبث أن مال تجاه «المعتدلين» من تلاميذ الشيخ محمد عبده الذين أسسوا «الجريدة» التى أصبحت نواة لتأسيس «حزب الأمة» ، ورغم عدم انتمائه إلى الحزب ، احتفظ بصداقات حميمة مع رجاله . وكان من كتاب «الجريدة» ، فنجد له كتابات متفرقة تعالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية على السواء ، وله مساجلات مع قاسم أمين عارض فيها دعواه لتحرير المرأة ، فجمع بذلك بين الانتماء

إلى المحافظين اجتماعيًا ، رغم أفكاره المتقدمة جدا - بمعايير العصر - فيما تصل بالأمور بالأمور الاقتصادية والمالية ، مع تمتعة بدرجة عالية من الوعي السياسى الوطنى تجلت فى قولته الشهيرة «لكى يتم الاستقلال السياسى فإنه من الضرورى أن تتوفر للوطن إمكانات التحرر الاقتصادى التى ترسى دعائم اقتصادية وطنية يستطيع الوطن أن يواجه بها الاحتياجات التى سوف يجتازها فى مراحل نضاله مع الاستعمار ... تغذى كفاحه وتدعمه وتمنحه الصلابة وقوة الصمود»^(٢٢)

* * *

لعب محمد طلعت حرب الدور الأول فى تأسيس «بنك مصر» من منطلق إيمانه بأن الاستقلال السياسى لا يتحقق إلا بإرساء دعائم الاستقلال الاقتصادى ، فانتهاز فرصة علو المد الوطنى فى ثورة ١٩١٩ ، فجدد الدعوة إلى إنشاء البنك الذى تم افتتاحه فى ٧ مايو ١٩٢٠ برأس مال قدره ثمانين ألف جنيه مصرى .

وقد أراد مؤسسو البنك منع الأجانب من التسلسل إليه والسيطرة عليه عن طريق امتلاك أسهمه ، فجعلوا ملكية الأسهم قاصرة على المصريين وحدهم ، كما جعلوا اللغة العربية هى اللغة المستعملة فى معاملاته وسجلاته بقصد نشر الوعي المصرفى بين أبناء البلاد ومخاطبتهم بلغتهم القومية ، كما أن جميع العاملين بالبنك كانوا من المصريين باستثناء فرد أو اثنين من الخبراء الأجانب المؤقتين .

وأسس البنك فروعًا فى جميع أنحاء البلاد بلغ عددها ٣٣ فرعًا عام ١٩٣٩ (عندما أجبر طلعت حرب على التخلي عن قيادة البنك) ، وحتى عام ١٩٣٠ كانت ودائع البنك ٢٠١ ألف جنيه قفزت إلى ما يقرب ١٧,٥ مليون جنيه عام ١٩٣٨ ، ولاشك أن هذا التطور الهائل فى الودائع فى وقت تميز فيه الاقتصاد الوطنى بكثرة الأزمات التى إنتابته يؤكد بصورة قاطعة نجاح البنك فى تجميع المدخرات الوطنية .

وفضلا عن ذلك ، كانت وسيلة البنك الثابتة فى تججيع المدخرات هى إنشاء المشروعات الاقتصادية فى صوة شركات مساهمة مصرية ، مع الهبوط بقيمة السهم إلى أقل حد ممكن لجذب صغار المستثمرين ، فبينما بلغ متوسط قيمة السهم فى الشركات الأجنبية حوالى عشرة جنيهات ، كان متوسط قيمة السهم فى الشركات التى أنشأها بنك مصر أربعة جنيهات فقط .

ويرتبط بإنشاء المشروعات الاقتصادية اتجاه «بنك مصر» إلى إصلاح الخلل الذى أصاب التوازن الاقتصادى فى البلاد، فكان الاهتمام بالتصنيع يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادى عن طريق الاستغلال الكامل لثروات مصر المادية والبشرية، وتوفير حصة للصناعات تستخدم فى شراء السلع الرأسمالية، بدلاً من تبديدها فى شراء المواد المصنوعة والكمالية، وفضلاً عن ذلك ساعدت هذه المشروعات فى تكوين رأس المال المصرى عن طريق احتجاز أرباح التصنيع داخل البلاد، وفى أيدي المصريين بدلاً من تسربها إلى أيدي الأجانب أو خارج البلاد.

ورغم الجهود الجبارة التى بذلها البنك فى هذا المجال لم تؤد إلى علاج الخلل الذى لحق بالتوازن فى الإنتاج علاجاً كاملاً، إلا أن المشروعات الصناعية التى أقامها البنك كان لها أكبر الأثر فى تكوين الثروة القومية، وفى التمهيد للتحويل من اقتصاد المحصول الواحد إلى اقتصاد الإنتاج المتنوع.

وكان من الواضح لدى مؤسسى البنك أن الاستعمار استطاع السيطرة على مصر عن طريق الأجهزة الاقتصادية التى ربطت مصر بالاقتصاد البريطانى، وإن الكفاح ضد الاستعمار لابد أن يبدأ أيضاً بالأجهزة الاقتصادية، وكانت خطة بنك مصر للقضاء على هذه السيطرة ذات شقين : الشق الأول، يتمثل فى العمل على تقوية مراكز الاقتصاد الوطنى وتدعيمها حتى يمكن منافسة الشركات الأجنبية والتجارية الأجنبية، وقد قطع البنك فى هذا السبيل شوطاً كبيراً، فى الوقت الذى كان يتعرض فيه للمحاربة من جانب الاستعمار والعناصر الرجعية المتعاونة معه من كبار الملاك الزراعيين . وأما الشق الثانى . فكان يتركز على نداءات الزحف المقدس على الشركات الأجنبية المسيطرة على الاقتصاد الوطنى لتمصيرها عن طريق شراء أسهمها . وطالب البنك بضرورة انفصال النظام النقدى المصرى عن النظام النقدى البريطانى، وتحرره من التبعية للجنيه الاسترلى، وكذلك حماية الصناعة الوطنية الناشئة عن طريق التعريف الجمركية، وحماية الثروة العقارية بتقديم التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل، وإنشاء الغرف التجارية والصناعية، والحد من استيراد الكماليات لإصلاح خلل الميزان التجارى، إلى غير ذلك من الإصلاحات الاقتصادية التى رأى القائمون على البنك ضرورتها لتحقيق التحرر الاقتصادى باعتباره دعامة التحرر السياسى .

فلا عجب أن نجد رأس المال الأجنبي المتحكم فى الاقتصاد المصرى ، والذي يحظى بمساندة الامبريالية البريطانية لا يشعر بالارتياح تجاه «بنك مصر» فانتهاز فرصة أزمة ١٩٣٩ التى صاحبت إعلان الحرب العالمية الثانية ، واشتداد الطلب على الودائع ، وأوحى إلى الحكومة بالضغط على «بنك مصر» ثمنا لدعمه ماليا ، وفرضت على البنك شروطا عديدة من بينها استقالة طلعت حرب ، والكف عن الاستثمار فى المشروعات الصناعية ، ولم يجد البنك مفرًا من التسليم بمطالب الحكومة (ممثلة فى البنك الأهلى المصرى الخاضع لسيطرة الإنجليز) ، واستقال طلعت حرب ، وتوقف البنك عن تأسيس المشروعات الصناعية الجديدة ، فلم يتابع هذا النشاط إلا عام ١٩٤٦ عندما أسس «شركة مصر للتحرير الصناعى» بالتعاون مع رأس المال البريطانى^(٢٣) .

وبعد إستقالته من «بنك مصر» اعتكف محمد طلعت حرب ، فلم يكن له دور فى الحياة العامة ، فقد مات كمدا فى ٢١ أغسطس ١٩٤١ أثناء زيارته لأحد أصدقائه فى بلدة «العنانية» بالقرب من دمياط ، وجاءت وفاته بعد عامين من تركه العمل فى قيادة بنك مصر الذى خلفه فيها «حافظ عفيفى باشا» .



والكتاب الذى بين أيدينا «علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة» يعد من المصادر الهامة لدراسة تاريخ الحركة الوطنية المصرية عامة ، وتاريخ مصر الاقتصادى خاصة ، فهو يقدم عرضا لتطور الاقتصاد المصرى منذ عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ، مبينا ما حققه الاقتصاد من نمو ذهبت جل فوائده للشركات المالية والمصارف الأجنبية المهيمنة على الاقتصاد المصرى ، حتى بلغ الاقتصاد الوطنى ذروة الأزمة ، التى لخصها فى مجموعة الجداول التى ختم بها الكتاب عن الديون العقارية ، وحركة الصادرات والواردات التى تكشف فقدان التوازن وتعبر عن الخلل الذى أصاب الاقتصاد المصرى .

كان الكتاب تشخيصا لحال الاقتصاد المصرى ، اعتمد فيه المؤلف على التقارير السنوية التى كان يصدرها المعتمد البريطانى فى مصر عن أحوال مصر العامة ، وبعض التقارير التى صدرت عن جهات الحكومة المختصة ، ووعد القراء فى نهاية الكتاب أن

يقدم فى الجزء الثانى وصفه بالعلاج اللازم حتى يبرأ الاقتصاد الوطنى مما كان يعانيه من أزمات . وكان العلاج بالطبع هو ضرورة إقامة «بنك الأمة» ، ولعله كان يعتزم أن يقدم فى الجزء الثانى مشروعاً متكاملًا للبنك الوطنى المقترح : تكوينه ، ومجالات نشاطه ، دوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتخليص البلاد من الهيمنة الأجنبية .

ولعل دوران عجلة الأحداث خلال الحرب العالمية الأولى ، وانشغال طلعت حرب بالعمل الفعلى فى تأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠ ، جعل الحاجة إلى كتابة الجزء الثانى من الكتاب غير ذات الموضوع ، ويبقى هذا الكتاب وثيقة هامة تعبر عن فكر طلعت حرب وترسم واقع الاقتصاد المصرى منذ عصر إسماعيل حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، نضعه بين يدى القارئ الكريم بعد ما أصبح من المصادر النادرة لدراسة تاريخ مصر القومى عامة وتطور مصر الاقتصادى خاصة .

* * *

ويعالج الكتاب واقع الاقتصاد المصرى منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى العقد الأول من القرن العشرين ، وهى مرحلة شهدت تحولات هامة طرأت على البنية الاقتصادية والاجتماعية لمصر ، بعدما ضربت محاولة بناء اقتصاد مصرى مستقل فى إطار السوق العالمية ، يتركز على قاعدة زراعية - صناعية التى عاشتها مصر فى عهد محمد على باشا (١٨٠٥-١٨٤٨) ، وصاحب ضرب تلك المحاولات تغييرات هيكلية حولته من اقتصاد معيشى - إلى حد ما - إلى اقتصاد سلعى ، وهو ما يسر سبيل إدماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية - منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر - كإقتصاد تابع يخضع لسيطرة رأس المال الأوروبى . وقد أصاب طلعت حرب عندما اختار عملية التغير الهيكلى هذه بداية للكتاب ، فهى الفترة التى تمثل علامة فارقة فى تاريخ الاقتصاد المصرى فقد فيها استقلاله .

وحتى يحقق رأس المال الأوروبى هدفه الرامى إلى السيطرة على الاقتصاد المصرى أزال عقبة إدارة الدولة للاقتصاد فى إطار ما عرف بنظام الاحتكار . وترتب على ذلك نتائج بالغة الخطورة ، لعل من أهمها تصفية تجربة الصناعة المصرية الحديثة الوليدة التى أصبحت عاجزة عن مواجهة منافسة الواردات الأجنبية الأجود نوعاً والأرخص ثمناً ،

فضلاً عن ارتباط الصناعة الحديثة بالطلب الحكومى ، ومن ثم تأثرت بانكماش هذا الطلب بعد ضرب المشروع السياسى لمحمد على .

ومن أهم تلك النتائج الخطيرة أيضاً ما حققته ضغوط رأس المال الأوروبى من تحويل الأرض الزراعية إلى سلعة حتى توفر الضمان الكافى لعملياتها الاقراضية للفلاحين بعد ما حلت محل الدولة فى تمويل الإنتاج الزراعى . فأرست دعائم الملكية الفردية للأراضى الزراعية ، وأقبل المرابون الأجانب ، وكذلك البنوك العقارية الأجنبية على تقديم القروض للفلاحين بفوائد باهظة أدت إلى تآكل الملكيات الصغيرة وتركز الملكيات الزراعية فى أيدي عائلات محدودة من كبار الملاك ، وحدث خلل اجتماعى خطير ، فضلاً عن تهديد الثروة العقارية بالضياع لصالح الممولين الأجانب بسبب اعتماد كبار الملاك على البنوك العقارية الأجنبية فى الاقتراض لتوسيع نطاق ملكياتهم ، ثم عجزهم عن السداد وتعرض ملكياتهم للضياع^(٢٤) .

واتجه رأس المال الأجنبى - فى شكله المالى - إلى العمل على تمويل المشروعات الأساسية لخدمة عملية تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد زراعى خالص متخصص فى إنتاج المواد الأولية (وخاصة القطن) لتلبية حاجة الصناعة الأوربية ، فتدفقت القروض على الدولة لتستثمر فى مشروعات الرى والسكك الحديدية والطرق والموانى وبناء المدن وتطويرها ، وشق قناة السويس ، وهو ما يعنى تزايد الطلب على سلع يتم استيرادها من أوروبا^(٢٥) ، فسيطرة الأجانب على اقتصاديات مصر أضعفت من قدرتها على استعمال مواردها وحولتها إلى مصدر للمواد الخام الرخيصة ، ثم سوق لتصريف المنتجات الأجنبية ، وارض خصبة لتنمية رأس المال الأجنبى ، فكان رأس المال الأجنبى - عندئذ - أشبه مايكون بالبقرة الحلوب التى ترعى من خيرات أرض مصر ، وتمتد ضروعها عبر البحر المتوسط لتحلب فى أوروبا .

وهكذا تم إدماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى فى إطار نظام دولى لتقسيم العمل ، فأصبحت مصر وحدة إنتاجية متخصصة فى إنتاج القطن (بالدرجة الأولى) وبعض الحبوب الزيتية ، وأن ظلت الغلبة للقطن الذى أصبحت أسعاره تتحدد وفق حاجات السوق الرأسمالية عامة والبريطانية خاصة ، وترددت فى مصر أصداً

الأزمات الاقتصادية التى عانت منها السوق الرأسمالية العالمية كأزمة عام ١٩٠٧ التى كانت من بين دوافع تجديد الدعوة لإقامة بنك مصرى وطنى يخفف من وطأة الهيمنة الأجنبية على الاقتصاد المصرى . فالبنوك التى قامت فى مصر - عندئذ - كانت أداة من أدوات بسط النفوذ الأجنبى على مصر ، والإشراف على أعمال الأجانب المالية والتجارية فيها .

وجاء تأسيس «البنك الأهلى المصرى» عام ١٨٩٨ ليمثل ذروة الهيمنة المالية الأجنبية تحت ستار العمل المصرفى ، فقد كانت إدارته إنجليزية ، وكان يعمل كبنك مركزى للدولة ، يقوم بالإصدار وتحتفظ لديه الحكومة بفائض أموالها ، ويشرف على إصدار قروضها . ولذلك حرص طلعت حرب فى هذا الكتاب على تسليط الضوء على هذا البنك وما حظى به من امتيازات ، وما أحرز من نفوذ فى الحياة الاقتصادية المصرية .

كذلك يقدم الكتاب عرضاً للحلول التى وضعها الاحتلال البريطانى لمحاولة التخفيف من حدة مشكلة تآكل الملكيات الزراعية الصغيرة بإنشاء «صندوق توفير البريد» لتشجيع الفلاح على إدخار مايتوفر لديه فى أيام الرخاء لينفقه على تمويل زراعته فى أوقات الشدة ، وهو مشروع لم يفد سوى القادرين ، أما المعوزين من الفلاحين فلم يكن لديهم فائض يمكن ادخاره ، وظلوا ضحية للمرابين ، وعرضه لفقد أموالهم . وكان الحل الأمثل لهم هو «التعاون الزراعى» ، غير أن سياسة الاحتلال البريطانى استبعدت ذلك الحل - رغم إيمانها بأهميته - لأن الحزب الوطنى بقيادة محمد فريد كان صاحب الدعوة إليه . وقد حرص طلعت حرب - فى هذا الكتاب - أن يتحدث عن أول «شركة تعاون» مصرية تمت أقامتها عام ١٩١٠ وأن يورد نص لائحتها ويلقى بعض الضوء على نشاطها .



لقد كان رأس المال المصرى - عند صدور الكتاب - لا يمثل سوى ٦٪ فقط من مجمل الأموال المستثمرة فى مصر فى الشركات والبنوك ، وفاز رأس المال الأجنبى بنصيب الأسد ، وتمتع بالإعفاء من الضرائب بفضل احتمائه بمظلة الامتيازات الأجنبية ، أما تلك النسبة الضئيلة من رأس المال المصرى المستثمر فى الشركات والبنوك ، فكان الجانب الكبير منها ليس الا ستاراً يحجب النفوذ الأجنبى وراءها ، نظراً

لإحجام المصريين عن الدخول فى العمليات المالية والتجارية التى لا تتوفر لها الضمانات التى تمتع بها رأس المال الأجنبى ، ولذلك ارتضى معظم الأثرياء المصريين باستثمار أموالهم فى الزراعة وحدها .

وجاءت دراسة طلعت حرب فى هذا الكتاب لتبين للمصريين مخاطر استمرار الأوضاع على ماكانت عليه ، وضرورة إقامة قاعدة وطنية للاقتصاد المصرى من خلال تأسيس «بنك المصريين» أو «بنك الأمة» باعتباره «علاجاً» لا غنى عنه لما يعانى به الاقتصاد المصرى من علل أو - بعبارة أخرى - باعتباره الطريق الأمثل لتحقيق الاستقلال الوطنى عن طريق إعادة بناء هيكل الاقتصاد الوطنى بأيدى المصريين ، أمنية عزيزة دأبت مخيلة البورجوازية المصرية منذ أواخر عهد الخديو إسماعيل كتب لها أن تتحول إلى حقيقة على يد طلعت حرب .

الحواشى

- (١) حول إلغاء نظام الاحتكار فى أواخر عهد محمد على ، راجع :
Ahmed Abdul-rahim Mustafa : The Breakdown Of Monopoly System In Egypt After 1840 (In,
Holt, P.m.,ed: Political And Social Change In Modern
Egypt, Pp.291 -307)
- (٢) محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ١٩٧٨ ، ص ١٥٩ - ١٦١ .
- (٣) لائحة عزتلو محمود بك العطار - وعزلتو عبد السلام بك المويلحى نائبى المحروسة ، التجارة ، عدد ١٨٧٩/٢/٨ .
- (٤) ولد أمين شميل بكفر شيماء من أعمال لبنان فى ٢٤ فبراير ١٨٢٨ ، واشتغل بالتجارة ، ثم منى بأزمات قاسية انتهت بإفلاسه ، فاستقر بمصر وزاول التجارة بالإسكندرية ، ثم ما لبث أن تحول إلى الاشتغال بالمحاماة واصدر جريدة الحقوق عام ١٨٨٦ ، ومات فى عام ١٨٩٦ .
- (انظر / جورجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر ، ج ٢ ، ط ٢ ، القاهرة ١٩١١ ، ص ٢٠٦ - ٢٠٨) .
- (٥) التجارة ، عدد ١٨٧٩/٤/١٧ .
- (٦) المفيد ، عدد ١٨٨٢/١/٢٣ .
- (٧) مصر ، عدد ١٨٨٢/٣/١٥ .
- (٨) المفيد ، عدد ١٨٨٢/٣/٢٣ .
- (٩) مصر ، العدد سابق الذكر .
- (١٠) وإذا وجد مثل هؤلاء كانوا نفرأ قليلاً من المتمصرين (الشوام) المشتغلين بأعمال الوساطة التجارية أو إقراض الأموال .
- (١١) ومن أمثلة ذلك عائلات بشارة بالأقصر ، وويصا وحنا ميخائيل بأسسيوط ، وقرىاقص وعبيد بقنا ، وحنا سوريال بالمنيا .
- راجع/ رمزى تادرس : الأقباط فى القرن العشرين ، ج ٣ ، ص ٦٩ - ٧٥ ، ج ٥ ، ص ٤٦ - ٥١ .
- (١٢) محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٤ ، ص ٢٣١ .
- (١٣) نقصد بذلك مصنع الزجاج الذى أنشاه أحمد المنشاوى وحسن بك عبد الله بالإسكندرية عام ١٨٨٥ ، وشركة "سكك حديد الفيوم الضيقة" التى أسسها بعض الأعيان من الأقباط والمتمصرين الشوام عام ١٨٩٨ ، وشركة الغزل والنسيج التى أسسها بعض الممولين المصريين بالإسكندرية عام ١٨٩٦ . (راجع : رؤوف عباس : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الكبيرة ١٨٣٧ - ١٩١٤ ، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٢٧ - ١٢٩ ، ١٦٨) .
- (١٤) طالب النديم بتكوين بنك قومى لمساعدة الصناع ومساندة الصناعة الوطنية وحمايتها واستحضار ما يلزمها من الآلات ليكون ذلك سبيلاً للتخلص من سيطرة الأجانب على الاقتصاد المصرى ، (راجع/ عبد المنعم الجميى : عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٣٥٥) .
- (١٥) الوطن ، عدد ١٨٨٢/٧/٣ .

(١٦) حسين خلاف : التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٣٢ .

(١٧) على الجرتلى : تطور النظام المصرفي في مصر ، بحوث العيد الخمسيني لجمعية الاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٢٣٤-٢٣٥ .

(١٨) الجريدة ، عدد ١٩٠٧/١٠/١ .

(١٩) المؤيد ، عدد ١٩١١/٥/٤ .

(٢٠) على الجرتلى : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ - ٢٢٧ .

(٢١) رءوف عباس حامد : معالم تاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٩٨ .

(٢٢) انظر ترجمة محمد طلعت حرب في : لمعى المطيعى ، موسوعة هذا الرجل من مصر ، القاهرة ١٩٩٧ ، ص ٤٥٢ - ٤٦٠ ، وانظر أيضا

Gold Schmidt. Jr, Arthur, Biographical Dictionary of Modern Egypt, AUC Press, Cairo 2000, p.72

(٢٣) محمد رشدي : التطور الاقتصادي في مصر ، ج٢ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ١٤ - ٥٧ .

(٢٤) محمد رشدي : نفس المرجع ، ج١ ، ص ٢٠ .

(٢٥) محمد دويدار : المرجع السابق ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

عقدت المزم يوم الشروع في تأليف هذا الكتاب على اخراجة سفراً واقياً على قلبه
المستطاع ، محيط بجميع الاطوار الاقتصادية التي تعاقبت في هذا القطر ، ويكون مرجعاً
للمن يريد التعرف عليها والاعتبار بها ، غير اني ما فرغت من تأليفه الشطر الأول منه حتى
مشت قوانين وجملة مشروعات توجب البحث والنظر كقانون خمسة الافدنة ، وحصر
ديون صغار الفلاحين ، وتعديل قانون البنك الزراعي ، وتعديل قانون المرافعات في شأن
محلات بيع الملكية ، وتوزيع الاطيان ملائمة على فقراء الملاحين ، وما أشبه عن رغبة
الحكومة من إنشاء امدوة لمعاليها في مصر ، من شأنها ان يكون لها تأثير على الحالة
الاقتصادية العامة لهذا البلد .

أوبنك الأمة

تنبيه وايضاح

عقدت العزم يومَ الشروع في تأليف هذا الكتاب على اخراجه سفيراً وافيّاً على قدر المستطاع ، يحيط بجميع الاطوار الاقتصادية التي تعاقبت في هذا القطر ، ويكون مرجعاً لمن يريد الوقوف عليها والاعتبار بها . غير اني ما فرغتُ من تأليف الشطر الأول منه حتى سنت قوانين وجدّت مشروعات توجب البحث والنظر كقانون خمسة الافدنة ، وحصر ديون صغار الفلاحين ، وتعديل قانون البنك الزراعى ، وتعديل قانون المرافعات فى شأن اجراءات نزاع الملكية ، وتوزيع الاطيان بلاثمن على فقراء الفلاحين ، وما أشيع عن رغبة الحكومة فى انشاء ادارة لمراقبة البنوك ، وغيرها من المشروعات التى لها تأثير على الحالة الاقتصادية العامة لهذا البلد الاستثنائى فى كل أمر .

أضف الى ذلك أن الحكومة الفرنسية - وليس فينا من يجهل منزلتها فى تجارة المال - رأت أن نظام بنوكها غير واف بسد حاجات جميع طبقاتها مما كان سبباً فى تأخر الصناعة والتجارة بها فألفت فى سنة ١٩١١ لجنة من فطاحل رجال المال والاقتصاد لدرس نظامها المالى والنظامات الأخرى المتبعة فى باقى البلاد واختيار أقرب الوسائل لتحسين نظام البنوك بفرنسا لتقوم بسد حاجة الصناعة والتجارة المتوسطتين والصغيرتين فقامت اللجنة بما كلف به وألفت من اعضائها ثلاث لجان فرعية ناطت بكل واحدة منها درس طرف من أطراف الموضوع وقدمت للحكومة ثلاثة تقارير بما ارتأت وقدمت الحكومة منذ مدة هذه التقارير لمجلس النواب مع مشروع بالنظام الذى اقترحتة اللجنة الرئيسية ولايزال المشروع موضوع نظر مجلس النواب وبحثه فكان ذلك كله أيضاً من دواعى تأخير نشر الكتاب اذ من المفيد الاطلاع على ما يقرره مجلس النواب فى هذا الموضوع خصوصاً بعد أن قام بعض أهل الشأن ينتقد من الآن عمل اللجنة ويخطئها فى بعض الوجوه .

لذلك رأيتُ أن أبرز اليوم ما أتممت جزءاً على حدة . وهو كما يرى القارئ يشتمل مقدمة فى موضوع البنك الوطنى وفوائده . وفصولاً فى انماء المال ، وفى البنك الاهلى والبنك الزراعى والغرض من تأسيسهما ، وغير ذلك من الموضوعات التى لها علاقة بالاقتصاد . ثم الجداول المختصة بالرهنيات والشركات العقارية وغيرها . وسألحق به الجزء الثانى ان شاء الله والموعود قريب .

وإني أرى من الواجب علىّ قبل ختام هذه الكلمات أن أشير الى خطأ ورد في الصحيفة ٦ من هذا الجزء فقد جاء فيها قول معزو الى جناب الموسيو تبير على ان هذا القول كان خاصا بنوع من أنواع البنوك . وهو الذى يمنح حق إصدار البنكنوت . كذلك جاء فى الصحيفة ٧ فى السطر الثالث هذه الجملة : فما ثروة الحكومة الانكليزية والحكومة الفرنسية الخ . والمقصود من ذلك ثروة الامتين لا الحكومتين . والله تعالى المسئول أن يوفقنا جميعاً الى ما فيه الخير والفلاح .

محمد طلعت حرب

۱۹۱۳ مایو

بسم الله الرحمن الرحيم

ما زالت الحاجة لانشاء مصرف مصرى حقيقى يعمل بجانب المصارف الموجودة الآن فى مصر يمد يد المساعدة للمصريين . ويحثهم على الدخول فى ابواب الصناعة والتجارة . يحرضهم على الاقتصاد والاستفادة من الاعمال المالية . تزداد يوما بعد يوم وما زالت الفكرة فى تحقيق هذا الغرض لتجسم أنا بعد آخر تظهر أياما على صفحات الجرائد ثم تختفى . تكون موضوع السمر فى المجالس الخاصة ثم تنزوى حتى جاء المؤتمر المصرى الاول فرأت لجنته ان هذه الفرصة سانحة يجب اغتنامها لانه لا ينتظر أن يشمل اجتماع من أعيان البلاد وكبرائها مثل ماضم ذلك الاجتماع فعرضت الفكرة فى تقريرها اذ قالت «لسنا والحمد لله فقراء فى المال فإن للمصريين فى البنوك نقودا ودائع لا غلة لها تفى من اليوم لأن تكون رأس مال لبنك مصرى محترم . ولسنا والحمد لله فقراء فى الرجال الماليين فإن كثيرا من رجالنا قد جمعوا بأنفسهم ثروات عظيمة من غير أن يكون عند أحدهم رأس مال الا عمله أو قليل من الحطام الموروث ولسنا ضعفاء الثقة بعضنا فى بعض فقد اثبتنا فى السنين الاخيرة أن لدينا مجاميع تقوم بالاعمال العامة ومثل هذه المجاميع يستحيل أن يبنى لها أساس الا على الثقة . إن المال والرجال والثقة هى الاركان الثلاثة اللازمة لمشروع مالى عظيم مثل هذا المشروع فما الذى يعوقنا عن السير فيه»

« لا يقال إن من العقبات الشديدة خوف مزاحمة البنوك الاجنبية لاننا وان اعترفنا بأن البنك المصرى سيزاحمها ولكنه لا يعطل عمل واحد منها ولا يؤثر تأثيرا كبيرا فى مقادير كسبه . لان مصر لاتزال كالبلد البكر فى الاستغلال وان البنوك الموجودة فيها الآن على كثرتها لاتفى بحاجاتها فان الاراضى المصرية القابلة للزراعة لم تزرع كلها بعد والفدان المزروع لم يأت الى اليوم بكل ما يستطيع أن يأتيه من الغلة والاراضى غير القابلة للزراعة لم يقنط أحد من احتوائها على معادن مختلفة كالرصاص والبتروى وغيرهما وبالجمله فالبلاد لاتزال بكرا من حيث الاستغلال وتحتاج فى استغلالها الى أموال طائلة لا تفى بها الاموال الاجنبية الموجود فى مصر الآن» .

«انما تكون فائدة البنك المصرى أن لا يتأثر بالاشاعات المكذوبة فلا يقفل بابه عن الناس فتحد وحذوه البنوك الاخرى لانه بنك البلد واعلم بما يجرى فيه . فائدته تشجيع المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود عليه وعلى البلاد بالريح العظيم . فائدته تشجيع المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود عليه وعلى البلاد بالريح العظيم . فائدته الرحمة بالفلاحين عند الحاجة يعطيهم بفوائد معتدلة ومناسبة وهو مع ذلك يربح ولا يخسر . فائدته أن يجعل لمصر صوتا فى سوقها المالية ويدافع عن مصالحها كما تدافع البنوك عن مصالح بلادها . فائدته هو ومشروع النقبات الزراعية ومشروع مستودعات التأمين أن تحقق فى الوجود الكفاءة المالية التى هى الاساس المتين للرقى المطلوب»

«على ذلك تقترح اللجنة على المؤتمر أن يقرر وجوب انشاء بنك مصرى برؤوس أموال مصرية»

فى هذه الكلمات الوجيزة البليغة رسمت اللجنة خطة البنك وحددت الغرض منه فسهلت بذلك على من وكلت لهم درس المشروع أمر مهمتهم ولكننا لا نرى بدءاً من زيادة الشرح فى اقتراح اللجنة حتى نأتى على ما عساه أن يكون قد تولد فى القلوب من الامانى الكاذبة أو خالط النفوس من الاوهام الفارغة .

لا يظن أحد أن هذا البنك المراد انشاؤه بأموال المصريين سيكيل المال جزافا لكل مصرى يطرق بابه لمجرد أنه مصرى بلا نظر الى الضمانات التى يقدمها ولا الى شخصيته من حسن المعاملة أو سوئها ولا انه سيساعد كل مشروع يعرض عليه بحجة انه مصرى بدون بحث الفائدة التى تعود منه على الامة أولا وعلى البنك ثانيا وبدون التأكد من فائدته وضرره بل ان مساعدة البنك وان كانت النقطة الاساسية فى عمله فهى لا تمنح الا لمن هو أهل لها وجدير بها يستوى فى ذلك الاشخاص والمشروعات .

ولا يظن أحد أن هذا البنك المراد انشاؤه بأموال المصريين سيجعل نصب عينيه محاربة البنوك الاجنبية الموجودة فى مصر لان هذا خطل فى رأى لا يجوز أن نقع فيه فقد أدت هذه البنوك الى البلاد من الخدمات الجليلة ما لا يصح لنا نسيانه على أن بقاءها فى مصر طول هذا الزمن ووفرة ما اكتسبت من الفوائد والارباح وثقة الناس بها كل ذلك يجعلها فى مركز حصين معه لا يليق بنا أن نعمل على معاكستها فان نتيجة هذه المعاكسة ربما كانت وبالا علينا وانما كل غرضنا أن يعمل البنك على شاكله تلك البنوك

فيستفيد من تجاربها وخبرة رجالها بالامور المالية وطول ممارستهم العمل بها غير أنه يمتاز عنها بأمر واحد وهو أن هذه البنوك الأجنبية لا ترمى منذ تأسست الا الى غرض واحد هو مصلحة المساهمين غير ناظرة الى مصلحة البلاد الا فيما يوافق مصلحتها فان رأت مكسباً لأئحاً جرت وراءه وفتحت أبوابها لكل طالب وان توهمت أن هناك ضرراً مقبلاً سدت أبوابها عن كل طالب فهي بذلك لا تنظر الا الى مصلحة المساهمين لا تدخل غالباً مصلحة البلاد في حسابها ولا تنظر اليها . هذا النقص هو الذي يرمى البنك الجديد الى سده لانه ليس في استطاعة أجنبي عن البلاد مهما كان حسن النية ومهما كانت قوته المالية أن يكون عالماً بأحوالها وطبائع أهلها كواحد من أبنائها . أضف الى ذلك ما عساه يكون للسياسة من الدخل في معاملات تلك البنوك الأجنبية مما تؤيده الشواهد الحسية في كل يوم

ولا يظن أحد أيضاً أن البنوك الموجودة مهما تعددت ومهما كبر رأس مالها تمنع بنكا جديدا كهذا من الكسب والربح متى كان متين الاساس متدبر العواقب حسن الادارة . فان البلاد المصرية كما تقول اللجنة لا تزال بكراً في الاستغلال ولانه قد مضى ذلك الوقت الذي كان يقول فيه كبار الرجال من أمثال المسيو (تير) « مامن بلد وجد فيها بنكان الا قتل أحدهما الآخر » لسنا في حاجة للاطالة في دفع هذه الدعوى التي لا يؤكدها العلم ولا تثبتها التجربة بل يكفي أن نلقى نظرة الى ما في بلادنا من البنوك المتعددة والى ما يدخل خزائن مساهميها من الارباح الطائلة لنرى أن مبدأ المسيو (تير) اذا كان صحيحاً في بعض البقاع أو بعض الازمنة لظروف خاصة فانه غير صحيح في الوقت الحاضر في أى بلد من البلاد .

نعم . أن البنوك الأجنبية الموجودة في مصر قد نجحت نجاحاً تاماً وكسبت مالا عظيماً وكل يوم نسمع بفتح بنك جديد يستنزف أموال البلاد الى الخارج وعلى الرغم من ذلك فان المكان لا يزال فسيحاً بجانبها لبنك مصرى يكون له من الربح نصيب وافر باذن الله بدون أن يعتدى على البنوك الاخرى أو يعاكسها لان تلك البنوك قصرت عملها على كبار التجار والملاك تاركة طبقة الصغار من المصريين وهم السواد الاعظم يجهلونهم وتجهلهم ولا يصلون اليها الا بواسطة المرابين أو التجار الشرهين الذين يقترضون من البنوك بفائدة قليلة ويقترضونها بالربا الفاحش ويشترون من الفلاح محصولاته بأبخس الاثمان . فهذا النوع من العملاء هو الاحق بالرأفة والرحمة وهو الذي أجهدت جميع

الامم انفسها فى ايجاد طريق لاصلاح حاله لما فى ذلك من اصلاح المجموع . هذا النوع من العملاء هو الذى يجب السعى وراءه واستجلابه لتخليصه من ايدي المرابين أولا ولتعويده على التدبير والاقتصاد ثانيا فان من اكبر أدواء مصر والمصريين انهم لم يعتادوا الى الآن على التدبير والاقتصاد ولا على استثمار فضل أموالهم فاذا توجهت الهمة الى ذلك كانت الفائدة عظمت لان هذه الطبقة اذا سلكت سبيل الاقتصاد والاستثمار نمت ثروتهم ومتى نمت ثروتهم نمت ثروة البلاد وصار لمصر فى السوق المالية ذلك الصوت المسموع الذى تشير اليه اللجنة فى تقريرها . فما ثروة الحكومة الانجليزية ولا ثروة الحكومة الالمانية ولا ثروة الحكومة الفرنسية التى جعلت لتلك البلاد ذلك الصوت النافذ الا ثروة الاهالى التى جمعوها بحسن اقتصادهم وتديبرهم وما نقصد بثروة الاهالى اولئك الكبراء من المزارعين والتجار والصناع فقط وانما نقصد فى المقال اولئك الصغار الذين لم يكن لهم هم الا صرف ماتصل اليه أيديهم فى ما لا ينفع أو كنزه بلا فائدة تعود عليهم منه ولا على بلادهم فلما تربت فيهم ملكة الاقتصاد وذاقوا لذة استثمار المال وتولدت فى نفوسهم الثقة بمن يقدر من مواطنيهم على استغلال تلك الاموال أمنوا جانبهم وسلموهم أموالهم فتجمعت بعد بعثرتها وكان من وراء اجتماعها ذلك النفوذ الهائل الملازم لكل مجموع فدرت الخير العميم على البلاد والفضل الجزيل على العباد وأصبحت تلك الاموال المتجمعة صاحبة الحول والطول والامر والنهى فى كل الشؤون الداخلية والخارجية كما سنشرحه فيما يلى من الكلام

ولما كان من الصعب معالجة حالنا الاقتصادية الا بعد تصويرها ووصفها بارزة للعيان كان من الموافق شرح تاريخه الحالة الاقتصادية فى مصر فى عهدها الجديد أى من عهد اسماعيل الى الآن وما اتجهت اليه الفكرة من ذلك الحين من تخليص المصريين من يد المرابين واصلاح حالهم ثم نردف ذلك بتاريخ البنوك فى العالم وتأثير بنوك كل بلد فى حالته الاقتصادية وفى ترويج مصالحه التجارية والصناعية فى الداخل وفى الخارج ثم نجمل ماعملته البلاد الاخرى لتحسين حال السواد الاعظم من أممها ليسهل اختيار ما يوافق بلادنا ويلائم حالتنا من بين تلك الانماط المختلفة فاذا أصبت فالحمد لله على النتيجة وان أخطئ فلى من حسن النية اكبر شفيح

نوفمبر سنة ١٩١١ محمد طلعت حرب

الباب الاول

حالة مصر الاقتصادية من عهد اسماعيل وما فكر فيه لاصلاحها

الفصل الاول

وصف حالة مصر الاقتصادية من عهد اسماعيل

لا يتكلف الباحث فى تاريخ مصر المالى غناء كبيرا فى استجماع الكتب وجمع الروايات وفحصها فقد بقيت مصر من هذه الوجهة كالامم السعيدة قد لا يعرف لها تاريخ مالى الى عهد الخديوى الاسبق . بقى أهلها على حالة البساطة فى المعاملة لا يدخل بينهم أجنبى . لا يعرفون الكمبيالات ولا التحاويل . فكانت قاعدة المعاملة بينهم الامانة . يحتاج الواحد منهم للمال فيطرق باب جاره يقترض منه . لا يكتب سندا ولا يمضى صكا فاذا حل الميعاد الذى ضربه لنفسه رد المال لصاحبه شاكر راجيا من الله أن يوفقه لان يقوم برد الجميل . كانت معاملتهم على حد القول المشهور . الناس بالناس . واليوم لك وغدا عليك زد على ذلك ان معيشة المصرى كانت على غاية البساطة وحاجاته قليلة فلم يكن يعرف البذخ ولا الاسراف اللذين أوديا بالبلاد وساكنيها فيما بعد . جاء ذلك العصر بمدنيته وأمانى أميره الكبيرة وتداخل الاجانب فى أحوال مصر وأتى طلاب الفوائد وقناصو الشوارد من كل فج فانقضوا على مصر يزينون للنفس البسيطة ماحب اليها والنفس امارة بالسوء . ارتمى الامير بكلياته فى احضانهم جارا وراء امته والناس على دين ملوكهم . دخل الخديوى فى أبواب الديون التى اضطره اليها انفاقه على الأعمال العمومية مرة واسرافه الخصوصي وحبه للفنون الجميلة مرة أخرى وتبعته امته فكانت العاقبة وبالأعلى على الطرفين لانجد فى تصويرها كلمة أدق من هذه التى كتبها المسيو دى بلنبيير المندوب الفرنساوى فى لجنة التحقيق الدولية : «الامة والحكومة على

باب الافلاس» عند ما ازعجت حال مصر المالية الحكومة الأجنبية وخافت على مصالح رعاياها من أرباب الديون^(١)

تدخلت أوروبا في شؤون مصر المالية ووضعت نظاما لاصلاح حال المالية المصرية وسارت الحكومة على طبق هذا النظام ومادخل عيه من التعديل والتحويل حتى أصبحت اليوم ميزانيتها فى غاية اتوازن بل أصبح ايرادها يزيد عن مصروفها وقد قدرت ايرادات سنة ١٩١١ بمبلغ ١٥,٥٠٠,٠٠ جنية ومصروفاتها ١٥.٠٠٠.٠٠ جنية بعد أن كانت ميزانية الايرادات فى سنة ١٨٨٠ حسب دكريتو ٢٠ يناير من السنة المذكورة - وهى السنة التى صدر فيها قانون التصفية - ٨٥٦١٦٢٢ جنيها وميزانية مصروفات المصالح العمومية وويركو الاستانة ٤٣٢٣٠٣٠ جنيها والزيادة ٤٢٣٨٥٩٢ جنيها يدفع منها ما يقرر لتسوية الدين العمومى الذى لم يكن معروفا وقت وضع الميزانية .

ليس من شأن هذا البحث التعرض الى ما اذا كانت حالة الحكومة المالية أصلحت كل الاصلاح أو بعضه وانما يمكننا أن نقرر أن أوراق ديونها من امتن وأعلى أوراق ديون الحكومات وأصبح السعر الذى تستدين به الحكومة أقل من ٤٪ بعد أن كان ٧٪ وبعد أن كانت المائة لا يقبض منها الا نحو خمسة أسباعها والباقى عموله^(٢) بلغ سعر اصدار آخر قرض عملته الحكومة فى سنة ١٨٩٠ عند تحويل دينها الممتاز ٩١٪ بفائدة ثلاثة ونصف وهذا دليل على الثقة بها فى الاسواق المالية الاجنبية .

(١) جاء فى كتاب مصر للمصريين صحيفة ١٣ من الجزء السادس .
ان الالهالى لما أثروا عقيب حرب اميركا بما حصل لاقطان مصر من الرواج جنحوا الى الاسراف اقتداء بالحكومة وعملا بما قيل من ان الناس على دين ملوكهم فاخذوا يشيدون القصور الشاهقة وينشون الابنية الواسعة ليس فقط فى البنادر وأمثالها بل فى الغيطان والاطيان والمحلات المهجورة وكانوا يجلبون فروشاتهما من أوروبا بمعرفة التجار المرابين فكانوا يبتاعون مايساوى مائة جنية باضعاف قيمته مضافة عليه الفوائد الفادحة وعلى هذا النمط عينه جلبوا من الآلات البخارية والادوات ما كان لازما وغير لازم وقد بلغنا من ثقه ان بعض هذه الادوات لاتزال فى صناديقها واكثروا أيضا من اقامة الافراح والولائم والنظاير بالموالد وبالغوا فى التبذير والاسراف حتى ان كلاً من العمد كان يتفق فى المولد مايزيد على الف جنية . ولم يكتفوا بذلك بل كان كل منهم اذا طلب الى مصر مثلاً يبتاع فيها المنازل الواسعة والسرايات الجميلة ليقضى فيها مدة اقامته اليسيرة ويزينها بالمفروشات الجيدة والاثاث الفاخر كما هو شائع معلوم غير خاف على الازدهان .

(٢) ذكر القاضى فان يميلين أن خسارة مصر فى الخمسة قروض الاولى التى صدرت فى بحر ١١ سنة من سنة ١٨٦٢ الى سنة ١٨٧٣ والبالغ قيمتها لاسمية ٥٥,٨٨٧,٠٠٠ جنيها بلغت ١٧,٧٠٠,٠٠٠ جنيها وهذه الخسارة هى عبارة عن الفرق بين قيمة القروض الاسمية الملزمة الحكومة بتسديدها والمحتسب عليها الفائدة وبين القيمة الحقيقية التى قبضتها ودخلت صندوقها . وعدا هذه القروض الخاصة بالحكومة استدان اسماعيل ثلاثة قروض خصوصية =

هذا نصيب أحد الشريكين فى الإفلاس . اهتم أصحاب الشأن بأمره فاصلحوه على حالة ترضيهم . فما ذا كان ياترى نصيب الطرف الثانى وهو الامة . اصادفته من العناية ما صادفت الحكومة أم حاله لا تزال على ما كانت عليه أو زادت شدة وعسرا . اما حاله فى ذلك العهد فلا نتعرض لوصفها نقلا عن الثقة ممن عاشوا تلك الايام ولا تزال صورة تعاسة الاهالى مطبوعة فى رؤوسهم ولا نسأل عنها مؤلفات المصريين أنفسهم وانما نرجع فى تدوينها الى كتاب وضعه رجل ممن كانت لهم صفة رسمية فى ذلك الزمن تسمح له بأن يحكم على هذه الحال أحسن من سواه ألا وهو ذلك القاضى بالمحاكم المختلطة المسيوب . فان بيميلين الشهير باسم بطرس الذى ألف عن مصر كتابا لا يزال يرجع اليه المؤرخون كلما أعوزتهم الحاجة اليه بعنوان (مصر وأوروبا) . ننقل عن كتابه هذا وصف الألاعيب الجهنمية التى كانت تعمل لاصطياد مال الفلاح : قال :

«فقد كان يكفى الادعاء بأن فلاحا اميا قليل الحيلة مدين بمبلغ معين بموجب سند يحرره كاتب الدائن ويمهره الفلاح بختمه وقد يختمه معه شاهدان أولا يختمانه . هذه هى طريقة اثبات الديون فى ذلك الوقت وكان هذا السند يكفى لمطالبة الفلاح وارغامه على الدفع حتى قبل أن يصدر حكم بصحة الدين ومادام المحرر للسند هو كاتب الدائن ومادام المدين اميا والذى يقرأ عليه السند هو الذى حرره فمن السهل أن يكتب فى السند ما يشاء الدائن وأن يقرأ للمدين البسيط ما اتفق عليه وان يجلب ماشاء من الشهود لامضاء السند بعد تحريره . هذا اذا لم تستعمل اختتام مفقودة أو مزورة»

« ومن السهل ادراك أن أمثال هذه الطرق التنفيذية بحكم أو بلا حكم والتى من ورائها الحصول على دين وهمى استعملت فى مصر بكثرة هائلة ويكفى لادراك ذلك أن تعرف شخصيات رعايا القناصل من الاوروبيين والاروام والمحتمين بحمايات الدول الاجنبية الذين كانوا يعبثون فى مصر تلك الايام»

=الاول برهن اطيان الدائرة الخاصة والاطيان التى اشتراها من البرنس حليم الى بنك الانجلو بقيمة اسمية ٣٣٨٧٠٠٠ وقيمة حقيقية ... ٢٠٧٥٠٠ فالفرق ... ٦٣٠٠ جنيتها

الثانى عقب شرائه اطيان اخيه الامير مصطفى عقده مع البنك العثمانى بقيمة اسمية ... ٢٠٨٠٠ جنيتها ولا يعلم بالضبط مقدار القيمة الحقيقية التى قبضها

الثالث برهن اطيان الدائرة السنوية بقيمة اسمية ... ٧١٤٢٠٠ جنيتها عرضت بسعر ٧٥ المائة ولم يقبض اسماعيل باشا منها سوى ٥ مليون فالحسارة ... ٢٢٤٢٠٠ جنية ، وعلى ذلك فمجموع الخسارة المعلومة عن قرضين فقط من ثلاثة ... ٢٠٧٧٠٠ وعدا ذلك ايضا كانت الحكومة تصدر بونات على الخزينة بفائدة وعمولة تبلغ فى بعض الاحيان نحو الثلاثين فى المائة !!

«ومع ذلك فإن أكبر الطرق لاستنزاف دم الفلاح كان الربا الفاحش خصوصا في أيام فقر هذه . فكلما نضبت خزينة الفلاح واضطر لنقود اما لدفع ضرائب أو لشراء تقاوى أو لاستبدال الماشية الضرورية لحراث غيطه لم يجد امامه إلا باب الحصول على هذا المال باستدانته بأسعار باهظة» .

«المرابون وكان المرابون على نوعين : الاول أولئك الذين يقرضون المال بأسعار باهظة ويدونون في السندات مبالغ أكبر من التي استلمها المدين . الثانى أولئك الذين يشترون المحصول قبل أوانه ويدفعون فيه ثمنا أقل من المدون في السند كأنه ثمن المحصول الذى يتعهد الفلاح بتسليمه عند الجنى . نعم ان الثمن المكتوب كان معادلا للسعر الجارى الا أن المدفوع كان أقل منه بكثير والفرق بين الثمنين هو الربا الفاحش الذى يتقاضاه عن المبلغ المدفوع معجلا» .

«جباية الضرائب بدل أن تضر المرابى باضطرابها الفلاح الى ان لا يدفع الفوائد الباهظة على ديونه في المواعيد المضروبة كانت بالعكس في مصلحة المرابين فقد كانوا يتبعون خطوات المحصل يعرضون على الفلاح كل ما ينقصه بفائدة باهظة وكان الجابى كلما رأى هذا العرض على الفلاح كلما تشدد فى جباية الأموال والمطالبة بدفعها فكان الفلاح يرى نفسه مضطرا لتحرير السند وأخذ ما ينقصه خصوصا وأن الفلاح فى مصر كأخيه فى سائر البلاد يستسهل أن يحرر صكاً يقوم بدفعه فى المستقبل على أن يخرج نقوده من داره - هذا إذا صح أن فى داره نقودا - وزيادة على ذلك فان جماعة المرابين كانوا يضطرون الحكومة الشديدة الاحتياج لان تجنى الأموال قبل أوان المحصول الذى يمكن الفلاح سدادها منه فكان عسر الفلاح الناشئ عن تقديم ميعاد الضريبة سببا فى وفرة مكاسب المرابين . وأن هذه الطريقة - طريقة جباية الأموال قبل الميعاد - قد جرت على الفلاحين مصائب عظمت استفاد منها ارباب الأموال من زبانية القناصل فبدل أن تذهب الحكومة إلى الممولين أنفسهم كانت تلجأ إلى أحد تجار المال لتستدين منه مبلغا كبيرا وتحول له الأموال المستحق جبايتها فى وقت معين فى اقليم من الاقاليم وفى هذه الحالة كان يتيسر لذلك المقرض بفضل معاونة رجال الحكومة^(١) الحصول على

مبلغ أكبر من الذى اقرضه ومن الضريبة المستحقة وقد كانت الحكومة من أن إلى آخر تطلب ممن يشترون من الفلاح محصولاته أن يدفعوا لها ثمنها مباشرة وتضطّر الاهالى لأن يسلموا لأولئك التجار محصولات تربو قيمتها بكثير من قيمة الضرائب التى دفعوها للحكومة بالنيابة عن الفلاحين وبدون اذنتهم^(٢) .

«رغما من هذا التعاون بين الادارة والمرابين أو المالىين فقد كان يقوم بينهما ما يدعو للخلاف متى ثقل الدين على الفلاح حتى أصبح لايمكنه أن يفى مطامع الحكومة والمرابين أو متى جاء التاجر يطالب بتسليم المحصول المبيع له بينما الحكومة تدعى حق الاولية على هذا المحصول لدفع الضريبة المستحقة لها . كان يقع خلاف بينهما ولكن مركز المرابين الذين كانوا يحتمون بالدول الاجنبية لم يكن مهددا بأى ضياع أو خطر^(٣)»

«وقد ازداد عدد المرابين بصورة فظيعة فى تلك السنين الطيبة - فى نظرهم - فقد انتشروا فى البلاد من أقصاها الى أدناها كما ينتشر خيط العنكبوت يمصون دماء الفلاحين الذين يقعون فى حبالهم وأكثر هؤلاء المرابين من الأروام^(٤)»

(١) جاء فى كتاب مصر للمصريين صحيفة ١٣٠ من الجزء السادس

وكانت تقام على أرباب الثروة من الفلاحين دعاوى باطلة لا أصل لها باغراء الحكام للبعض على اقامتها وذلك لغاية سحب أموالهم وكانوا يظلمون بغير هذه الوسيلة من وسائل العنف والاستبداد أما المظالم الظاهرة فهى زيادة الضرائب والرسوم والمقابل له والاسهم وبدل الجهادية وغيرها مما هو غنى بشهرته عن البيان وعلاوة عليها كان العمد يكرهون على التظاهر بالغنى والمقدرة فى حالة كونهم مثقلين بالديون وفوائدها الفاحشة وكانت الجرائد تكره على ذكرها اعلانا لغير الواقع وتمويهها على العقول ببقاء الفلاح على حالته المعروفة من الترف والسعادة

(٢) يقول المؤلف من اراد أن يتأكد من صحة ذلك فليراجع قضية بابا دبلو

(٣) يقول المؤلف انه يتذكر ان فى سنة ١٨٧٦ كانت بجانبه على المائدة زوجة احد المرابين من وكلاء القناصل وجعلت تشرح له سوء الحال التى وصلت اليها امور زوجها لان الحكومة كانت تجرد الفلاح من كل شئ حتى لم يصبح لديه مايدفع به ماعليه للتجار وكانت تلك السيدة تعيد ببساطة ما قيل لها ولكنها نسيت ان الازمة المتفشية تلك السنة هى التى اضرت زوجها أكثر من أعمال الحكومة . وفى السنة نفسها قال محام ايرلاندى للمؤلف انه شاهد فى قرية خلافا بين الحكومة وبين محل تجارى انجليزى قائما على محصولات فلاح تدعى الحكومة أنها صاحبة الحق عليها لسداد أموالها ويناقشها فى هذه الدعوى التاجر الانجليزى مشتري المحصول وانهى الخلاف بفوز الانكليزى على الحكومة فمن ذلك يتضح جليا ان المرابين كانوا فى امان على أموالهم

(٤) يقول المؤلف : كان عدد الأروام يزداد فى مصر يوما عن آخر حتى لاحظ بعضهم أنه اذا استمر الحال على هذا المنوال فالاولى الحاق مصر باليونان اشارة الى وفرة ما اشترى المرابون الأروام من املاك الاهالى

«كان الواحد منهم يجئ الى مصر خالى الوفاض لا يملك من حطام الدنيا شيئا .
لابضاعة له الا الاقتصاد والتدبير ومتى كسب أى مبلغ بأى طريقة كانت اتجه همه الى
فتح دكان صغير فى قرية يبيع فيه البقالة ثم تتسع أعماله فيبدأ فى التسليف بالربا ومتى
نجحت أعماله سهل عليه أن يقترض الاموال من تجار الاسكندرية فما هى الا عشية
أوضحاها حتى يصبح صاحبنا بنكيرا ممن يلعبون بالذهب فيشيد ذلك الذى جاء
بالأمس عارى الجسد حافى القدم قصرا فى القرية يتخذة قاعدة لادارة أعماله ومحلا
لبنكه الذى يؤمه الفلاحون ليستعطفوا «الخواجه» وأغلب هؤلاء المرابين تقشعر لمناظرهم
الابدان اميون لا يعرفون القراءة ولا الكتابة امتلأت نفوسهم بالاطماع الاشعبية لاتعرف
قلوبهم الرحمة ولا تتمشى فى دمائهم الرأفة وهم فوق ذلك يدعون الاهتمام بأمر الفلاح!
والله يعلم أنه أعلا منهم نفسا وأطيب قلبا وأطهر ذمة ولكنه يكن لهم بغضا شديدا - أما
اهتمامهم به فلا يختلف عن اهتمام الوحش الضارى بفريسته الضعيفة» .

«واذا أراد بعض الشرقيين من المصريين أو الاسرائيليين أن يشتغلوا بالمراباة فأول
باب يطرقونه باب القناصل الاجنبية ليحتموا بحمايتهم لانه لا تيسر لهم دون ذلك أن
يقوموا بعملهم اذ أن من أكبر عوامل النجاح لهم امانهم من العقاب واعتمادهم على القوة
فى اهلاك الفلاحين الضعفاء ويمكن القول بوجه عام أن من كان يلتجئ الى حماية
أجنبية فانما كان يدفعه الى ذلك فساد فى نفسه وميل للشر ويستوى فى ذلك التجار
وسواهم ممن لم يتخذوا السياسة صناعة لهم وكانوا يترامون على تواكيل القناصل فى
القرى والمدن . بقى هؤلاء المتطفلون على القنصليات حينما طويلا وهم يجتنبون
كلمة (مرابى) رغما عن وفرة عددهم كما يجتنب اللصوص أو المزورون كلمة «السرقه» أو
«التزوير» فكان لا يجرأ أحد أن ينطق بكلمة «ربا»^(١)»

(١) يقول المؤلف : اول مرة ذكرت كلمة «ربا» فى مقاله نشرتها جريدة فرنسوية بلا امضاء عنوانها السندات وابتدأها
كاتبها بهذه الكلمات «قد ترامى على ابواب المحاكم المختلطة جماعة من المرابين كالسيل» فاهتم المرابون
بذلك اشد الاهتمام ولم يجسر أحد من وكلاء القناصل على انكار صحة وجود الربا ولكن لم يكن الربا موضوع
حديث مستمر بل عمل المرابون جهدهم فى تغيير الموضوع والاهتمام بأمر (الفلاح المسكين) الذى كانت
الحكومة تمتص دمه كأن الحكومة هى المخطئ الوحيد وكأن جماعة القناصل ووكلائهم وسماسرتهم اهتموا
يوما من الايام بأمر الفلاح . وقد قدم جماعة المرابين من اهالى مدينة كبرى بما فيهم وكلاء القناصل عريضة
الى رئيس المحكمة المختلطة يشكون من هذه المقالة التى سمى فيها كتابها مرابين كل من يزيدىهم سندات
من هؤلاء التجار الشرفاء ولكن لم يتعرضوا لنفى التهمة عن انفسهم واثبات ان سنداتهم لم يدخل للربا الفاحش
فيها حساب

«كان المرابون يقولون عن أنفسهم انهم جميعاً تجار شرفاء يخاطرون بأموالهم التى يقرضونها للفلاح فلا بد اذاً أن تكون أرباحهم مناسبة لما يتهددهم من خطر الضياع الذى يتوقعونه غير أنهم كانوا يتناسون أن هذه الارباح تزيد بكثير عن المعقول المباح فقد دلت القضايا التى عرضت على المحاكم المختلطة على أن المرابين قبل انشاء هذه المحاكم كانوا يقرضون بفائدة لا تنقص عن ٠.٥٪ فى الشهر نعم انها كانت تنزل الى ٠.٤٪ وأحياناً الى ٠.٣٪ كما أنها كانت ترتفع الى ٦ و ٧ و ٨٪^(١) وقد تأكدت بنفسى بلوغ الاسعار الى ١٠ و ١٢٪ . نعم ان فائدة ٥ ٪ شهرياً أو ٦٠٪ سنوياً هى فائدة لا تدخل فى باب المعقول وما اضطر الفلاح للرضى بها الا عدم توفر أسباب المعيشة لديه حالة الضيق الذى كان فيه والذى كان لا يرى مخلصاً منه الا ببيع أراضيه بثمان بخس أو برهنها على مبلغ يزيد عن قيمتها وهو لا يؤمل استردادها . وما كان المرابون ليكتفوا بتلك الفوائد الباهظة بل كانوا يعملون على زيادتها باضافتها الى رأس المال واحتساب فائدة عليها فاذا لم يدفع الفلاح فى الميعاد المضروب حرر سنداً جديداً بالمبلغ الاول والفائدة واحتسب الربح على المجموع وهكذا فلا تمضى بضع سنوات الا وقد أصبح المبلغ عشرة أمثاله ولذا كنت لا ترى المرابى يحث مدينه على وفاء دينه مازال فى قبضته ما يكفى للسداد فى السنة الاخيرة بل كان يلطف له القول ويدفعه للتمهل مهونا عليه الأمر قائلاً له «ادفع متى شئت وعلى مهلك وغاية ما فى الامر انا نغير السند ونعلى الفوائد» وبهذه الطريقة كان الفلاح - قليل التبصر والذى لا يحب الابتعاد عن ملكه - يسير عادة الى هلاكه بتجديد السند عاماً بعد آخر» .

«ولا يزال فى تاريخ امتصاص المرابين لدم الفلاح من الصحائف الغامضة ما يستحق البحث وكشف الستار عنه . فقبل انشاء المحاكم المختلطة أراد الخديوى اسماعيل ان يدفع للمرابين جميع ديونهم على الفلاح ويقسطها عليه ويحق للانسان أن يتساءل هل دفعت هذه الديون بطريقة جدية بعد فحصها فحصاً دقيقاً؟»

(١) جاء فى التقرير الاول للجنة التحقيق الدولية المنشور سنة ١٨٧٨ «اجمع الاشخاص الذين سألناهم على أن بيع المحصول قبل اوانه وارتفاع اسعار السلف الى ٧٪ شهرياً من اهم اسباب الحالة الحرجة التى وصلت اليها مصر» وقال دى فى كتابه «مصر وانجلترا» «ان الفلاح يدفع للمرابى فائدة تتراوح بين ٦ و ٨٪ شهرياً»

ان هذا مما يجوز الشك فيه ولكن من المؤكد أن الخديوى اضطر الفلاحين لسداد مبالغ على اقساط سنوية وما جاءت المحاكم المختلطة الا والفلاحون يثنون تحت ثقل الديون^(١) اهـ

هذه أقوال قاض رأى بعينه وسمع بأذنه وهى ناطقة بنفسها لا تحتاج الى شرح أو بيان وللأسف معظم هذا ان لم يكن كله حاصل الآن

كانت هذه الايام سوداء على المصرى بيضاء على غيره ممن أتوا البلاد لاستنزاف خيرها والمتاجرة بغفلة أهلها . فكم أثرى كثيرون بما أفقروا من أهل البلاد . ولما كان المصرى فى كل أدوار حياته على ما وصفته لجنة المؤتمر مأكولا لا أكلا يشتغل فى الحركة المالية وما نصيبه من هذا الشغل الا أنه مقترض دائما لا مقرض ومدين لا دائن . كان من المعقول أن ينزح الى هذه البلد من يكتسب من وراء هذه الحركة

ولما كان المصرى بعيدا عن الحركة المالية والتجارية . بعيدا عن الصناعة . مكتفياً بما يأتية من الخارج كان من المعقول أن يقوم غيره بالاخذ والعطاء بتجارة الصادرات والواردات فتأسست بعض البنوك العمومية والخصوصية وفتحت فروع لبعض البنوك الاجنبية كانت واسطة الاخذ والعطاء بين مصر وأوربا وبين الحكومة ومدانيها

انتهى عصر اسماعيل بما له وما عليه وجاء عصر توفيق تسوّت حالة الحكومة المالية نهائياً وانتظمت الاعمال وليس فى البلاد من البنوك الا البنك المصرى الذى

(١) جاء فى كتاب مصر للمصريين صحيفة ١٣٠ من الجزء السادس

ومن الاعمال التى جرت فى عهد اسماعيل باشا انه لما قبض على زمام البلاد وجد على ان بعض ديون فرغب فى اقتناده منها وشرع فى تسويتها فتوافق مع أربابها على الاستيعاض عنها ببونات ذات فائدة ٧ فى المئة لمواعيد متفرقة تنقضى فى مدة سبع سنوات ثم انقذ ذلك على شريطة ان الفلاح لا يستدين والتاجر لا تسمع دعواه بدين مابعد تلك التسوية فاما الاول وهو أمر التسوية فقد تم وكان موجبا لضرر الحكومة والفلاح وارتفاع الاوساط والمتدخلين فى خدمة الحكومة وغيرهم «بالمعالم» (جمع معلوم أى جعل) الظاهرة والرشاوى الخفية فان اصل دعواهم كان معروفا بانهم لا يقبلون الا ما كان ديناً يمكن اداؤه الى الحكومة فى ظرف السنوات السبع وكان ينظر فى ذلك الى املاك المديون ووجوداته فبمداخلة اولئك المستخدمين ادخل فى جملة تلك الديون بعض ديون كانت على اناس معسرين وكان الفلاح يتقاد بالتغفل والغباوة الى ان يتفق مع التاجر على ان يزيد فى قيمة دينه ويستحصلها فيدفعها اليه متى قبضها فكان لما يتناولها يضعها فى جيبه وينصرف الى حيث يهناً له العيش ويطيب له المقام ولا يخفى ما كان فى ذلك من الاضرار التى اضنكت الحكومة والفلاح واما الثانى وهو عدم عود الفلاح الى الاستدانة فلم يتم فان الديون تراكمت بعد ذلك وكانت الحكومة تساعد التاجر فى تحصيلها مع علمها بفوائدها الباهظة وتحض الفلاح وتنيله اشد الجزاء الصارم على ادائه

أسسه فى سنة ١٨٥٦ أرمنى من أزمير برأس مال انجليزى وبفرمان من مصر^(١) وبنك الرهونات للتسليف على الأثاث والمصوغات^(٢) المؤسس سنة ١٨٦٠ وبنك الانجلو اجبسيان المؤسس فى سنة ١٨٦٤ حسب القانون الانجليزى وفرع لبنك الكريدى ليونيه فتح فى سنة ١٨٧٥ وآخر للبنك العثمانى فى سنة ١٨٦٧ وثالث لبنك روما فى سنة ١٨٨٠ عدا بعض البنوك الخصوصية التى كثرت فى تلك الايام

قال المسيودى فريسنيه وزير خارجية فرنسا ورئيس وزارتها سابقا: «ان اسماعيل فكر حين اضطراب أحوال مصر المالية فى تأسيس بنك مصرى يصدر الاوراق ويكون المهيمن والمشرف على الحالة الاقتصادية بالبلاد ولكن اوروبا لم تستحسن ذلك وقتها لانها لم تكن تفكر الا فى مصالح حملة قراطيس الديون المصرية من رعاياها فانشأت صندوق الدين ودفنت فكرة انشاء البنك» .

(١) وهو البنك الذى توقف عن الدفع فى شهر اكتوبر سنة ١٩١١

(2) Societé des monts de piélé Egyptiens

الفصل الثانى

ما فكر فيه لتحسين حال المصريين

ولما كانت البنوك الموجودة إذ ذاك تجارية ومنفعتها قاصرة على طائفة مخصوصة من التجار والمضاربين وجلهم أجنبى أو من كبار الملاك . أما الفلاح فلا يزال فى يد المرابى فكر بعض الماليين فى تأسيس بنوك رهن عقارية منظمة . وعلى أثر صدور قانون التصفية سنة ١٨٨٠ - أى بمجرد ان حلت الطمأنينة فى البلاد - تأسس بنكان من هذا النوع أحدهما خاضع للقوانين المصرية برأس مال فرنساوى وهو البنك العقارى المصرى والآخر انجليزى خاضع للقانون الانجليزى وبرأس مال انجليزى هو بنك (اللاندا اند مورجيتج) (١) .

(١) ان الاول وهو اهم كل البنوك التى وجدت بمصر الى الآن فكر فى تأسيسه بعض كبار الماليين المقيمين بمصر ممن اثروا منها واستفادوا من معاملة المصريين خبرة وتجربة كبيت سوارس ورولو وقطاوى واتفقوا مع ثلاثة من البنوك الكبيرة بفرنسا وهى بنك الكريدى ليونيه والسوسيتى جنرال وبنك الكومونار ناسيونال دى سكونت على تأسيس بنك عقارى بمصر وصدر فرمان بانشاءه فى سنة ١٨٨٠ برأس مال قدره ٤٠ مليون فرنكا ثم زاد بعد ذلك الى ان بلغ الآن مائتين مليوناً مدفوع منها النصف فقط والباقى تحت الطلب حسب مقتضيات الاحوال والظروف ورأس المال هذا مقسم الى ٤٠٠ الف سهم قيمة كل سهم الاسمية ٥٠٠ فرنك مدفوع نصفها يستين الغرض من هذا البنك من ايراد البند الاول والبند الثانى من قانونه .

بند ١

الشركة تسمى بالبنك العقارى المصرى والغرض منها
اولاً ان تقرض اصحاب العقارات بالديار المصرية مبالغ برهن عقار تسدد اما باقساط سنوية ان كانت لمدة طويلة
واما بالتدريج أو دفعه واحدة ان كانت لميعاد قصير

ثانياً ان تخرج بقدر قيمة ما يتعهد به المستقرضون فقط سندات برهونات عقارية أو عادية يحصل تداولها فى المعاملات واجبة الاداء اما قدراً بقدر او بزيادة شئ على قيمتها وبانصبا أو بغير انصبا وبفوائد تدفع فى اوقات دورية او تعلق لاجل ماعلى الاصل لتأديتها معه او بدون فوائد ولا تكون فائدة السندات ذوات الانصبا اقل من ثلاثة فى المائة خلاف الانصبا والشركة المذكورة مأذونة ايضا باعطاء سلف بالقطر المصرى على رهن عقار او بدونها الجمعيات المشتركة فى اشغال أو عمليات ملتزمة باجرائها للميرى بشرط حصولها على اذن خصوصى بذلك وللجمعيات التى لم يكن لها معاملة مع الميرى والجهات المنفعة العامة ومرخص لها ايضا فى اشتراء الديون المكفول اداؤها برهونات عقارية وفى فتح اعتماد بحسابات جارية على رهونات اما عقارية او عادية وفى دفع قيمة ما يتقدم لها من السندات الموثقة برهن عادى مقابلة اجراء اسقاط عليها ولهذه الشركة التعامل مع قومبانيات السيكتوراته التى تكوه مراكزها بالبلدة أو يكون لها وكلاء لسهولة حصول المقترضين على الوفاء

بند ٢

للشركة ان تقبل بفائدة أو بدون فائدة مبالغ على سبيل الوديعة التى تكون بشرط ان لا تتجاوز قيمتها ربع رأس مال الشركة الاصلى ويجوز أن تكون الامانات من نقود أو أوراق ذات قيمة او سندات ايراد ولا يجوز تشغيل نقود الوديعة الا فى سندات معتمدة مأمونة العاقبة لاصعوبة ولا تأخير فى تبديلها بنقود=

كل ذلك لم يكن كافيا لانقاذ الفلاح والبلاد من الورطة المالية التى كان يئن الكل تحت ثقلها والتى أزعجت بحق أولئك الذين سعوا فى أول حكم الخديوى فى السير بالبلاد الى السعادة . نعم عز على جماعة من كبار رجال العصر الماضى كالمرحوم سلطان باشا والمرحوم عمر لطفى باشا أن تنعزل الحكومة عن الامة وأن يسعى فى اصلاح حال شريك واحد ويترك الآخر لقمة سائغة للماضغ الأجنبى يتخبط فى ديونه ومصائبه . فكروا فى الامر فلم يجدوا علاجا نافعا الا هذا الذى التجأ اليه اليوم المؤتمر المصرى : ألا وهو تأسيس بنك وطنى يعمل على اصلاح حال المصريين . عقدوا الاجتماع تلو الاجتماع . درسوا الموضوع من كل وجوهه وأخيرا استقر رأيه على دعوة الكبار والاعيان للاشتراك معهم فارسلوا هذا المنشور تحت عنوان :

(الماء المال)

«ما أوجد الله جل جلاله من مخلوقاته شيئا الا يثمر ويفيد وما يرضى الله»

«أن تدفن مواهبه فى الارض ولا تعطى ثمرا بل يرضيه أن ما أعطاه للفرد يستثمر فينمو ويفيد الجماعة . فكلما سعى عباد الله فى استثمار ما وهب ليعود ذلك الثمر بالنفع على صاحبه وعلى الجمهور رضى الله عنهم وزادهم خيرا وأوسع الرزق بين أيديهم . والناس فى هذه الارض على اختلاف أنسابهم وأنماطهم متكافلون متضامنون مأمورون

=ولكون هذا البنك هو اهم البنوك العقارية الموجودة فى بلادنا لانرى بأسا من ان نرفق بهذا صورة القانون برمته وغاية مانقوله الآن هو ان عدد السلفيات التى اجراها البنك من يوم تأسيسه لغاية اكتوبر سنة ١٩١٠ ٦٥٣ ١٤سلفية بقيمة ٥٢ مليون جنيه ونصف بتأمين ٤٢٣ ١٠١٥١ فداناً والباقي من هذه السلفيات لغاية ٣١ اكتوبر سنة ١٩١٠ ٢٦ مليون جنيه وقيمة الاحتياطي المحجوز من الارباح سنويا ومن غير ذلك تبلغ لغاية التاريخ المذكور ١٠٦٩٧ ١٠٦٩٧ جنيهها وقيمة السلفيات الاسمية التى على البنك ٢٦ مليون من الجنيهات . اما ارباحه فى سنة ١٩١٠ فبلغت ٦٥٥٣٣١ ١٠٦٩٧ جنيهها منها فوائد سلفيات وما يتبعها ومصاريف البنك العمومية ٥٩٢ ١٠٥٥٠ وصافى ربحه الذى وزعه على المساهمين والمؤسسين ومجلس الادارة وغيرهم حسب قانونه ٤٩٩ ٧٣٩ ١٠٦٩٧ جنيهها فأصاب ربح السهم الواحد الذى قيمته الاسمية ٥٠٠ فرنك مدفوع نصفها فقط ٢٦ فرنك أى زيادة عن ١٠٪ وليس ادل على متانه هذا البنك من ارتفاع اسعار سهامه فقد وصلت فى السنوات الماضية الى ٨٠٠ فرنك ثم نزلت فى اوقات الازمة ولكنها عدت فكادت تصل الى هذا السعر فى منتصف هذا العام وهى الآن حوالى ٧٧٠ فرنك من بعد قبض عشرة فرنكات من أصل ربح سنة ١٩١١ . اما البنك الثانى فرأسماله الاسمى ٩٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه انجليزى مدفوع منها ١٥٠ الف جنيه ورأس المال مقسم الى ٥٠ الف سهما قيمة كل سهم الاسمية ١٨ جنيهها مدفوع منها ٣ جنيه وقد افترض ٤٠٠ الف جنيهها انجليزيا بفائدة تتراوح بين ٤ و ٥٪

قال الدكتور عيّد عن هذا البنك : ان نصيبه فى توسيع نطاق الديون المعقودة على رهن قليل لانه قصر اعماله على تسليم المستهلك من اصل السلف التى اعطاها والمسدد قبل الميعاد وما هو بالكثير

جميعا بالعمل والتعاون فيما يعملون يمد المثرى منهم الفقير بماله وصاحب الارض يستخدم المعدم فى زراعته والعلم يرشد الجميع فى استخدام ذلك المال واستثمار تلك الارض أم الخيرات بالطريق القسط والسبيل القويم .

«ولولا هذا التعاون ما استفاد الانسان من عمله ولا من ماله ولا من الارض التى بسطها الخالق بين يديه أكثر مما يستفيد سائر المخلوقات الحية مما تقنص مخالبتهم ومما تنبت الارض اتفاقا وعفوا . ألا ترى سكان أواسط قارتنا مع خصب تربتهم ووفرة المعادن فى أرضهم لا يكادون يجنون من طيبات مارزقهم الله مايدخرون منه طعام غدهم بسبب تنافرهم وانفرادهم وجهلهم منفعة التعاون وقوة الاتحاد وألا ترى أمما غيرهم أبعد منهم عن حالة الخشونة وشعوبا أخرى قاربت الكمال التمدنى وجميعهم لايزالون بعيدين عن حالة الغبطة . بل ألا ترى كثيرا من الشعوب الشرقية القديمة التمدن الراسخة القدم فى الحضارة مفتقرة الى الغربى فى كل ما خرج عن ثمرة الارض الطبيعية من أعظم الاعمال الى أحقرها . تستعين به لصنع آلة تحرث بها الارض واستجلاب ابرة يخاط بها للمصالح الفردية لاجل ارسال حاصلات أرضها على الحالة الفطرية بابخس الأثمان راسترجاعها مغيرة الهيئة على الحالة الاصطناعية مزخرفة الشكل على الصورة التمدنية مضاعفة الثمن مرات عديدة من أجل ذلك . والشرق قد خصه الله باخصب تربة وأنفس معدن وفيه كثير من الأغنياء أصحاب الرزق الواسع والنقود الوفرة ولكن أهله لم يهتدوا أقوم السبل لاستثمار ثروة بلادهم وانمائها فتراهم مقتصرين من المتاجر على ماتعاطاه اجدادهم الاقدمون منفردين فى أعمالهم» .

«كأنهم يخشون أن تطير البركة فى الشركة مع مظهر لهم من بركات الاشتراك فى الاعمال عند أهل الغرب الذين دوخوا المسكونة وفتحوا الاقاليم الواسعة بشركاتهم التجارية وقد تفننوا فى انشائها وتفريعتها ايما تفنن فجعلوا منها الشركات التجارية والشركات الصناعية والشركات المالية أى البنوك وهى المراد فى هذا الكلام»

«ولا يخفى أن البنوك هى الصلة بين سائر أنواع الشركات والمتاجر والصنائع وهى الوسيط الذى لا بد منه بين المال ومنفعته وبدونها يهمل جزء كبير من ثروة العالم بلا استثمار لانك اذا فرضت أن رجلا صاحب أملاك واسعة يزيد ريعها عن حاجته من عادته أن يستخدم هذه الزيادة فى شراء أملاك جديدة واتفق انه فى احدى السنين لم يجد أرضا

يلائمه مشتراها فماذا يفعل فى النقد الزائد عن حاجته ان لم يكن هناك بنك أمين يجعل ماله فيه وديعة مثمرة تبقى تحت طلبه ورهينة أمره أيان احتاجها ثم اذا فرضت من جهة ثانية مالكا آخر أو تاجرا أو محترفا اقتضت مصلحته مبلغا من النقود الى أجل محدود فما حيلته الى الدرهم ان لم يكن قبالتة بنك يقرضه حاجته على شروط تلائم مصلحته . لو عرف هذا الطالب ان عند ذلك المالك مبلغا زائدا عن حاجته لالتمسه منه على صفة القرض ولكن من يضمن له أن ذلك الموسر يأتّمه على ماله وانه يوافق على الاجل؟ فالبنك اذاً هو الوسيط الاقرب بين الاثنين لانه يقبل مال الاول ويسلف الثانى الى آجال توافق كلا منهما ومن حيث كونه مطالبا بمال الدائن فهو يحرص عليه ولا يدفعه الا لمن كان من ثقة الناس وهذه فائدة من فوائد البنوك الاولى تظهر بداهة وعليها تقاس جميع المعاملات بين التجار وأصحاب الصنائع وأرباب الاموال ومنها يستدل أن انشاء البنوك كان رحمه للناس وسببا كبيرا لتسهيل أشغالهم وتمكين رفاهيتهم . وأما فى المصالح العمومية الخطيرة ففائدة البنوك أوضح من أن تحتاج الى دليل لان تلك المصالح تستلزم مقدرة مالية وتديبرا ادارياً لا يقوى عليهما الافراد ولعمري لو حذفت البنوك من بلاد الافرنج لامسوا جميعهم كالطير مقصوص الجناح أو كالجندي الاعزل أو كالفارس مقطوع الساقين ولزالت كل تلك القوة التى ملكتهم البحار والقفار وجعلت تجارة الدنيا طوع أمرهم وأوجبت أن جميع المصالح التى تقضى على البسيطة تمر بأيديهم .

« واذا نظرنا الى حال كل مملكة من الممالك الأوروبية على حداثها نجد أن كلا منها مستقلة بينوكها المهمة وأن أسعد تلك الممالك وأوسعها تجارة وأنجحها صناعة وأنفذها كلمة وأقدرها سلطانا هى أشدها استقلالاً بينوكها لان المال أساس الاعمال فان لم يكن نجيب تناله يدك فاتك عند أشد حاجتك اليه وهذه حالنا شاهد عدل على صحة ماقدّمنا فلو كان فى يدنا قوة مالية ذاتية لا يمكننا أن نسترد بها مصالح عزيزة لدينا يحزننا أن تبقى مضغضة بيد الاجانب وكلنا ينظر اليها متلهفا على فقدها متشوقا الى يوم ردها وما فينا من يقدر منفردا أن يقدم ذلك اليوم ساعة مع أننا لو تأزرنّا لكان نوال المرام رهين ارادتنا . فما الذى يقعدنا عن السعى وانقاذ أرضنا لا يكلفنا الا الاجتماع والتعاون لانشاء شركات مالية تفى بما لا يستطيعه الافراد؟ أنتظر ومعظم أطياننا مرهون عند الاجانب الى أن يأتى حين بيعها منهم بأبخس الاثمان وأصحابها ينظرون اليها ولا يجدون من اخوانهم

معينا على استبقائها؟ معاذ الله أن نرضى بذلك وفيما من ذوى الحمية من يفدون المصلحة العمومية بمصالحهم الخصوصية ويبذلون فى سبيل ذلك الاموال الوافرة . بل مارضينا وقد رأينا جمهور نبهائنا ووجهائنا متبصرين فى سبيل الخلاص حتى هداهم الله الى انشاء شركة مالية وطنية عرضها عليهم بعض وجهاء التجار فتلقوها بالبشر والترحاب وأقبلوا عليها وعقدوا العزم على اظهارها الى الفعل وستظهر عما قريب ان شاء الله متحلية باسم كريم تفاءلنا به خيرا ألا وهو

(البنك الوطنى المصرى)

الذى طالما حومت الافكار حواليه وتشوقت الانفس اليه وقد ذكرته جميع جرائدنا الوطنية وأثنت على الساعين فيه ودعت الناس الى معاونتهم»

«ثم بشرتنا بحصول تلك المعاونة من خاصة نبهاء الوطن وعيون أعيانه وعدد غفير من أعيان نوابنا الكرام ورجالنا العظام وقد جرت فى شأن البنك مذكرات ومراسلات بين كثيرين من اكابر أرباب المناصب الرفيعة ومافيهم الاكل موافق معاضد وداع بالنجاح ولم يحصل لهذا المشروع أى معارضة من جانب أبناء الوطن لتيقنهم فيه النفع كل النفع ولوثوقهم بحصول الفائدة للمصلحة العامة على يده» .

«ورب معترض يتوهم فيه مخالفة للشريعة المطهرة بدعوى أنه لا بد من دخول الربا فى معاملاته فيحاول اغراء الناس بأن مصادقة أبناء الوطن لا يمكن أن تتجاوز حد الكلام لكون معظمهم ممن حرم الربا عليهم شرعا فنحن نطيب خاطر المعترض ونزيل الوهم مبينين أن الشريعة المطهرة انما حرمت الربا المحض وليس ذلك من لوازم البنك التى لا يقوم بدونها بل بنكنا متنزّه عنه لانه انما قصد من انشائه خدمة المصالح الوطنية بالصدق والامانة وبحسب شرائع البلاد . وأشغاله التسليف والعمولة من بيع وشراء لحساب عملائه . وجميع هذه الاشغال أرباحها أرباح معاملة جائزة شرعا وحكم المشارك فيها حكم المشارك بالمضاربة وهذه الشركة جائزة شرعا باجماع المذاهب . ثم ان القرض بالمرايحة بطريق المعاملة جار منذ القدم وذكره مستفاض فى كتب الفقه ومثاله : «أن يبيع المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوبا قيمته عشرون دينارا بأربعين دينارا ثم يقرضه ستين دينارا أخرى حتى يصير له على المستقرض مئة دينار ولم يحصل للمستقرض الا

ثمانون ديناراً . ذكر الخصاف أنه جائز وهذا مذهب محمد بن سلمى امام بلخ . وكان شمس الائمة الحلوانى يفتى بقول الخصاف ويقول : هذا ليس بقرض جر منفعة بل هذا بيع جر منفعة » (ابن عابدين . رد المحتار على الدر المختار الجزء الرابع صفحة ١٧٥) «

وجاء فى الجزء المذكور صفحة ١٧١ فى مطلب : اذا قضى المديون الدين قبل حلول الاجل أو مات لا يؤخذ من المراجعة الا بقدر مامضى » نقلا عن القنية حيث قال فيها برمز نجم الدين مانصه :

«قضى المديون الدين قبل الحلول أو مات فأخذ من تركته فجواب المتأخرين أنه لا يأخذ من المراجعة التى جرت بينهما الا بقدر مامضى من الايام قيل له - أى لنجم الدين - اتفتى به أيضاً؟ قال نعم . قال ولو أخذ المقرض القرض والمراجعة قبل مضى الاجل فالمديون أن يرجع بحصة مابقى من الايام أهـ . وذكر الشارع آخر الكتاب أنه أفتى به المرحوم مفتى الروم أبو السعود وعلمه بالرفق من الجانبين . قلت : وبه أفتى الحانوتى وغيره . وفى الفتاوى الحامدية : سئل فيما اذا كان لزيد بذمة عمرو مبلغ دين معلوم فراحه عليه الى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوماً مات عمرو المديون فحل الدين ودفعه الوارث لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شئ أولاً؟ الجواب جواب المتأخرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التى جرت المبايعه عليها بينما الا بقدر مامضى من الايام . قبل للعلامة نجم الدين : أفتى به؟ قال نعم كذا فى الانقروى والتنوير وأفتى به علامة الروم مولانا أبو السعود؟

«ومن تدبر هذه النقول وجدها منطبقة وأى انطباق على المعاملة المقصودة فى البنك الوطنى وتحقق أن أرباحه جائزة شرعاً . ولا يخفى ان القرض بالمراجعة بطريق المعاملة بلغ فى عهد ساكن الجنان السلطان سليمان فئات فادحة : قيل ثلاثين وأربعين فى المئة فصدر الامر السلطانى مبنيًا على معروضات مولانا المفتى أبى السعود بأن لاتعطى العشرة بأزيد من أحد عشر وتصف كما ذكر ابن عابدين (جزء ٤ صفحة ١٧٥) وأرباح البنك لاتبلغ هذا الحد المنصوص عليه فى كتب الفقه (١٥٪) بل ربما لاتتجاوز نصفه لان الغاية الاولى منه نفع البلاد والتخفيف عن الفلاح وانتشاله من ظلم المرايين الذين يتمتعون بعرق جبينه وخيرات أرضه غنيمة باردة ويقرضونه بالربا الفاحش ثلاثين وأربعين فى المئة» «وأزيد من ذلك فى أحيان كثيرة مسترهنين منه أطيانه الى آجال

محدودة حتى اذا ما حل الاجل وارتوت أنفسهم الشرهة من ذلك الربا الحرام أجبروه على بيع أطيانه منهم بما حسن لديهم من الثمن والفلاح يجة يبيعهم الى ذلك مرها لان الربا قد أثقل كاهله وألقاه الى الأرض وسد فى وجهه باب الرجاء»

«فمن نظر الى هذه الحالة التعيسة التى آل اليها أمر الفلاح- وهو حياة القطر وقوامه- أيقن أنها اذا استمرت سنين قليلة تنتقل ملكية الاراضى المصرية أو معظمها الى الاجانب ويمسى ابن مصر - لاسمح الله - أكارا فى أرضه وأرض أجداده! على أنه لم يبق محل للخوف من تلك العقبة بعد مباشرة الاكتتاب فى البنك الوطنى المصرى . وسيتم انشاؤه عما قريب ان شاء الله فتسربه نفوس وتنقبض نفوس وماتنقبض الا نفوس المبغضين الذين يريدون تغيير أبناء الوطن وتثبيط هماتهم ليتسنى لهم نيل مأربهم وهو استمرار نير رباهم الفاحش على رقاب المفتقرين من أبناء الوطن الى الاستقراض لانهم علموا أنه اذا انشئ البنك الوطنى المصرى تحولت أشغال الوطنيين اليه وامتنع عليهم الربا الفاحش فقد رأيناهم يفترون على أبناء الوطن مفتريات ما أنزل الله بها من سلطان ويرمونهم بالعجز عن التعاون على درء مضره أو جلب منفعة وبالتقصير عن انشاء بنك وطنى ينقذ بلادهم من نير الأجنبى لجهلهم وضعفهم وضيق ذات يدهم! وسيقطع الوطنيون ألسنتهم بسيف ماض يثبتهم لهم العيان ويبرهنون لهم أن الأمة التى كانت منشأ التمدن ومهذبة العالم منذ القدم لا ترمى بالجهل بعد أن نهضت لاستعادة مجدها السالف واجتازت فى سبيل التمدن فى سنين قليلة مسافة لم يبلغها غيرها من الأمم فى أجيال . وأن البلاد التى تحملت مظالم الممالك وأمراء الغز ثم تغلبت عليهم جميعا . والبلاد التى أدت نفقات الحروب والاصلاحات التى أجراها ساكن الجنان محمد على باشا خديوى مصر الاول . والبلاد التى لم تقو ضرائب الايام السالفة ومغارمها الفادحة على تدميرها لا يصح أن نهتم بالضعف وضيق ذات اليد . على أن بنكنا الوطنى لا يفرض النهوض به على فرد ولا على أفراد معدودين من الامة وانما يطلب من الامة بأجمعها أن تتحد وتتعاون على انشائه من الخادم الذى يأخذ سهما واحدا الى السيد المثرى الذى يشترك بالآلاف وهذه المزية ترفع البنك عن سائر البنوك وتكفل له الفلاح الأتم لانها تجعل جميع أبناء الوطن سعاة له يستميلون الناس اليه ولا شك أنهم جميعا يختارونه

على سواه لانه منهم ولهم يعاملهم بلسانهم ويعتنى بأشغالهم مثل اعتنائهم بها ثم انه يفيد البلاد فى الاعمال الخطيرة ويكون عضدا لرجالها على انقاذ كثير من مصالحها كمصلحة الدومين والدائرة السنية وغيرهما من يد الاجانب وقد وافقت مباشرة انشائه وقت نهوض نبهاء الوطن وصرف معظم جهدهم صوب هذه المهمة وقد تحققوا جميعا أن البنك الوطنى هو الوسيط الوحيد الذى يبلغهم امنيتهم لانه لا بد من ضمانة أمينة لاستخلاص تلك المصالح من يد الاجانب وهذه الضمانة لا يؤديها الا البنك الوطنى . فعلى أبناء الوطن جميعا أن يتسابقوا اليه ويتنافسوا فى مساهمة مؤسسيه ومشاركته فيه . وكثيرا ما قرأنا فى الجرائد الوطنية أن البلاد لا تطيق هذا الجور وانها ناهضة لرفع نيره ولاريب عندنا ان الجرائد انما ترجمت فى ذلك عما يختلج فى صدر جميع أبناء الوطن . ولكن لا يخفى اننا فى مقام أعمال مادية محضة لا يفيد فيها الا الدرهم العين وان لم ينفق الدرهم فى هذا السبيل فما الفائدة من ادخاره؟ ! على أنه ليس هناك نفقة لان رأس مال البنك يجرب به ويجر المنفعة لاصحابه ويعود على البلاد بمنافع عمومية لاتذكر المنافع الشخصية فى جانبها بشئ : ألا وهى تخليص الوطن من الرق المالى للاجانب وماذلك يعسير لان الاجتهاد والمثابرة فى العمل يكفيان تحقيق الأمل . والقوة فى الاتحاد . ومن تذكر أن سلطنة الانكليز الهندية التى يبلغ خط تخومها نصف محيط الكرة الارضية - وهى من أخصب بقاع الدنيا وأكثرها سكانا - انما اتصلت بملك الانكليز من جهد شركة تجارية انشئت فى صدر المائة الثامنة عشرة وعلم أن رأس مالها كان عند التأسيس ثلاثين الف جنية تحقق صحة ماجاء فى هذه الرسالة من فوائد الاشتراك وقوة المال فى الاعمال!! ! ورجاؤنا أن هذا المثال يكون كافيا لاستنهاض عزيمة من لايزال متقاعدا عن خدمة بلاده متغافلا عما فى الاتحاد من القوة وان يكون باعنا للجميع على تعضيد مشروع البنك الوطنى والتحالف على انشائه : فانه لافلاح للوطن بدون تخليص الفلاح من ظلم المرابين . ولا عز للدولة ولاحرية الا بانقاذ مصالحها من يد الاجانب : والغايتان لاتدركان الا بفتح خزينة البنك الوطنى المصرى»

«فعلى أمراء القطر ووجهائه وأغنيائه وكل من يهمهم شأنه أن ينضموا الى اخوانهم الأماثل الذين افتتحوا باب الاشتراك ويسارعوا معهم الى فتح البنك الوطنى المصرى فان الوقت من ذهب لايرد اذا ذهب واللّه يعطى الفوز لمن طلب بمنه واحسانه اه»

هذه الدعوة يصح أن تكون دعوتنا اليوم لانزید حرفا على ماجاء بها فقد وفت الموضوع حقه ولو وفق الله المصریین لتحقيق هذه الامنية فى ذلك الوقت لما كان حالنا اليوم مانرى !

ولكن قضت ارادة الله أن تقوم الحركة العربیة فتعطل تنفيذ المشروع الا أن فكرة انشاء البنك الوطنى المصرى على ماتقتضيه مصلحة البلاد لم تزل كما قدمنا تظهر أنا بعد أن على صفحات الجرائد وقد قام أيام الازمة المالية الاخيرة من يدعو الامة لتأسيس بنك عقارى ينقذ الاهالى من الخطر الذى كان يحيق بأراضيهم من تعنت البنوك وقفل خزائنها فى وجوههم وعدم قدرتها على استجلاب أموال من الخارج

انتهت الثورة واحتلت انجلترا مصر احتلالا عسكريا ليس هذا محل الخوض فى موضوعه أو أسبابه وأوفدت الحكومة الانجليزية فى الحال رجلا من كبار رجالها وهو اللورد دوفرين ووكلت اليه درس المسألة المصریة بحذافيرها وعمل تقرير عنها

أقام اللورد دوفرين الزمن الكافى لاستطلاع الأحوال وكتب تقريره المشهور الذى يعد دعامة لعمل الانجليز فى مصر وقد أفرد فيه فصلا طويلا عن ديوان الفلاح ننقله هنا :

«أريد الآن أن أستلفت سيادتكم الى مسألة من أشد المسائل صعوبة ومشقة على مصر فى الوقت الحاضر وهى الحالة العسيرة التى صارت اليها أملاك الفلاحين فى الوجه البحرى وذلك من عهد قريب على أن هذه تشبه أن تكون الحالة التى نصادفها فى الهند ويظهر أن منشأ هذه الارتباكات هو واحد فى البلدين (مصر والهند) وان الظروف التى أدت الى امتدادها متماثلة . فلما كان زمام الهند فى يد الحكومة الوطنیة كان الدائن لايلقى من الحكومة شيئا يسيرا من المساعدة على تحصيل ديونه اذا لم نقل انها لم تكن تساعده البتة . فكان مضطرا اذ ذاك الى اتخاذ طرق دنيئة كأن يلازم مديونه ملحا عليه بالطلب واقفا أمام بابه منقطعا عن الاكل فيضطر أصحاب المنزل أن ينقطعوا عن الاكل مثله مراعاة لاحكام الشرف عندهم وفى بعض الاحوال يؤول به الأمر الى قتل نفسه ليوقع مديونه فى جريمة القتل . وأن الفلاحين المصریین يعتقدون أن الدائن لم يكن له فى الايام السالفة حق فى حجز أملاك مديونه وبيعها وأن الشريعة الاسلامیة لا تسوغ الحكم الغيابى ولكن كما أن ادخال القوانين الانكليزية الى الهند قضى للدائنين بحقوق جديدة

كذلك المحاكم المختلطة فى القطر المصرى فانها من جهة حركت فى الفلاح الميل الى عقد سلف اذ انها قبلت أن تكون أطيانه ضمانه قانونية ومن الجهة الاخرى منحت للدائن المرتهن سهولة عظيمة وحقوقا واسعة فى بيع الاطيان المرهونة فنشأ عن ذلك أن ديون الفلاحين قد ازدادت من بضع سنين زيادة سريعة حتى أصبح توسط الحكومة فى وقت من الاوقات لازما ضروريا اذا اريد منع انتزاع اراضٍ واسعة من يد الفلاحين»

«ويتبين من سجلات المحاكم المختلطة أن قيمة الرهون المسجلة من ست سنين - أى من عام ١٨٧٦ (الذى انشئت تلك المحاكم فيه) الى الآن - قد بلغت من ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه الى ٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيه تقريبا وأن جانبا عظيما من هذا المبلغ يشتمل فضلا عن قيمة السلف على قيمة الفوائد المتجمعة التى معدلها الاعتيادى ٣ فى المائة شهريا أو ستة وثلاثون فى المائة سنويا ! غير أن هذه الديون ليست كلها على الفلاحين بل ان جانبا منها على الامراء والباشاوات ، ومنها أيضا ٢٩٥ و ١٣٨٧ رجبيا مصرى على عقارات فى الاسكندرية والمحروسة وكيف كان الحال فان المبالغ المسجلة باسم الفلاحين البالغة ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه تقريبا كافية لاحداث اضطراب شديد وقد نتج عن انشاء الشركتين المالىتين - شركة لانداندومور تكج والبنك العقارى - ارتفاع فى قيم الاطيان ونزول فى معدل الفوائد وقبلت هاتان الشركتان التسليف بطريق الاستهلاك غير أن الفلاح مع أنه كان قادرا على الاقتراض منهما بشروط مبنية على الانصاف لم يمتنع عن أخذ مبالغ أخرى من مسلفين آخرين . أما الفائدة الآن فمعدلها ١٥ فى المائة ولكن المسلفين يقترحون غالبا فوائد معدلها أزيد كثيرا والفلاح المصرى لا يهتم بالمستقبل وانما هو كالطفل ميل الى ارضاء شهواته الآنية بأى وجه كان . فمن أجل ذلك تراه ينقاد بحكم الجهل الى موافقات تفضى به الى الخراب وانتزاع الملكية من يده فان المحاكم المختلطة تؤيد من غير حق مصالح الدائن المرتهن فتزى هذا الدائن فى غالب الاحيان يتمكن بواسطة الترخيص له من المحاكم فى البيع من الحصول على أملاك بنصف قيمتها .

«وفى ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٢ قد بلغ الدين برهن على ٤٠٠٠٠٠ فدان ٥٨٢١٩١٢ رجبيا مصرى والفائدة التى تدفع على هذا المبلغ بمعدل ١٦ فى المائة تكون ٩٣١٥٠٥ من الجنيهات المصرية تم أن الضريبة على تلك الاطيان المرهونة اذا قدرناها بجنية واحد عن كل فدان أو أكثر من ذلك فتكون ٥٠٠ رجبيا مصرى»

«وبناء على ذلك تكون الاطيان المرهونة متحملة لمبلغ قدره ١٤٣١٥٠٥ جنيهاً مصرية سنوياً وهو عبارة عن ٣ جنيهاً و ١١ شلناً فى كل فدان وذلك فضلاً عن ضرائب أخرى والنفقات اللازمة للفلاحين وعائلاتهم»

«ولما كانت الاطيان التى تقوى على تحمل مجموع تلك النفقات قليلة فى القطر المصرى كان ذلك مؤدياً الى انتقال ملكيتها من أربابها الحاليين الى دائنين أجانب ولا بد أن ينشأ عن مثل هذا عسر زراعى يكون سيئ العاقبة على الدائنين مثل ما يكون على المديونين والحكومة»

«وقد عرضت طرق عديدة لاتقاء هذه المصيبة المتوقعة حصولها حتى أنه طلب من الحكومة أن تمد هؤلاء المديونين بمساعدتها لتخفيضها معدل الفوائد الفاحشة وأن تضمن الدفع وتضيف فى نظير ذلك الى ضريبة الاطيان شيئاً يكون لها عبارة عن تأمين . غير أن لنا فى الأمر وجهاً آخر يستوجب النظر فيه وهل هو يمكن أن يؤتى بشئ ما يمنع الفلاح من عادته المكدره وهى الاسترسال فى عقد السلف ؟

«نقول انه يمكن نيل هذه البغية بتقليل حقوق الدائن التى تقضى له بالحجز ونزع الملكية على مديونه بمقتضى حكم صادر له عليه وأن يحظر حجز الادوات الزراعية وبيعها غير أن هذه الوسائل تكاد أن لاتؤدى الا الى تلطيف الشر وتخفيض الضرر بعض الشئ فلذلك أميل الى استحسان الطريقة القاضية بأن يكون امكان بيع اطيان الفلاح لوفاء الديون منحصراً فى حدود ضيقة . ولاشك أن تجمع الاطيان فى أبعديات واسعة لا يوافق مصر الا فى الجهات التى يزرع فيها قصب السكر وأما تجزئتها فهى أصلح بالنسبة الى التربة والموقع وبناء على هذا ليس من مانع - من حيث الاقتصاد - يمنع الحكومة من أن تضع للفلاح حدوداً واضحة لا يتعداها فى بيع اطيانه بمقتضى لائحة تنظم على هذه الصورة وهى أن تنحصر صلاحية الحجز والبيع لوفاء الدائن فى قسم من اطيان الفلاح وأما مابقى منها فيكون محفوظاً لتعيشة وتعيش عائلته منه ومأمونا من جميع الدعاوى»

«غير أن الخمسة ملايين جنيه التى هى قيمة الديون برهون ليست عبارة عن جميع ديون الفلاح فأننى قد علمت من ثقة أن عليه أيضاً مقدارا بين ثلاثة وأربعين ملايين لمرابى القرى بسندات يتمكنون بها من بيع اطيانه بالسرعة الغربية التى يمكن بها المرتهنون من بيع الاطيان المرهونة»

« وانى قبل الانتقال من هذا الموضوع أقدم لسيادتكم صورة مشروعين أعدا لتخليص الفلاح من حالته : أحدهما خصوصى والآخر يتم بمساعدة الحكومة »

«أما الاول فهى أن تنشأ بنوك زراعية فى جميع المديرىات تكون على حسب الطريقة المأخوذة فى استعمالها فى بعض أقسام الهند الغربية . وأهم مافى ذلك هو أن يجمع رأس المال اللازم لإدارة حركة البنك من ذوى الثروة فى الجهة التى ينشأ فيها البنك ولكن النقود اللازمة لتسديد الديون الزراعية - بناء على اتفاق يبرم مع المداينين - يجب أن تسلف من الحكومة مقسطة على البنك لسنتين بفائدة أربعة فى المائة سنويا ويتعهد البنك بتسليف النقود بفائدة تكون ١٢ فى المائة سنويا ولكن لايسوغ أن تتجاوز السلفة مقدار الخمسة والسبعين فى المائة من قيمة الاطيان المرهونة » .

«ولا ينحصر الغرض من قبول تلك السلف فى تحسين الاطيان وانما تكون السلف لأى أمر كان . وتعد السندات بكيفية تصدق عليها الحكومة ويجب تسجيل السلف ومراجعة حسابات البنوك من مأمورى الحكومة . وفى مواعيد الاستحقاق تحصل المبالغ المستحقة للبنك بواسطة مأمورى التحصيل كانها دين للحكومة وتتنازل الحكومة عن رسم الدمغة والقيد والتسجيل من جميع الأعمال المتعلقة بالبنوك »

«وأما المشروع الثانى فهو أن يستخدم البنك العقارى لذلك الغرض (وهذا البنك منشأ فى القطر وقد دارت حركة أعماله) وأن يعين بعض من موظفى الحكومة ليكونوا أعضاء مجلس إدارته فيصير بذلك مصلحة أميرية بالفعل » .

«ومتى تأيد هذا البنك بضمانة الحكومة له على هذه الصورة أمكنه الحصول على النقود اللازمة بفائدة قليلة وجعلها تحت أمر الحكومة لشراء الديون »

«ولاجل تسديد السلف يفرض على الاطيان أقساط موزعة على مد طويلة . وتشتمل الاقساط على الفائدة التى تكون بمعدل تعينه الحكومة وكذلك على مبلغ يسير يعد للاستهلاك . ويمكن أن مأمورى التحصيل عند تحصيلهم أموال الضريبة الميرية يحصلون تلك الاقساط ويدفعونها للبنك العقارى » .

« أما فوائد استعمال التقسيط المعروف جيدا عند الحكومة المصرية والمتبع فيها فهى أن تكون الحكومة ممثلة فيما يتعلق باملاك المديون فيمكنها أن توقف الدائن عن

بيع أرض الزراع أو بيع محصولاتهم لاستيفاء دينه حتى تستوفى هي جميع الاقساط المستحقة لها فبهذه الوساطة يمنع الفلاح من عقد سلف جديدة لانه متى قيد بدفع التقسيط نقصت قيمة أطيانه من حيث التأمين ولم يبق للمرابين مصلحة ما فى دفعه الى الاستلاف» .

«ثم أنه يقام فى كل مديرية وكلاء يكونون تحت سيطرة البنك مكلفين بأمر نقود السلف القصيرة الأجل التى يحتاج اليها الزراعون للقيام بمصاريف الاشغال الزراعية وهم الى الآن لا يزالون يأخذون هذه النقود من المرابين ولما كان من الممكن أن يعلم حقيقة كل فلاح من حيث اقتداره المالى أمكن اذ ذاك أن تحدد السلف بالقدر الذى يسهل عليه سداذه من دون تضيق عليه» اهـ

هذه هي حالة المصريين فى أول عهد الاحتلال فماذا عمل لاصلاحها؟ وهل تحسنت أم لا يزال البؤس مخيما عليهم؟

نحن لا ننكر على الحكومة أنها أتت ضروبا من الاصلاح فقد وحدت العملة فى سنة ١٨٨٥^(١) وخلصت البلاد من خليط العملات المتعددة التى كانت موجودة بها ومما

(١) هذه صورة القرار الصادر فى ١٤ اغسطس سنة ١٨٨٤ من مجلس النظار للنظر فى مسألة العملة انه مراعاة للضرورة الداعية الى اصلاح طريقة العمل الحالية فى مصر قد تداول مجلس النظار فى ذلك فى جلسته المنعقدة فى ٤ اغسطس سنة ١٨٨٤ وقرر ما يأتى
أولا قد تشكل قومسيون للنظر فى مسألة العملة الحالية بمصر وادخال الاصلاحات التى تتقرر ضرورتها واعداد كل طريقة شرعية يلزم وضعها ثم عرضها على مجلس النظار للتصديق عليها
ثانيا قد تشكل هذا القومسيون من رئيس وهو سعادة ناظر المالية ومن أعضاء وهم صاحباً الفضيلة قاضى افندى مصر وشيخ الاسلام وحضرة مستشار المالية ووكيلها وناظر الضربخانة والموسيو شميت وكيل ادارة عموم الكمارك والموسيو كلمن مدير بنك كرىدى ليونه بالاسكندرية
وهذه أهم نصوص الامر العالى الصادر فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ باصلاح العملة :
(المادة الاولى)

وحدة العملة المصرية

ينقسم الجنية المصرى الى مائة قرش

وينقسم القرش الى عشرة اعشار (عشرة اجزاء)

(المادة الثالثة)

عيار العملة الذى هو ٨٧٥ جزاً من الالف من الذهب الخالص و١٢٥ جزاً من الالف من النحاس

(المادة الرابعة)

يكون وزن العملة الذهب الرسمى كما يأتى

٨٧٥ غرام للجنيه المصرى

كان يحقق البلاد من الخسارة بسبب تغير سعرها المستديم وان كان هذا الاصلاح جعل مصر تابعة للجنيه الانكليزى بفضل عدم سك الجنيه المصرى وابطال ضرب العملة المصرية بمصر وبفضل التسعيرة التي سعت بها عملة البلاد الاخرى فلا يمكنها أن ترسلها لنا الا بخسارة عليها كما سيجىء - على كل حال نحن لا ننكر على الحكومة هذا الاصلاح فانه أحسن على كل حال مما كان . كما اننا لا ننكر عليها أنها عدلت الضرائب والغت بعض الرسوم وأتمت كثيراً من مشروعات الري وأصلحت بعض الاراضي وهى تفكر الآن فى مشروعات الصرف الا أن عملها لمصلحة الفلاحين بطيء وهو بالاسف لم يأت لحد الآن بكل الخير الذي كان يرجوه لهم اللورد دوفرين أو اللورد كرومر في تقاريره العديدة التي سنورد منها هنا بعض ما جاء فيها خاصاً بذلك وبما عمل لتحسين الحال . خصوصاً وان هذه التقارير وتقارير خلفه - السيرالدون غورست - هى المأخذ الرسمية عن أعمال حكومتنا فلا يسعنا الا الرجوع اليها

قال اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٨٩٥ : (صحيفة ١٥)

«أما العلاقات الموجودة غالباً بين المرايين والفلاحين الجهلاء فمعلومة لكل من

(المادة الخامسة)

عيار العملة الفضة هو ٨٣٣ جزءاً من الالف من الفضة الخالص و ١٦٦ جزءاً من الالف من النحاس ...

(المادة السادسة)

يكون وزن العملة الفضة كما يأتى

٢٨ غرام عن قطعة من ٢٠ قرشاً

(المادة السابعة)

يكون مسموح عيار العملة الذهب جزءاً من ألف جزء أكثر أم أقل من العيار الرسمى ...

ويكون مسموح عيار العملة الفضة ثلاثة أجزاء من ألف جزء أكثر أم أقل من العيار الرسمى

(المادة الحادية عشرة)

مايصير اصداره من العملة الفضة ينبغى ان لا يتجاوز معظمه الاربعين قرشاً عن كل واحد من السكان

ومايصير اصداره من نقود النيكل والبرونز ينبغى أن لا يتجاوز معظمه الثمانية قروش عن كل واحد من السكان

(المادة الثالثة عشرة)

ضرب العملة محفوظ للحكومة دون سواها

ويجوز مع ذلك للضربخانة ان تضرب عملة ذهب على ذمة من يرغب من أفراد الناس ويحدد ناظر المالية شروط ضرب العملة .

(المادة الرابعة عشرة)

لا يجبر أحد على قبول نقود من فضة بمبلغ يتجاوز قيمة مائتى قرش ولا على قبول نقود من نيكل أو برونز بمبلغ تزيد قيمته

على العشرة قروش ولناظر المالية أن يقرر ايجاد صناديق خصوصيه تستبدل منها ذهباً نقود الفضة والنيكل والبرونز

التي تضرب بمقتضى أمرنا هذا وذلك متى كانت قيمة المبلغ المرغوب استبداله تزيد على جنيه مصرى واحد

وجه التفاتة لحكومات الشرق وإدارته ولبیان نوع هذه العلاقات أقدم مثالا لذلك أعتقد أنه واقعى صحيح :

«اقترض أحد صغار مزارعى الصعيد مبلغ عشرة جنيهاً من أحد المرابين الاوربيين وحتى يستلم النقود بيده التزم أن يوقع على سند بمبلغ خمسة عشر جنيهاً وقال أنه استمر ثلاث سنوات يدفع خمسة جنيهاً فى آخر كل سنة وفى نهاية السنة الثالثة طلب منه أن يدفع الرأس مال وهو مبلغ الخمسة عشر جنيهاً فتوقف أولاً فى ذلك محتجاً بأن هذا المبلغ يجب خصمه من الدفء السابق دفعها وبما أنه لم يوجد مستندات رسمية غير السند الاصلى بمبلغ الخمسة عشر جنيهاً لم يمكن اثبات الدفع السنوية التى دفعها الفلاح المذكور فهدده الدائن برفع قضية ضده (وذلك يستدعى التوجه لمصر التى تبعد ٤٠٠ ميل عن محل اقامة الدائن والمدين) فبدل التوجه لمصر وتكبد مصاريف القضية باع المدين منزله للدائن بمبلغ ٦١ جنية حسب ما قدره الدائن الذى - بعد خصم مبلغ الخمسة عشر جنيهاً وهو الدين الاصلى ومبلغ اربعة عشر جنيهاً مصاريف مبيع ونقل ملكية- سلم الباقي وهو مبلغ ٣٢ جنية للمديون! فيرى من ذلك أنه فضلاً عن كون المدين التزم أن يبيع منزله بثمن ربما كان أقل من قيمته الحقيقية فإنه لم يدفع أقل من ٣٤ جنيهاً بصفة فوائد ومصاريف قضائية نظير دين قدره عشرة جنيهاً وذلك فى مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات الا قليل !!»

«وأيضاً صاحب سبعة أفدنة من مديرية المنوفية رفعت عليه قضية دين بمبلغ ٤٢٣١ قرشاً فبلغت مصاريفها تقريباً ٤٩٢٠ قرشاً! وأمثال ذلك كثيرة الحصول فالأضرار الناتجة من الحالة التى أوضحتها فى هذين المثالين ظاهرة ظهوراً كلياً وليس من السهل

(المادة الخامسة عشرة)

العملة المثقوبة أو التى انقصت قيمتها بطريقة احتيالية لا تقبل فى خزائن الحكومة ولا تستبدل والعملة الزائفة تضبط وتثقب فى الحال ويحرر محضر بواقعة الامر ضد حاملها اذا دعت الحالة لذلك

(المادة السادسة عشرة)

الجنيهاً المصرية وقطع الخمسين قرشاً (انصاف جنيه) التى يقل وزنها بسبب المعاملة العادية بها عن ٨ر٤٤ غرام و ٤ر٢٢ يطل التداول الرسمى بها انما تقبل بقيمتها الاسمية فى نظارة المالية ولا تعاد للتداول ونقود الذهب التى تساوى عشرين قرشاً وعشرة وخمسة قروش ونقود الفضة والنيكل والبرونز المضروبة بمقتضى أمرنا هذا التى ينقص وزنها نقصاً وافراً والتى يكون اضمحل رسمها من جراء المعاملة العادية بها تسحب من التداول بمعرفة الحكومة بواسطة دفع قيمتها الاسمية

تطبيق العلاج المناسب لذلك بل هو صعب للغاية ومهما قيل من الافكار والآراء بشأن القاعدة العمومية لحرية العقود والشرطيان فمن المؤكد على ما أفتكر أن سن قانون لاتقاء ذلك فى قضية من هذا النوع لا يأتى بالغرض الذى وضع للوصول اليه . وليس لدى استعلامات حديثة عن نتائج تطبيق اللائحة المختصة بتخفيف أثقال الفلاحة فى بلاد الهند ولكن يمكن القول بأنه مهما كان مثل هذا القانون مرغوبا فيه فلا يمكن أن يسرى فى مصر بالكلية . ومع ذلك لا يبرح من فكرى أنه يوجد وسائط كثيرة يمكن بها فى غالب الاحيان الخروج عن الوجهة القانونية»

«وقد قامت الحكومة ببعض المساعدة للمزارعين : ففى سنة ١٨٩٤ صرفت لهم مقدما ٥٠٠٠ أردب تقاوى وزيدت هذه الكمية فى سنة ١٨٩٥ الى ٨٠٠٠ اردب والسبب فى عدم الاستفادة بمقدار عظيم مما تقدمه الحكومة فى هذا الشأن هو أن المزارعين غالبا يكونون مدينيون ديونا باهظة لصغار المربين حتى لا تتسنى لهم مقاومة الضغط الى يوقعه بالطبع أولئك المرابون عليهم فلا يستطيعون الاقدام على طلب تقاوى من الحكومة»

«وفى ذلك الحين هال الامة بزيادة تورط الاهالى فى الديون فجاء فى تقرير لجنة مجلس شورى القوانين عن ميزانية سنة ١٨٩٤ ما يأتى :

«رأت - اللجنة - أن الامة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال وأن هذا يزيد على توالى الايام وتداول الاعوام وحسبنا فى بيان ذلك أن الديون المخصوصة المسجلة فى سجل المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ الى مارس سنة ١٨٨١ نحو الاثنى عشر مليون جنية ثم فى اوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنية وبلغ قدر الاطيان المرهونة نحو المليون وثلثمائة الف فدان وكسور وقدر العقارات نحو تسعة آلاف ومائة وهذا خلاف الديون الغير مسجلة أعنى انها تضاعف تقريبا فى عشرة اعوام ولاشك أن هذه الحالة لو

(المادة السابعة عشرة)

ويعين أيضاً ناظر المالية النقود الاجنبية التى يقبل التداول بها ومعظم المبلغ الذى يمكن دفعه من هذه النقود فى معاملات الحكومة مع الناس ويقرر تعريفه لها

(المادة الثامنة عشرة)

ينشر ناظر المالية فى آخر كل ستة أشهر بيان الاعمال المتعلقة بالعملة وجميع قراراته المتعلقة بتعيين عيار العملة النيكل والبرونز وبالمقادير التى تضرب وباختيار كتابة القطع ونقوشها وبفتح الصناديق المعدة للاستبدال واجب التصديق عليها ابتداء من مجلس النظار

دامت لم يمض الا سنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين وتصيح الاراضى المصرية ومعظمها مرهون ويصبح الاهالى أجراء يعملون لدائنيهم فيما كانوا يملكون»

وقد رد على اللجنة المرحوم رياض باشا - رئيس مجلس النظار إذ ذاك - بخطبة القاها فى جلسة مجلس الشورى يوم ٢٣ دسمبر سنة ١٨٩٣ قال فيها :

« علمنا من مطلع التقرير ان أساس مابنى عليه من الاحكام هى الأرقام المستدل بها على مقدار الديون والرهنونات التى على الاهالى المسجلة فى سجلات المحاكم . اما ان الاهالى عليها ديون ولها عقارات مرهونة فهذا لاينكره أحد . كما انه لاينكر أيضاً ان هذا ولاشك من طبيعة التعامل العام السارى بين الامم انما الذى نتردد فيه ونقول انه لا بد أن يكون هناك بعض المبالغة أو عدم تحقيق تحليله بعض السهو والغلط فى الاستكشاف والتقدير فهو جسامه هذه الأرقام . والقول بأن ديون ورهنونات الاهالى التى كانت فى سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٨٨١ اثنى عشر مليون جنية قد بلغت فى هذه المدة الوجيزة الى مبلغ فوق العشرين مليون ففى الحقيقة ان جسامه هذه الأرقام مما يدهش الاذهان وجديرة بالتحقيق والتحرى حتى تظهر صحتها للعيان وهذا مانوت الحكومة أن تفعله مع غاية التدقيق»

«وأما ما بنى على هذه الأرقام من الاستدلال على أن حالة الاهالى قد ساءت وان الضيق والفقر أخذ فى الازدياد فمثل ما انذهلنا وترددنا من جسامه أرقام الديون والرهنونات الواردة بالتقرير . حقيقة قد يصعب علينا ان نقول ان حالة الاهالى قد وصلت الى هذه الدرجة من الفقر والضعف . ولا نريد بذلك أيضاً أن نقول ان حالة الاهالى على العموم قد بلغت الى حد الكمال من الثروة والرفاهية مع الاعتراف حقيقة بهبوط أسعار المحصولات هبوطاً فاحشاً عن ذى قبل أى من منذ عشر سنوات مضت . انما لا نتردد فى أن نقول كما سبق لى اعلانه وايضاحه أمام هذا المجلس من منذ أربع سنوات مضت تقريباً ان حالة الاهالى والحكومة معاً أخذت فى التحسين والتقدم من يوم الى يوم من ابتداء تولية المغفور له توفيق باشا وانه من ذاك الوقت أى من ابتداء سنة ١٨٧٩ ميلادية ابتدأت ان تتغير الاحوال وتبديل الشؤون ودخلت الحكومة والقطر معاً فى عصر جديد بل فى دور سعيد وتيسر للحكومة من وقتها أن تلم شععتها وتنظم أحوالها وتسعى فى كل مايؤول الى رفاهية الاهالى وسعادتهم بحيث أصبحت حكومتنا تجارى الحكومات

المنتظمة العادلة حتى أنه بلغ ماتوفر لها من المال النقدي وكان محفوظا في البنك العثماني في ذلك الوقت ما يقارب الى مليون ونصف من الجنيهات»
 «وبهذه الكيفية كان من باكورة أعمالها أنها أجرت جملة تنظيمات واصلاحات سواء كان في ادارة الحكومة أو في شؤون الاهالى وخففت وازالت عن عاتق الاهالى كثيرا من الاحمال التى كانت تثن تحت ثقلها الامة المصرية ولو ان تخلل هذا السير بعض الوقوف وذلك بسبب المصيبة العظمى الكبرى التى داهمتنا وهى الثورة العسكرية المشؤومة وقد اقمعت بواسطة الجيش الانكليزى كما تعلمون . انما ماتكبدناه من الغرامات والتعويضات وماتفرغ عن ذلك من أنواع الخسائر بالطبع وضع ماليتنا فى حالة اضطراب وضيق ومع ذلك استمرت الحكومة على سيرها هذا فى طريق التقدم والاصلاح ولو كان حثيثا»

«وما وصلنا الى سنة ١٨٨٩ ميلادية الا وكان أحوالنا المالية قد نمت وترقت والحكومة ابتدأت فى مباشرة مشروعاتها التى كانت وقفت عنها برهة من الزمن ولاشك انه من هذا الوقت والحكومة الخديوية لم تأل جهداً فى أن تتخذ كل الوسائل لتخفيف أثقال الاهالى حسب امكانها واستطاعتها»

«وخلاصة القول انه من بعد كل ما حصل من الغاء جملة عوائد ورسوم وغيرها يبلغ مقدارها ما يقارب المليون جنيه ورفعها عن عاتق الاهالى وما حصل من التنظيمات والاصلاحات والترقيات فى عموم القطر والحكومة وما حصل من تخفيف ضرائب وجه قبلى بما يبلغ مقداره تقريباً اربعمائة وسبعة وعشرين الف جنيه ومن بعد الغاء العونة وتحسين حالة الرى بما صرف عليه من المبالغ الباهظة وصرف ما يقارب المليون جنيه على الاعمال الهندسية التى عملت فى الوجه القبلى لاجل منع حدوث شراقي عند تقصير فيضان النيل وشوهد من السنة الماضية نتائجها المفيد ولا حاجة بنا لان نشرح ونفصل لكم ذلك كله لانكم تعرفونه حق المعرفة فبعد ذلك كله أظنكم تعذروننا اذا لم نقل ان حالة أهلينا لم تتحسن عن ذى قبل وليست سائرة فى طريق التقدم والسعادة من يوم الى يوم وانها والحالة هذه فى تلك الدرجة من الضيق والفقر»

«وعلى كل حال فان الحكومة الخديوية ليس لها شغل شاغل ولا أمر يهمها الا التفكير والتدبر فيما يؤول منه الفائدة والمنفعة للاهالى واصلاح وتحسين أحوالهم ولا تتأخر فى أى وقت من الاوقات عن اجراء وتنفيذ ذلك كلما استطاعت وهذا هو الامر الوحيد الذى وضعته نصب عينها»

«واننا أيها السادة الكرام على تمام الوثوق بأن كلا منكم يعلم ويعتقد صدق نية واخلاص طوية هيئة الحكومة الخديوية وبالأخص ما هى عليه من الشعائر الوطنية وانها لا تنحرف عن هذا الاثر العظيم ولا تتحول عن الاستمرار فى هذا السير المستقيم حتى تبلغ أهاليها حظها الاوفر من الاصلاحات والترقيات المؤدية للراحة والرفاهية وازدياد الثروة العمومية وانما نقر ونعترف انه لا يكون ذلك الا باتحادنا معكم ومساعدتكم ومعاضدتكم انتم وعموم الاهالى لان لاشك فى أن يد الله مع الجماعة وكما قال سبحانه وتعالى «وتعاونوا على البر والتقوى» ومع كل ذلك فحاشا وكلاً أن نجعل لفسادنا أدنى تأثير بل المؤثر فى الحقيقة هو الحق جل وعلى . فالواجب علينا هو اخلاص النية واتباع خطة الاعتدال والاستقامة فى كافة أمورنا والمولى عز وجل هو الموفق للصواب» اهـ

قال الدكتور عيد فى رسالته عن الديون العقارية ، ما مفاده :

«ان بعض مضى سنة تقريباً على ذلك نشرت الحكومة نتيجة التحقيق الذى وعت به فى الخطبة السالفة وقد اتضح منه أن عدد أصحاب الاملاك ٦٦١٣٨٠ مالكا وان المساحة المملوكة ٧٢١٣٠٠ فداناً والمساحة المرهونة ٣٩٥٦٠٠ فداناً وان مجموع الديون المعقودة على رهن ٧٣٢٣٣٠٠ جنيها !

«وعلى ذلك تكون الرهنيات ثلث ما قدره مجلس الشورى . ولم تعط الحكومة لمجلس الشورى المعلومات اللازمة عن الطريقة التى اتبعتها فى تقدير الرهنيات ولكنها قالت فى المذكرة الخاصة بهذا الشأن :

«ان الخطأ فى تقرير اللجنة ناشئ من الامور الآتية :

١- اهمال استبعاد المبالغ المستهلكة من مجموعات الرهنيات

٢- عدم طرح بعض التسجيلات المبينة بالدفاتر وكان يجب شطبها منها . أما لبيع العقار بحكم المحكمة أو لاتفاق الدائن والمدين اتفاقا خصوصيا مما لم يعد معه لزوم اعتبار الرهنية وهناك أسباب أخرى جعلت تقدير اللجنة بعيدا عن الحقيقة وهو أنه فى حالة وجود رهنية على قطع من الارض فى دوائر مختلفة كانت اللجنة تقيد عملية السلفة كأنها مأخوذة عن كل قطعة من كل هذه القطع»

طال الجدل مدة فى هذا الشأن بدون جدوى ككل المناقشات الكلامية والحقيقة التى لاجدال فيها هى أن حال الفلاح لم تكن سارة وان ديونه كل يوم فى ازدياد وأنه محتاج لمن ينظر فى معالجة دائه بطريقة جدية

اشتغل المصريون بالتنديد ولهاوا به وتركوا غيرهم يعمل مافيه مصلحته : وهذه عادتنا فى كثير من أحوالنا : نغفل عن أمورنا ثم نلوم الغير على عدم اهتمامه بها !

فى ذلك الحين فكر بعضهم فى أن تأسيس بنك وطنى تمنحه الحكومة امتياز اصدار الاوراق كما فى باقى الحكومات ربما كان الحل الموافق لهذه المسألة العويصة . فاتفق جماعة من المالىين المتمصرين والانكليز^(١) فى سنة ١٨٩٨ على تأسيس بنك أهلى وعرضوا على الحكومة قانونا لبنك جديد تمنحه هذا الامتياز

ومما قاله أصحاب هذا المشروع فى مذكرتهم التى رفعوها الى المستشار المالى - هو السير الوين بالمر الذى أسندت اليه وظيفة محافظ البنك لدى تأسيسه - ماأتى :

«أن مؤسسى البنك الأهلى المصرى والمهتمين بمشروعه يحققون اليوم رغبتكم ، ويرون من الواجب عليهم أن ييسطوا لكم بايجاز الافكار والاعتبارات الجوهرية التى حَضَرَتْهم وكانت نصب أعينهم عند درسهم وإعدادهم قانون البنك المذكور الذى يتشرفون بعرضه على جانبكم»

«لا يخفى ان التجارة هى احدى الحاجات التى تتعاضم يوماً فيوماً فى القطر المصرى كما يجرى فى كل بلاد تسير فى مدارج المدنية والنجاح ، وهى التى يجب أن تجعل قيمة لجميع موارد الثروة العامة ، والتى تزيد أسباب الرخاء بين الجميع بما تقتضيه من تضاعف المعاضات»

«ورؤوس المال التى تُعدّ الأساس الضرورى للتجارة هى ثلاثة : الذكاء ، والمال ، والوقت . وليس الذكاء بكاف وحده ، فاذا لم يوجد المال والوقت وجب أن يقوم الاعتماد المالى أى الثقة مقامهما . والواقع أن الاعتماد المالى الخاص بالافراد والذى هو من فجر

(١) هم السير ارنست كاسل من لوندرد وبيت سوارس من مصر وبيت سلفاجو من اسكندرية وليس فيهم كما نرى مصرى واحد مع أن البنك أهلى وطنى !!

هذا الزمان غير موجود فى البلاد المصرية . فكلُّ من لا يملكُ عقاراً يقدمه رهنًا أو قراطيس مسعرة فى البورصة يقدمها تأميناً يرى نفسه مضطراً الى قرع أبواب المربين للحصول على حاجته من المال . ومادامت الحال سائرة على هذا المنوال فان التجارة تبقى ضعيفة عاجزة عن النهضة الكبيرة الواجبة للنجاح العام . ولا غرو فان الاعتماد المالى يزد الإنتاج ويُعدّ أقوى الوسائل المحسّنة لاحوال أرباب الاشغال تحسیناً فعلاً . كما أنه الوسيلة الاكيدة لتقوية العمل الشخصى الذى هو ينبوع كل نجاح ، وذلك لانه يمكن كل فرد من الحصول على أدوات العمل أو المواد الأولية بقدر ماله من الثقة التى يكتسبها بذكائه واستقامته»

«ومعلوم أن المصرى محروم من الاعتماد المالى ، وهذا هو فراغ عظيم يجب على البنك الاهلى أن يملأه . فهذا البنك يكون بمنزلة أمين صندوق مجانى للجمهور ، فيفتح الاعتمادات بفوائد قليلة للاهالى وخصوصاً صغار التجار وأهل الزراعة والصناعة . وتكون الاموال التى يوفرها الافراد وتودع فيه مدداً لهذا البنك الذى يصبح كمخزن كبير لرؤوس الاموال التى تُقدم لجميع المشروعات بفوائد معتدلة . ويكون أول غرض له أن يسلف مالا لا يثمر ولا ينتج فى يدى صاحبه الى مستدين يعرف كيف يشغله ويستمره ، فيصبح هذا البنك واسطة بين أصحاب الوفر الذين يقبلون على وضع مالهم عنده لما يرونه من السهولة لديه وبين أصحاب المشروعات الذين ينشطون للعمل بفضل مايتهيأ لديهم من رؤوس المال . وسيسهل البنك أيضاً سبل المعاملات بكثرة مايقوم به من عمليات القطع بسبب ماتخوله له الحكومة من الامتياز»

«ان الاعتماد المالى هو الكمبيالة . هو السند تحت الاذن . هو سلسلة تربط الدائن بالمدين وتقرّب بين صاحب الغلة من المستهلك لها . غير أنه لابد من تعضيد البنك فى الاعتماد المالى ، والاّبقى هذا الاعتماد ضعيفاً قاصراً . فان البنك الذى يقبل جميع التعهدات المتفرقة هو دون سواه يعرف مقدرة المتعاملين على الايفاء ويحوّل وعود الدفع الى نقود حقيقية . فيجب اذاً أن يضمن للبنك كياناً حراً قوى ليكون كالألة الجيدة يؤدى للحكومة والجمهور الخدمات التى تنتظر منه فى سبيل مصلحة البلاد . أو بعبارة أخرى أنه يجب على البنك أن لا يكتفى بالقطع وقبول الودائع بل يجب له أن يصدر أوراقاً تدفع قيمتها لحاملها عند الطلب (بنكنوت)»

«ولقد بات من المقرر أنه حيثما اتسع نطاق الاشغال وتغيرت الاحوال الاقتصادية كان ذلك كله داعياً بالضرورة الى اصدار أوراق تقوم مقام النقود الحقيقية ، وان القوانين والتجارب متفقة فى كل مكان على أن الامتياز باصدار عملة الورق ضمان لتأمين الثروة العاملة وحائل دون الزلل والاندفاع فى طريق المضاربة ، ومنافع تلك العملة هى من الامور التى لا تحتمل الجدال . فمن منافعها أنها تغنى عن التعرض لخطر نقل النقود من محل الى محل ، وهذا أمر كبير الاهمية فى القطر المصرى حيث ترسل المديريات الاموال الكثيرة الى نظارة المالية أو صندوق الدين ثم يجئ ارباب الزراعة والصناعة فيسترجعون تلك الاموال لشراء لوازمهم ويتحملون نفقات طائلة لنقلها . ومن منافعها أن حاملها يتمكن من الاقتصاد فى الوقت عند الدفع بعكس من يدفع نقوداً معدنية . ومنها أنها تكفى حاملها مؤونة نقص تلك النقود بكثرة التداول وتمكن صاحب الغلة من الحصول حالا على ثمن بضاعته والاستمرار على انتاج غيرها . وهى لاتزيد الثروة ولكنها بما تحرزه من الثقة العامة بها تستعوض مديناً غير معروف بأخر موثوق به من العموم ومقبول امضاؤه لدى كل انسان . وهى كذلك لاتزيد كمية النقود المتداولة ولكنها تملأ الفراغ الذى يحصل فى المعاملة من خروج العملة وانتظار أجل رجوعها عند استحقاق دفعها المحدد فى الاوراق التجارية الممثلة لها»

« وحقيقة الامر أن البنك باصدار تلك الاوراق يقترض من الجمهور بلا فائدة ثم يسلف بفوائد متباينة الى الافراد الذين يطلبون منه قطع اوراقهم الخصوصية أو يطلبون سلفيات مؤمن عليها بقراطيس مالية ، وان بين اصدار الاوراق التى تقوم مقام النقود والتى هى حق من الحقوق العامة وبين أعمال البنك التى تدخل فى دائرة الصناعة الخاصة بالافراد لفرقاً جوهرياً اذ أن الاوراق المذكورة وان كانت تُقبل اختياراً فهى مع الاستعمال لاتلبث أن تختلط وتمتزج بنقود الحكومة نفسها . فليس فى وسع أحد اذاً أن يضع فى أيدي الناس عملة لا تعترف بها الحكومة . ولذلك يحق للحكومة ويجب عليها أن تضع نظاماً لطريقة اصدار أوراق العملة وان كانت لاتضمن قيمتها ، لانها ملزمة بحماية الذين يتداولون تلك العملة وان كانوا لا يأخذونها منها . وعليه يجب أن يكون حق اصدار أوراق العملة خاصاً ببنك واحد»

«ولقد صارت هذه المبادئ مقررة غير قابلة للاعتراض . وليست الظروف الاستثنائية التى تحيط بالحكومة المصرية بحائلة دون تأسيس البنك المذكور فانه بمقتضى قانون التجارة لا يمكن تأسيس أية شركة مساهمة إلا بأمر عال . ولاشك فى أن هذا الامتياز يستوجب ضمانات خصوصية فى عمليات البنك . أما تعهدات البنك فتتخصر فى الودائع والحسابات الجارية والاوراق المتداولة (البنكنوت) . والذى يضمن القيام بهذه التعهدات هو رأس مال البنك والنقود الموجودة فى صندوقه ، والكمبيالات والتحاويل التى يقطعها . وبناء على مشروع القانون المقدم الى الحكومة ، لا يجوز أن تزيد قيمة البنكنوت عن ضعفى النقود التى تكون فى خزانة البنك» . وأفاض أصحاب المشروع فى توضيح مزاياه للحكومة وللפلاح الذى يقرضه المال لمدة أطول مما تسمح به المعاملات التجارية

وقد قبلت الحكومة المشروع وصدر أمر عال بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٨ باعتماد نظامنامه البنك وبمنحه امتياز اصدار أورزاق البنك نوت

وهذه أهم نصوص النظامنامه المذكورة بعد التعديلات التى دخلت عليها لغاية الآن طبق دكرتات ١٧ ابريل سنة ١٨٩٩ و ٢٣ ابريل سنة ١٩٠٣ و ٥ يوليو سنة ١٩٠٤ و ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ و ٢٣ ابريل سنة ١٩٠٦ و ٢٠ يونية سنة ١٩٠٧ و ٢٥ اغسطس سنة ١٩٠٨ :
هذه صورة الامر العالى المذكور :

(المادة الاولى)

تعتمد نظامنامه البنك الاهلى المرفقة بأمرنا هذا وتكون جزأ مكمل له ولايجوز تعديله الا بعد تصديقنا

(المادة الثانية)

للبنك الاهلى المصرى الامتياز باصدار أوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها وذلك حسب القيود والشروط المدونة فى النظامنامه المذكورة ولا يمنح هذا الامتياز لبنك آخر طول مدة بقاء الشركة .

(المادة الثالثة)

ان مدة امتياز الشركة خمسون عاماً تبتدئ من تاريخ صدور الامر العالى

(المادة الرابعة)

اما غرض البنك الاهلى فهو :

(١) أن يصدر اوراقاً مالية تدفع لحاملها عند الطلب

(٢) أن يسلف الفلاحين الاموال اللازمة للبذر أو للاعمال الزراعية الاخرى الضرورية لمحاصيل السنة اما برهن واما بغير رهن .

(٣) أن يقدم سلفيات وقروضاً للحكومة المصرية ولحكومة السودان والبلديات والمصالح العمومية فى مصر وفى السودان طبقاً للاتفاقيات والشروط التى تعقد بينه وبينها

(٤) أن يقطع الحوالات والسندات التى تحت الاذن وبالجمله كل الاوراق والسندات المالية المستحق دفعها فى القطر المصرى بشرط أن لايزيد ميعاد استحقاقها عن سنة

(٥) أن يقطع ايضاً سندات من جميع الانواع مضمونة بوصولات بضائع مختلفة تودع اما فى مخازن البنك نفسه واما فى مخازن أخرى عمومية أو خصوصية . أو مضمونة بودائع من النقود أو غيرها من المعادن الثمينة . أو مضمونة بسندات شحن (بوليصات) محررة تحت الاذن أو محولة بطريقة أصولية . أو مضمونة بودائع من قراطيس اميرية أو بسندات دين على الحكومة الخديوية أو حكومة السودان أو البلديات المصرية أو السودانية أو بأسهم أو اوراق مالية أخرى من أى نوع كانت بشرط أن يوافق عليه مجلسه ادارة البنك

(٦) أن يفتح حسابات جارية ذات فوائد ، للاشخاص المعروفين بالاقتدار المقيمين فى القطر المصرى أو السودان طبقاً لشروط معينة ، غير أنه يشترط فيها أن يحدد مجلس الادارة قيمة الاعتماد لكل حساب . وأن يصفى الحساب فى مدة سنة .

(٧) أن يقبل فى خزائنه ودائع من اوراق مالية وأسهم «وبونات» وسندات ونقود ومعادن أو أشياء ثمينة وعلى الجملة أن يقبل جميع الودائع ويفتح حسابات للتداول المالية (شيكات) .

(٨) أن يحصل الكوبونات وقيم الحوالات المالية على اختلافها ويحفظها فى صندوقه ، ويدفع التجاويل ويؤدى كل خدمة تتعلق بالقبض والدفع واعمال البنوك . وينجز مايكلف به من المهمات المالية للأفراد والشركات والمصالح العمومية

(٩) أن يقوم باصدار سهوم أو قراطيس لشركات مصرية أو بالسودان اما لحسابه واما لحساب غيره . وان يقوم بعملية الا كتابات العمومية ويقبض قيمها ، ويقبل الضمانات والرهونات وكل مايضمن تنفيذ التعهدات المعقودة مع البنك

(١٠) أن يصدر حوالات واوراق تحت الاذن من كل نوع تدفع فى القطر المصرى أو فى البلاد الخارجية . وان يشتري أو يبيع أو يتوسط فى بيع وشراء الكمبيلات والتحاويل التى تدفع فى مصر أو الخارج من أى نوع كانت

(١١) أن يتجر بالمعادن الثمينة

(١٢) وعلى الجملة أن يقوم بكل الاعمال التجارية أو المالية أو الصناعية فى مصر أو السودان ماعدا الاعمال العقارية أو التى لها علاقة بمشروعات اجنبية عن هذه البلاد . وذلك كله اما لحسابه او لحساب غيره واما بالاشتراك

(المادة الخامسة)

يقوم بعملية اصدار البنكنوت المصرح للبنك بها قلم مستقل كل الاستقلال عن اقلام البنك العمومية ، وتفتح حسابات خاصة وتخصص خزينة مستقلة لعمليات إصدار أو استبدال تلك الاوراق . ويجب أن تكون الاوراق المتداولة ممثلة فى البنك كما يأتى

(١) نصف قيمتها على الاقل ذهباً

(٢) والنصف الآخر يجب أن يكون قراطيس مالية ملك البنك خاصة وأن تحسب قيمتها حسب السعر الجارى بشرط أن لا تزيد عن سعرها الأسمى الذى صدرت به . ويكون تعيين انواع تلك القراطيس حقاً من حقوق الحكومة دون سواها . على أن استعمالها لهذا الحق لا يحملها فى أى حال من الاحوال أقل مسؤولية

واذا كانت القراطيس اللازمة غير موجودة كلها أو بعضها فيجب أن يزداد مبلغ الذهب المتقدم الذكر بقدر ما نقص من قيمة تلك القراطيس حتى تبقى قيمة أوراق البنكنوت المتداولة مضمونة بمبلغ يساويها تماماً فى صندوق القلم الخاص بها فى البنك

ويتفق مجلس ادارة البنك مع الحكومة على قيم وأنواع اوراق البنكنوت المختلفة التى يصدرها البنك للتداول ولا يمكن تعديل ذلك الا باتفاق جديد مع الحكومة

ويكون المبلغ الذى تقضى هذه المادة بوجوده فى خزانة البنك سواء كان ذهباً أو قراطيس مالية ضماناً لحاملى أوراق البنكنوت . وإذا تقررت تصفية البنك يوماً فان المبلغ المذكور يخصص لدفع تلك الاوراق دون سواها

وهذه النقود الذهب والسندات الممثلة للاوراق المتداولة تحفظ فى خزانة خاصة ذات مفتاحين غير متشابهين أحدهما يبقى بالبنك والآخر مع مندوبى الحكومة المنوه عنهم فى البند ٢٣ . ويجوز ان تودع السندات بتصريح الحكومة المصرية ببنك انكلترا أو بنك آخر بلوندره تقبله الحكومة داخل خزانة بمفتاحين أيضاً أحدهما يبقى بالبنك الاهلى والاخر بالبنك المودعة فيه بالنيابة عن مأمورى الحكومة المصرية . ويعتبر كأنه فى خزانة البنك الذهب الذى يصدر بمعرفة البنك أو لحسابه برسم مصر ومؤمن عليه لاسم مندوبى الحكومة بتصريح خاص من ناظر المالية

(المادة السادسة)

انه فيما عدا الحالة المنصوص عليها سابقاً بشأن الحسابات التى تفتح للأشخاص المعروفين المشهورين بالاقتدار لا يقبل البنك أن يقطع من الكمبيالات والاوراق التجارية والمستندات المالية الا ما كان عليه توقيع اثنين يقيمان فى القطر المصرى ويوافق مجلس ادارة البنك على اعتمادها

ويمكن الاستغناء عن احد التوقيعين بتقديم رهن . ويجوز للبنك أن يقطع ويداول كمبيالات تجارية أو تحاويل مالية تسحب من جهة على أخرى بامضاء صاحبها وحده ولا يقطع البنك كمبيالات وتحاويل على البلاد الخارجية لمدة تزيد عن اربعة شهور من الاطلاع أو عن ستة شهور من تاريخها

مجلس الادارة هو الذى يعين الفرق بين المبالغ المسلفة وبين قيمة البضائع أو الاوراق المقدمة تأميناً أو رهنًا لسلف البنك

(المادة الثامنة)

ينشر البنك فى كل شهر بياناً لحالته المالية على قلمين يتوضح فى اولهما ما يأتى :

- (١) رأس مال البنك
 - (٢) مبلغ المال الاحتياطى القانونى والاحتياطى الخصوصى
 - (٣) قيمة الودائع
 - (٤) قيمة ودائع الحكومة
 - (٥) قيمة اوراق الدفع التى على البنك
 - (٦) قيمة السندات خاصة البنك
 - (٧) مبلغ الحسابات الجارية
 - (٨) مبلغ السلفيات المضمونة برهن
 - (٩) قيمة السلفيات على بضائع
 - (١٠) قيمة الكمبيالات والتحويلات التى على الخارج
 - (١١) قيمة الكمبيالات والتحويلات التى على مصر
 - (١٢) قيمة السلفيات قصيرة الاجل
 - (١٣) قيمة الموجود فى خزائن البنك من النقود
- ويتوضح فى القلم الثانى قيمة البنكنوت التى حصل اصدارها ومقدار الذهب والسندات الممثلة لها

(المادة التاسعة)

يجوز للبنك أن يشتري مبانى لادارته أو لفروعه أو لمخازنه التى تودع فيها البضائع . وفيما عدا ذلك لايجوز له أن يشتري أى بناية الا اذا أخذها بالمزايدة لتسديد دين له أو أخذها بطريق التنازل من شخص آخر عليه دين للبنك . وعلى كل حال يجب عليه أن يبيعها فى أقرب فرصة تعرض له

(المادة العاشرة)

يكون رأس مال الشركة ثلاثة مليون جنيه انجليزى كله مدفوع

ويقسم رأس المال الى ثلثمائة الف سهم ثمن الواحد منها عشرة جنيهات انجليزية تدفع باكملها

اذا ارادت الشركة أن تزيد رأس مالها فلايجوز أن تكون قيمة الاسهم الجديدة أقل من السعر الاصلى الذى صدرت به الاسهم الاولى . واذا اصدرت بأزيد تضاف الزيادة إلى حاصل الاحتياطي ولو بلغ هذا الحاصل الحد الاقصى الموضح عنه فى المادة ٤٩ . ويكون حق الافضلية فى اكتتابات الاسهم الجديدة لاصحاب الاسهم القديمة على اكتتابات الاسهم الجديدة فتعرض هذه الاكتتابات على الجمهور . أو توزع على المساهمين الاصيلين الذين اقبلوا على الاكتتاب أو تعرض فى البورصة بسعر لا يقل عن السعر الاصلى . ومجلس الادارة هو الذى يعين طريقة الاكتتابات ومدتها وشروطها

(المادة العشرون)

يدير شؤون البنك مجلس مؤلف من اثنين وعشرين عضواً على الاكثر واثنى عشر عضواً على الاقل ومن جملتهم محافظ البنك . وتؤلف منهم لجنة من اربعة اعضاء تقيم فى لندرا ، وسترى اختصاصها فى المادة ٣٢ من هذا القانون . اما بقية الاعضاء فيؤلف منهم مجلس الادارة ويكون مركزه فى القاهرة . وهو أى المجلس يعرض تعيين محافظ البنك ويعين له وكيلين بناء على اقتراح المحافظ

(المادة الثانية والعشرون)

يجب أن يعرض تعيين المحافظ ووكيله على الحكومة لتوافق عليه قبل شروعهم فى اعمال وظائفهم . ويكون تعيين المحافظ خمس سنوات

(المادة الثالثة والعشرون)

يصدر ناظر المالية قرارا بتعيين مندوبين من قبل الحكومة لدى البنك وتدفع ادارة البنك لكل منهما مكافأة قدرها ١٥٠ جنيهات وتكون وظيفتهما لخمس سنوات

(المادة الرابعة والعشرون)

تعين الجمعية العمومية العادية مراقبين لتحقيق الحسابات فى كل عام ويمكن تجديد تعيينهما . وهى ايضا تحدد قيمة أتعابهما

على أن المراقبين فى أول سنة يعينان بمعرفة المحافظ وبموافقة مندوبى الحكومة

(المادة السادسة والعشرون)

يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة - ماعدا المحافظ وأعضاء لجنة لندن- من الذين قضوا خمس سنوات فى القطر المصرى على الأقل . وان يكون كل عضو من أعضاء المجلس مالكا لمئة سهم على الاقل من اسهم البنك وأن يودعها فى خزينة الشركة . وهذه الاسهم لا يمكن بيعها ولا التصرف فيها مادام اصحابها فى وظائفهم ومادامت الجمعية العمومية لم توافق على حسابات المدة التى لبثوا فيها اعضاء . وجميع الوصولات التى تعطى عند ايداع هذه الاسهم يوضع عليها طابع يدل على ذلك

المادة ٣٢ مكررة

يستطلع المجلس رأى لجنة لندرا ويعتد بأصوات اعضائها فى الاحوال الآتية :

(١) حين يراد تقرير مسألة أو الاشتراك فى مشروع يقتضى كل منهما مبلغاً قدره مئة الف جنيه انجليزى فما فوق

(٢) حين يراد اقتراح زيادة رأس المال أو تقرير أمر بخصوص الاسهم الجديدة المصرح باصدارها طبقاً للمادة العاشرة ولم يقدم المساهمون الاصليون على الاكتاب فيها وحين يراد طلب قسط من ثمن الأسهم الجديدة

(٣) حين يراد تعيين المواضيع التى تعرض على الجمعية العمومية العادية أو دعوة الجمعيات العمومية غير العادية أو ادخال تعديل على مواد هذا القانون

(٤) عند الموافقة على ميزانيه السنة التى يجب عرضها على الجمعية العادية أو دعوة الجمعيات العمومية غير العادية أو ادخال تعديل على مواد هذا القانون

(٥) حين يراد صرف جزء من أرباح السنة الجارية فى بحر السنة

(٦) عند الرغبة فى تصفية الشركة أو حلها

(٧) كلما طلب محافظ البنك مداخله للجنة المذكورة

(المادة الرابعة والثلاثون)

أن مهمة مندوبى الحكومة هى أن يسهرا على تنفيذ ماجاء فى الاوامر العالية وبنود تأسيس الشركة ومواد قانونها مما يتعلق بمصالح الحكومة ومصالح الجمهور وان يسهرا بوجه أخص على تنفيذ الشروط المنوطة باصدار البنكنوت

وبحق لهذين المندوبين أن يفحصا فى كل وقت حالة خزينة البنك وماعنده من القرايطيس المالية . غير انهما ملزمان بحفظ السر فيما يتعلق باعمال البنك المالية ويمكن هذين المندوبين أيضاً أن يحضرا جلسات مجلس الادارة برأى استشارى . واذا وجدا ما يخالف الاوامر العالية أو البنود الاساسية أو مواد هذا القانون فانهما يبديان ملحوظاتهما كتابة لمجلس الادارة . واذا أبى المجلس أن يعتد بها فانهما يبادران الى رفع تقرير بشأنهما الى ناظر المالية

(المادة التاسعة والاربعون)

يوزع صافى ارباح الشركة بعد اسقاط النفقات كما يأتى :

(١) يعطى للاسهم أربعة فى المئة عن القيمة المدفوعة ومن ثمنها بصفة فائدة . واذا كانت الارباح غير كافية لاعطاء هذه الفائدة فيؤخذ المطلوب من المال الاحتياطى الخصوصى وفى حالة عدم كفاية هذا الاحتياطى تؤخذ الكمالة من الاحتياطى القانونى اذا كان هذا الاحتياطى يزيد عن مليون جنية وبقدر هذه الزيادة فقط

(٢) يؤخذ عشرة فى المئة من الارباح للاحتياطى القانونى . الى أن يبلغ نصف قيمة رأس المال واذا وصل الى هذا الحد ثم نقص عنه يستمر الاخذ من الارباح الى أن يعود لاصله وهذا الحاصل لايجوز توزيعه على المساهمين الا عند حل الشركة ويجوز للجمعية العمومية أن تحجز من باقى الارباح بعد ذلك جانبا لحاصل احتياطى خصوصى لدفع الطوارئ وهذا الحاصل يمكن للجمعية ان تقرر توزيعه على المساهمين أو اضافته على الاحتياطى القانونى ولم بلغ نصف رأس المال وللجمعية أن تضيف لارباح السنة المقبلة جزءاً من الارباح والباقى من الارباح بعد ذلك يوزع على الاسهم واذا كان فى بعض السنين تهبط أسعار السندات خاصة البنك الممثلة لتصف البنكنوت فلمجلس الادارة فى أى وقت أن يأخذ من حاصل الاحتياطى الخصوصى ما يغطى مقدار عجز الثمن واذا لم يكف تؤخذ الكمالة من الاحتياطى القانونى اذا أزيد من مليون جنية وبقدر الزيادة واذا عادت الاسعار بعد ذلك ترد المبالغ التى أخذت من كل حاصل لحاصلها

هذا هو أهم مافى نظامنامه البنك الاهلى فلتنظر ماذا عمل بعد تأسيسه

قال اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٨٩٩ بخصوص ديون الفلاحين ماأتى :

«بحثت فى هذه المسألة المهمة الوعرة بالاسهاب فى تقاريرى الماضية وانما اعيد الآن مما ذكرت حينئذ أن الحكومة المصرية سلفت الزارعين عشرة آلاف جنيها بمبالغ صغيرة سنة ١٨٩٦ على سبيل التجربة ولم يكن قصدها من ذلك أن تجول فى هذا الميدان الذى يجول فيه بعض أفراد الناس وبعض المحلات الخصوصية .

«فثبت من تلك التجربة أمران : أحدهما أن الفلاحين يقبلون عن طيب نفس على كل واسطة تسهل عليهم الاقتراض بفائدة قليلة وان استرداد رأس المال- الذى يقرض بمبالغ صغيرة مع فائدته - عسير ولكنه ممكن .

«ثم وجهت العناية الى اقناع البنك العقارى المصرى بتقليل المبلغ الذى يسلفه حتى يكون أقله ١٠٠ جنيه فلم يجد تقليله نفعا لان ذلك القرض الأقل لم يزل فوق طاقة المقترضين . ولما أنشئ البنك الاهلى المصرى سنة ١٨٩٨ تيسرت اعادة التجربة على وجه أضمن للنجاح من الوجه الاول والواقع أن رغبة الحكومة فى تسهيل حل هذه المسألة كانت من جملة الاسباب الكبرى التى حبت اليها الموافقة على انشاء ذلك البنك»

«أما التجربة فاختير لها مركز بلبيس فى الوجه البحرى وهو يحتوى على ٦٨ بلدة أصحاب الاطيان فى ثمانى عشرة منها من المزارعين الكبار وفى الخمسين الباقية من المزارعين الصغار . فأقرض البنك الاهلى ٤٧٨٠ جنيها الى ١٥٨٠ من أولئك المزارعين الصغار فى فصل الربيع وأوائل فصل الصيف من سنة ١٨٩٩ وجعل مواعيد استحقاقها فى فصل الخريف وقد أخبرنى السيرالوين بالمر محافظ البنك الاهلى أن النتيجة جاءت طبق المرام بالتمام وأن صيارفة الحكومة قبضوا كل ماكان مستحقا له فى تلك السنة . وأقول لزيادة الايضاح أن دين الفلاح نوعان : النوع الاول الدين الذى اعتاد الفلاحون المصريون أن يستدينوه بمبالغ صغيرة فى أوائل السنة ويدفعوه مع فائدته فى الخريف بعد موسم القطن . والنوع الثانى الدين الذى يستدينونه لاغراض متعددة وهو أعظم من الاول مقدارا وأطول أجلا . وغنى عن البيان انه لو اقتصر البنك فى التسليف على النوع الاول وحده لكان لاينفع الاهالى عموما نفعا يذكر . اذ الدين الذى يثقل كاهل الاهالى عموما هو النوع الثانى لما يأخذه المرابون المقيمون فى البلاد والقرى من الربا الفاحش عليه فاذا

استدانه الفلاح يوما لم يلبث أن يجد نفسه متورطا فى ورطة مالية لا نجاة له منها ولو كان أصل المال الذى استدانه غير كثير»

«وبناء على ماتقدم رضى البنك الاهلى أن يقرض ٨٧٠ قروضا قيمتها كلها ٢٦٧٢٠ جنيه مصرى على أن يستردها فى خمسة أقساط سنوية وأقرض ذلك المال كله لمزارعين مديونين من أهالى مركز بليس حتى يتيسر لهم أن يستبدلوا ديونهم الاولى بديون شروطها أصلح لهم . والمرجح أن ذلك لم يعد على البنك بربح يساوى مايتكلفه من النفقة والتعب الزائد اللازم لمثل هذه الأعمال الجزئية وربما كان من جملة الاسباب فى قلة ربحه أن أعماله هذه كانت قليلة محدودة فزادت نفقاتها لاقتضاها اختيار الوكلاء من الكفاء الأمناء . ولكن كلما وسع البنك نطاقها قلت نفقاتها بالنسبة الى زيادة عددها كما لا يخفى»

«هذا وقد ثبت أن النجاح التام لا يبلغ فى هذه الامور الا بعض النظر عن الاعتبار الخيرية التى تحوم حولها وباقرارها على قرار تجارى ممكن وذلك بايفاء البنك حقه من الربح على رأس المال الذى يقرضه . وعليه سمحت له الحكومة أن يحسب لوكلائه فى البلاد والقرى واحد فى المئة عمولة عدا فائدة ٩٪ وهى أعظم فائدة يجيزها القانون»

«أما التسعة فى المائة فيقدر أن ثلاثة منها تذهب مصاريف والستة الباقية ربحا صافيا للبنك تخرج منه الديون التى تهلك عند مستدينيها»

«وأملى ويقينى أن هذا التدبير يرغب البنك فى توسيع نطاق أعماله من هذا القبيل وشاهد على ذلك انه رضى أن يعملها فى ثلاثة مراكز أخرى وهى منيا القمح وميت غمر وزفتى حيث يسلف مئة الف جنيه منها ٢٥ ألف تسد فى هذه السنة والباقى وقدره ٧٥ الف يسلف برهن ويسد على خمسة اقساط سنوية . واقبال الناس على الاقتراض من البنك فى مركز بلبيس عظيم بدليل الطلبات الكثيرة التى وردت عليه من مراكز أخرى غير داخله فى دائرة أعماله»

«وأرى أن لا بد لى من اعادة التحذير الذى سبقت فذكرته فى تقاريرى الماضية عند الخوض فى هذا الموضوع فان المشروع الذى نحن بصددده لم يخرج عن حيز التجربة . فبالنظر الى حل مسألة اقتصادية هى فى غاية الصعوبة والاهمية يتوقف النجاح فيه على

تصرف المزارعين بعد مايتخلصون من أثقال الديون فاذا كان أكثرهم يتخذون حريتهم المالية حينئذ ذريعة الى التورط فى ورطات يعسر عليهم بل يستحيل عليهم التخلص منها فلانجاح . وأما اذا احتفظوا بتلك الحرية وحاذروا الوقوع فى تلك الورطة فلانجاح يكون طبق المرام^(١)

«والحكم القطعى الآن فى هذا النجاح أوعدمه يكون قبل الأوان . على ان مالدينا من الأدلة القليلة على هذه المسألة يدلنا أن من يحكم بأن الفلاح المصرى لابد أن يحمل نفسه دينا فوق طاقته يخطئ فى حكمه . نعم أنى لا أرتاب فى أن بعض المزارعين الذين يستبدلون الديون التى يدفعون الآن رباها ٤٠٪ أو أكثر بديون لا يدفعون عليها غير ١٠٪ يتخذون هذا الفرق فيما يدفعونه واسطة لزيادة ديونهم ولكن اذا كانوا هم القليليلين النادرين لا الاكثرين الذين يبنى الحكم عليهم فلا مشاحة اذ ذاك فى أن النجاح فى المشروع الذى نحن بصدهه يكون نجاحا مبينا . وقد طالما قال القائلون ما قالوا وكتبوا ماكتبوا عن قلة تدبير الفلاح وقلة تبصره فى عواقب أموره وعن استحالة انقاذ الانسان بالوسائط الادارية والقضائية من عواقب حمقه وسفهه ولا أنكر أن اعتراضهم من هذا القبيل على مانحن بصدهه لا يخلو من الصحة . ولكن لهذه المسألة وجه آخر يصح أن يرد به عليهم وهو أن النظام الذى كانت الحكومة المصرية تتبعه واستمرت على اتباعه الى عهد قريب لم يكن نظاما يرغب الاهالى فى السعى والكسب وجمع الثروة»

«فلا بد من اعطاء المصريين زمانا حتى يبطلوا العوائد التى تعودوها على مرور الايام التى كان حق الملك فيها قلما تراعى حرمة وكانت مطالب جباة الضرائب ثقيلة باهظة أو متقلبة بتقلب أهوائهم . على أن الذين عاشروا الفلاحين وعرفوهم حق المعرفة يشهدون أنهم رجال كد وجد وانتباه عظيم الى مايؤثر فى مصالحهم على حسب فهمهم لها»

«ولست أعلم سبباً يوجب حكمى عل طائفة المزارعين فى مصر انهم قوم لا يصلحون للكسب وتحصيل الثروة . وعلى كل حال لا ضرر من اعطائهم فرصة يتخلصون فيها من الديون التى تثقل كاهلهم ويبتدون فى الاقتصاد والتدبير فى المستقبل . والامل

(١) يقول اللورد كرومر : طلب بعض المزارعين من اهل بلبيس حيث جرت التجربة التى نحن بصدهها اقتراض المال من البنك الاهلى فلم يقرضهم لانه وجد كل مقتنياتهم مرهونة بحيث لا يمكنه مداواة دائهم ولكنه يسلف كل من يجد أن رهنه يجيز تسليفه .

أن ماتقرر فعله من هذا القبيل يأتيهم بالفوائد الحقيقية وهذا الامل مبني على شواهد الحال لا على ماتزينه الامانى والاحلام»

«ثم انه اذا كانت الاعمال التى يعملها البنك الاهلى هذه السنة تؤول الى زيادة رغبته وتشديد عزائمه فالامل أنه يوسع نطاقها تدريجا بزيادة التسليف وحينئذ يلتزم أن يزيد رأس ماله» اهـ

وقال فى تقريره عن سنة ١٩٠١ تمهيدا لتأسيس البنك الزراعى :

«قلت فى تقاريرى السابقة ان أخص مايمتاز به مشروع مصر فى حل هذه المسألة المهمة هو تعاون الحكومة والبنك الاهلى على حلها وذلك بأن يتولى البنك تسليف الاموال على أن يكون كل ربحها له وكل خسارتها عليه وتحصل الحكومة ماله على يد صيارفتها حين تحصيلها الاموال الاميرية فتغنيه بذلك عن نفقة محصلين خصوصيين لتحصيل ديونه من الفلاحين وتمكنه من تسليفهم المال بربا قليل فى جنب الربا الذى كانوا يدفعونه قبلا»

«وقد استدان منه ١٨١٩١ نفسا ٢٧٦١٠٠ ج من اكتوبر سنة ١٩٠٠ الى سبتمبر سنة ١٩٠١ منهم ١٣٠٣٠ نفسا استدانوا ١٩٧٧٠٠ ج على أن يوفوها فى خمس سنوات . أما الذين استدانوا على شرط التسديد فى مدة سنة فأكثر من نصفهم أى ٧٤٢٧ نفسا استدانوا مبالغ كل منها أقل من ٥ ج وبلغ مجموع الذين استدان كل منهم أقل من ١٠ ج ١٠١١٦ شخصا أما الذين استدانوا الى ٥ سنوات فأكثر من نصفهم أى ٢٦٠٤ نفسا استدانوا مبالغ لايزيد كل منها عن ٢٠ ج فيظهر مما تقدم أن هذا المشروع وفى الغرض المقصود منه ومكن الفلاحين أصحاب الاطيان الصغيرة من الحصول على مساعدة عظيمة»

«وقد سلف البنك اكثر من ٣٤٠٠٠ نفسا منذ ابتداء بتسليف الاهالى سنة ١٨٩٩ فأعان عددا عظيما من أصحاب الاطيان الصغيرة وعنده الآن ١٥٢٦٩ مديونا بقيمة ٤٠٢ الف جنيه منهم ٣٢٢٦ مديونا يسددون فى مدة سنة و ١١٩٤٣ مديونا فى ٥ سنوات واستحق له ١٤٦ الف جنيه سنة ٩٠١ على ٢١ الف مديون وحصل هذا المال كله فى ٣١ ديسمبر الماضى ماعدا ٦٠٠ جنيه بقيت الى هذه السنة والراجح أن يحصلها فيها»

«أما المانع الذى يحول فى سبيل هذا المشروع فانه من شؤون بنوك الأراضى والأطيان لا البنوك الاعتيادية . ولا ينتظر من البنك الوطنى أن يقرر له أكثر من ٤٠٠ الف ج م . غير أن الحكومة ساعدته الآن على تذليل هذه الصعوبة بتسليفها اياه ٢٥٠ الف جنيه فمكنته بذلك من مداومة عمله هذا الآن . ولابد من التروى واعمال النظر فيما اذا كان يلزم تغيير هذا النظام تغيرا كليا ولكن على كل حال لا أرى وجها للعدول عنه بعد ما صحت تجربته وثبت حسن نتيجته ولا ريب فى أن الاهالى ابتدأوا يتحققون النفع العظيم الذى انتفعوه باستلاف المال بفائدة معتدلة وانهم يودون من صميم الفؤاد انتهاز هذه الفرصة للتخلص من نير المرابين فى القرى والبلاد»

«وانى على يقين ماأسمعه انه لو كان عند البنك الاهلى رأس مال عظيم خاص بتسليف الاهالى لتيسر له أن يوسع نطاق أعماله كثيرا من هذا القبيل ولكن التأنى فى هذا الأمر من حسن الفطن لاسيما وأن التدقيق فى المراقبة شرط جوهرى لبلوغ الغاية المقصودة ولذلك أرى أن يكتفى الآن بالمبلغ الذى سلفته الحكومة للبنك الاهلى وقدره ٢٥٠٠٠٠ جنيه اذلا لزوم لتوسيع نطاق الاعمال عن ذلك»

«هذا وقد قلت فى تقاريرى السابقة أن النجاح فى هذه التجربة التى مضى عليها الآن ثلاثة أعوام يثبت أو ينفى بما يبدو من الاهالى بعدها فاذا كانوا يستعينون بها على تخفيف ديونهم ثبت بذلك نجاحها وأما اذا اغتروا بقله الفائدة واتخذوا هذه التجربة واسطة لاقتراض ديون جديدة فقد خاب الامل منها . أما معرفة حقيقة ذلك فغير يسيرة أولا لصعوبة الوصول الى المعلومات المدققة عنها وثانيا لانه لم يمر عليها الزمان الكافى لظهور النجاح أو عدم النجاح فيها غير أن الذى بلغ اليه على بعد هذه الأعوام جاء مطابقا لما كنت اعتقده قبلا وهو : ان ماكان يقال من أن الاسراف داء فى الفلاحين لايدأى قول كثير المبالغة فان الأهالى الذين استدانوا المال بفائدة معتدلة ليزيدوا به ديونهم السابقة هم على ما أعتقد قلائل» اهـ

وفى الوقت الذى قامت فيه فكرة تأسيس البنك الزراعى توجهت الفكرة من جهة أخرى لتوليد ملكة الاقتصاد والتدبير فى الطبقة الصغرى من الامة ولتنظيم حال محلات التسليف على رهونات رحمة بالفقراء الذين هم من أهم عملائها فصدر أمر عال فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ يقضى بأن لايجوز انشاء بنك مالى لتسليف النقود على رهونات بغير

اذن الحكومة التى لها الحق فى تفتيش المحلات للتحقق من وجود عين الرهن ومن حالة الاشياء المرهونة وللتأكد من مراعاة الشروط التى قضى بها القانون أو أوجبتها الرخصة . وتقرر تأسيس صندوق توفير بالبوسطة فى أول مارس سنة ١٩٠١ بفائدة ٢,٥٪ واشترط أن لا يزيد ما يودعه الشخص الواحد فى السنة عن خمسين جنيها ولا يتجاوز مجموع وديعته ٢٠٠ ج .

قال اللورد كرومر فى تقريره سنة ١٩٠١ :

«قد بلغ مجموع المودع من أول مارس الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠١ ٨٧٠٠٠ جنيه أخذ منها ٣٩٠٠٠ جنيه وبقي للمودعين فى آخر السنة ٤٨٠٠٠ جنيه وبلغ مجموع الاشخاص المودعين ٦٧٤٠ منهم ٤١٩٧ من المصريين و ٢٥٤٣ من الاجانب وهم ١٢٧٤ ايطاليا و ٣٩٠ انجلترا و ٣٧ يونانيا و ٢٢٧ فرنساويا و ١٤٥ نمساويا و ٤٨ ألمانيا والباقيون من شعوب مختلفة»

«وبالاجمالى أرى أن هذه التجربة بلغت ما ينتظر لها من النجاح ولكن يظهر من مراجعة جدول المودعين أن سكان الارياف على وجه العموم لم ينتهزوا بعد هذه الفرصة لتثمين مالهم بهذا المشروع النافع الذى اعدته لهم الحكومة ولعل السبب فى ذلك أن وجود صناديق التوفير لم يعلم بعد عند عموم الاهالى وربما كان السبب الاعظم فى ذلك أن المسلمين على وجه العموم يأبون تثمين أموالهم بمثل هذه الطريقة فان ٣٩٠ مودعا منهم أبوا فى العام الماضى أن يأخذوا فائدة المال الذى أودعوه . أما كثرة المودعين من الايطاليين فسببها أن الخواجات ايرد استخدموا كثيرين منهم لاعمال الخزان فى اسيوط واصوان»

بعد أن مهد اللورد السبيل لانشاء بنك زراعى تقدم للحكومة مشروع من البنك الاهلى والسير ارنست كاسل والخواجات أجيون وأولاده وقطاوى ومنشه وسالفاجو وزدفوداكي بتأسيس بنك زراعى لتسليف الفلاحين ما يلزمهم من المال وقدموا نظامنامة البنك المذكور فصدر الامر العالى فى ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ باعتمادها

وهذه هى أهم نصوص النظامنامة المذكورة بعد مداخل عليها من التعديلات لحد الآن :

(المادة الثالثة)

ان مدة امتياز الشركة خمسون عاماً تبتدئ من أول يونيو سنة ١٩٠٢

(المادة الرابعة)

ان الغرض الوحيد للبنك الزراعى المصرى هو أن يسلف صغار الفلاحين على الشروط الآتية :

(١) سلفيات لاتزيد الواحدة منها عن ٥٠٠ جنيه تدفع فى مدة عشرين سنة ونصف على الاكثر . وهذه السلفيات تكون مضمونة برهن أول على أطيان تبلغ قيمتها ضعف المال المسلف على الاقل

(٢) سلفيات قيمة الواحدة منها لاتزيد عن ٢٠ جنيهاً تدفع فى مدة ١٥ شهراً على الاكثر

أما فائدة السلفيات فلا تتجاوز ٩ فى المئة فى السنة ولا يمكن فى أى حال من الاحوال أن تزيد عن الحد الاقصى للسعر الجائز قانوناً

واذا ظهر فى آخر أية سنة مالية للبنك أن السلفيات التى عقدت مع الفلاحين على الشروط المتقدمة زادت عن سبعة ملايين من الجنيهات يصير تخفيض السعر الأقصى للفائدة عن السلفيات الجديدة وعن المبالغ الباقية من القديمة الى ٨ فى المئة عن كل سنة من ابتداء السنة المالية التالية

ويكون تحصيل الاموال المسلفة بواسطة صيارف القرى ، ويدفع البنك لهؤلاء الصيارف عمولة قدرها نصف فى المئة عن المبالغ المتحصلة ، ويدفع أيضاً الى نظارة المالية نفقات العمال الذين يستخدمون خاصة لاعمال البنك

(المادة الخامسة)

يكون للشركة رأس مال قدره ٣٧٤.٠٠٠ ر. ج. جنيه انجليزى منها ٢٠٠.٠٠٠ ر. ج. ٢٤٨.٠٠٠ جنيه تقسم على ٤٩٦.٠٠٠ سهم عادى قيمة الواحد منها خمسة جنيهات . ومنها ١٢٥.٠٠٠ ر. ج. ١٢٥.٠٠٠ جنيه تقسم على ١٢٥.٠٠٠ سهم ممتاز بفائدة ٤ فى المئة ، قيمة السهم منها عشرة جنيهات . ومنها ١٠.٠٠٠ ر. ج. ١٠.٠٠٠ جنيه تقسم على ٢.٠٠٠ حصة تأسيس قيمة الواحدة خمسة جنيهات . ومجلس الادارة هو الذى يعين المبالغ التى تطلب من أصل أثمان الأسهم

لا يمكن زيادة رأس المال المذكور أعلاه الا بعد موافقة الحكومة

ولا يجوز أن يزيد ثمن الأسهم العادية التي تصدر لزيادة رأس المال بأقل من السعر الاصلى (خمسة جنيهات) . ويكون لحملة الاسهم العادية التي صدرت من قبل حق الأفضلية على غيرهم فى الاكتتاب للأسهم الجديدة مع مراعاة النسبة بين أعداد أسهمهم . ومجلس الادارة هو الذى يعين شروط ذلك وكيفيته

ولا يجوز أن تصدر حصص تأسيس جديدة

يحق لمجلس الادارة أن يصدر سندات بموافقة الحكومة على الشروط التي يراها موافقة حتى مبلغ ٦٥٧.٠٠٠ ر. جنيه . بما فيها السندات التي يكون سبق اصدارها

(المادة الخامسة عشرة)

يتولى ادارة الشركة مجلس مؤلف من محافظ البنك الاهلى المصرى بصفة رئيس ومن سبعة أعضاء ثلاثة منهم ينتخبون من أعضاء مجلس ادارة البنك المذكور

وتؤلف لجنة خاصة من ثلاثة أو أربعة على الأكثر من هؤلاء الأعضاء ويكون مركزها فى لندن . أما مجلس الادارة فيكون مركزه فى القاهرة . غير أنه يجوز للرئيس أن يعقد المجلس فى لندن بطريقة استثنائية اذا اقتضت مصلحة البنك ذلك . والمجلس يوقف لجنة لندن على أشغال البنك فى كل أسبوع ويستطلع رأيها ويحسب أصوات أعضائها فيما يلى :

(١) اذا أراد أن يطلب قسماً من ثمن الأسهم . أو أن يقترح زيادة رأس المال أو أن يوزع أسهماً جديدة لايحق لحملة الأسهم أن يكتبوا بها . أو لم يقبلوا الاكتتاب بها

(٢) عند تعيين المواضيع التي تعرض على الجمعية العمومية أو عند مايراد دعوة جمعية عمومية غير عادية أو اقتراح تعديلات فى قانون البنك

(٣) عند الموافقة على الحسابات النهائية التي يجب تقديمها فى كل عام للجمعية العمومية

(٤) حين يراد تصفية الشركة أو حلها

(٥) فى كل مسألة تتعلق بزيادة رأس المال أو باصدار سندات أو بشروط تلك الزيادة أو شروط اصدار السندات وتوزيعها

(٦) كلما طلب رئيس مجلس الادارة مداخله اللجنة المذكورة

(المادة السادسة والعشرون)

ان مندوبى الحكومة الذين تنتدبهم نظارة المالية لدى البنك الاهلى هم الذين يراقبون بتدقيق تنفيذ قانون البنك الزراعى . ويجوز لهؤلاء المندوبين فى كل وقت أن يفحصوا حسابات البنك ويحضرُوا جلسات مجلس الادارة برأى استشارى . وعليهم اذا وقفوا على شئ مخالف لقانون البنك أن يرسلوا ملحوظاتهم كتابة الى المجلس ، واذا كان المجلس لايعتد بها يقدمون حالا تقريراً فى هذا الشأن الى ناظر المالية

(المادة الاربعون)

(١) الفوائد المتحصلة فعلا فى السنة

(٢) مبلغ السلفيات المستحقة أو الاقساط التى استحققت فى السنوات الماضية وقبضت فعلا فى أثناء السنة الجارية ، ماعدا الذى سيذكر فى آخر المادة الواحدة والاربعين

غير أنه يسقط من الايرادات المتقدمة الذكر أولاً جميع نفقات الشركة ثانياً قيمة السلفيات المستحقة أو الاقساط التى استحققت على هذه السلفيات ولم تتحصل فعلا فى بحر السنة والباقى هو الربح الصافى الذى يؤخذ منه على الترتيب الاتى المبالغ الموضحة ادناه :

(١) فائدة السندات

(٢) للاحتياطى خمسة فى المئة من الفوائد المقبوضة فعلاً فى كل عام . واذا كانت هذه الفوائد تزيد عن ٢٢٥٠٠ جنيه فيضاف الى المأخوذ اثنان فى المدة من الزيادة . ولما كان مبلغ ال ٢٢٥٠٠ الجنية المذكور مبنياً على معدل الفائدة الحالية وقدرها تسعة فى المئة ، فعند انقاص الفائدة المذكورة ينقص المبلغ بنسبة ذلك

وإذا كانت الفوائد التى تدفعها الشركة عن سنداتھا تقل عن أربعة فى المئة كل عام فان الفرق يضاف الى المال الاحتياطى

وإذا كانت السندات تصدر بقيمة أقل من قيمتها الاسمية فيعمل حساب الفرق الذى تحمله الشركة وتدفعه فى مدة استهلاك السندات - فى تقدير حساب سعر الفائدة المتقدم ذكره

ويشتري بالمبالغ التى تضاف الى المال الاحتياطى قراطيس مالية بموافقة الحكومة ، وتضاف فوائدها الى الاحتياطى أيضاً

أما الأرباح الباقية فيؤخذ منها أولاً فائدة الاسهم الممتازة ان كانت موجودة . ثم يعطى للبنك الأهلى نظير قيامه بأعمال البنك الزراعى المالية خمسة فى المائة مما يخص أرباح مبلغ سبعة ملايين جنية مستعمل فى التسليف واثنان ونصف مما يخص المستعمل فيه زيادة عن السبعة ملايين . ثم يقسم الباقى مناصفة بين الاسهم العادية وحص التأسيس . الخ

(المادة الحادية والأربعون)

فى أى سنة من السنين الخمسين اذا كانت الفوائد المتحصلة فى السنة والمبالغ المتحصلة من السلفيات المستحقة أو من الاقساط المتأخرة من السنوات الماضية لا تكفى . أولاً - لسداد جميع مصروفات السنة ولتغطية قيمة السلفيات أو الاقساط التى استحققت ولم تحصل فعلاً فى بحر السنة . ثانياً - لابقاء ربح صافى بقدر ٣ فى المئة عن المبالغ التى سلفت للفلاحين تؤخذ الكمالة من المال الاحتياطى . وإذا كان الاحتياطى لا يكفى لذلك فان الحكومة تدفع - بصفة اعانة - المال اللازم لسد ذاك العجز فى ١٥ فبراير على الاكثر من كل عام

أما اذا أخذ المبلغ المطلوب من المال الاحتياطى دون سواء فان المبلغ الذى أخذ منه يرجع اليه اذا كان البنك يقبض فى السنوات التالية ماتأخر له من السلفيات والاقساط المستحقة التى لم تدفع فى خلال السنة التى وقع فيها ذاك العجز

أما اذا كانت الحكومة قد دفعت هى أيضاً مبلغاً من المال الى الشركة لسد العجز المتقدم الذكر فان ماتدفعه يرجع اليها اذا حصل البنك السلفيات والاموال المستحقة فى

السنوات التالية . كما أن المبلغ الذى أخذ من الاحتياطى يرجع اليه أيضاً . ومال الحكومة يرجع عندئذ قبل ارجاع المال المأخوذ من الاحتياطى

قال اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٢ ما يأتى :

«قلت فى تقريرى السنوى الماضى أن البنك الاهلى المصرى سلف الفلاحين نخو الاربعمئة ألف جنيه مبالغ صغيرة وأنه لا ينتظر من مديرى البنك أن يقيدوا مبلغاً آخر من رأس ماله فى مشروع مثل هذا . وعند كتابة ذلك التقرير كانت ترد على البنك طلبات أخرى من هذا القبيل ولحل هذا المشكل وقتياً دفعت الحكومة ٢٥٠٠٠ جنيه الى البنك . على أن تسليف مبالغ صغيرة مثل هذه من اختصاص البنوك العقارية لا البنوك الاعتيادية وزد على ذلك أنه ظهر بعد التجربة الطويلة أن النظام الجديد الذى اتبع فى مصر منذ سنوات قليلة خرج من دور التجربة والامتحان وأنه صار يجوز التعويل على نظام أبقى من النظام الذى اتبع قبلاً»

«وعليه جرت المداولات فى هذا الشأن وكانت النتيجة أنه أنشئ فى غرة يونيو سنة ١٩٠٢ بنك زراعى تحت نظر البنك الاهلى فأحيلت اليه جميع السلف التى للبنك الاهلى وجعل عمله الوحيد تسليف النقود للفلاحين بمقادير صغيرة وجعل رأس ماله ٢٥٠٠٠ ر. ٢٥٠٠٠ جنيه انجليزى منها ١٢٥٠٠٠ جنيه دفعت الى الآن وقد ضمنت له الحكومة فائدة ٣٪ وتقرر أن تخفض الفائدة التى كانت تؤخذ من الفلاحين من ١٠ الى ٩ فى المائة»

«وهذا بيان السلف التى عقدت فى السنة الماضية : سلف البنك ٣٤٥٣٢ سلفة سنة ١٩٠٢ اجلها ١٥ شهر ومجموعها ٢٠٢٩٤٢ جنيه منها ١٩٧٨٥ سلفة الواحدة أقل من ٥ جنيه و ٦٨٠٧ الواحدة بين ١٠ و ١٠٥ جنيه و ٦٩٤٠ الواحدة بين ١٠ و ٢٠ جنيه»

«أما عدد السلف التى تدفع الى البنك فى خمسة أقساط سنوية فقد بلغ ٢٠٣٤١ مجموعها ٧٤٨٨٧٨ جنيهها منها ٨٥١٣ سلفة الواحدة أقل من ٢٠ جنيه ومعظم السلف الباقية الواحدة منها أقل من ١٠٠ جنيه وأكبر سلفة بلغت ٣٠٠ جنيه»

«وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٢ كان عدد السلف التى للبنك ٤٦٥٧٢ مجموعها

٢٠٨٢٠ ر. ٢٠٨٢٠ جنيه يقابله ٤٠٢٠٠ ر. ٤٠٢٠٠ جنيه فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠١»

«وفى سنة ١٩٠٢ استحق للبنك ٣٠٥٠٠ جنيه عند ٣٥٨٨٤ مديون فدفعت كلها ماعدا ١٣٦٠ ولكن المنتظر ان بقية الحساب المستحقة فى آخر السنة تدفع قريبا»

«هذا وان أعمال البنك مقصورة على الوجه البحرى حيث أصبحت شائعة فى أماكن كثيرة منه أما الوجه القبلى فلم تدخل اليه الا قليلا وطلب السلف الصغيرة لايزال على ازدياد ولا ريب ان أهالى القطر له قدروا هذه المساعدة التى قدمت للفلاحين حق قدرها»
«والظاهر أن الخواطر توجهت فى بلاد أخرى الى النظام الذى اتبع فى مصر ومن جهة هذه المسألة المهمة بدليل كثرة المسائل التى وردت على فى هذا الموضوع . فاعتنم هذه الفرصة وأقول ان من أراد زيادة الايضاح عن النظام المصرى فليراجع تقاريرى السالفة عن مصر من سنة ١٨٩٩ الى العام الماضى»

«وأهم مايمتاز به النظام المصرى أنه وان تكن الادارة كلها فى يد البنك الا أن صيارفة الحكومة يجمعون الديون المستحقة من فائدة الاقساط السنوية»

«وهناك سببان فى نجاح النظام المصرى بعض النجاح : الواحد انه وان يكن عمل الحكومة خيرا أى انها انما أرادت أن تنفع فريقا كبيرا ومهما من الأهالى الا أن المشروع لم يبن على أساس الصدقات بل بالضد من ذلك انما بنى على أساس تجارى محض . وقد كانت الصعوبة فى بادئ الامر اقناع المساهمين فى دفع رأس المال بأن المشروع مفيد لهم ماليا ولكن هذه الصعوبة زالت بالتجربة العملية فزالت معها معظم العثرات فى سبيل النجاح»

«والثانى أن مراقبة هذا النظام وكلت الى وكلاء منتخين من الانكليز فأظهروا الكفاءة والتيقظ والامانة فى العمل»

«هذا وانى أريد بقولى أن المشروع نجح بعض النجاح فى مصر أن الفلاحين راغبون فى عقد السلف بموجب النظام الجديد وان الترتيبات لعقد السلف واستيفائها وفتم بالمقصود . وقبل القول ان هذا النظام نجح نجاحا تاما لابد من التحقق أن الفلاحين لم يغتنموا فرصة هذا التحسين فى قلة فوائد الدين التى تؤخذ منهم لعقد ديون جديدة بفوائد فاحشة ولا بد من مرور زمن طويل قبل الجزم بشئ فى هذا الأمر على أن التقارير

التى وردت علىّ بهذا الصدد مرضية والفلاحون كما قلت مرارا أقل اسرافا على الغالب مما كان يظن قبلا» اهـ

وجاء فى التقرير المذكور عن حركة صناديق التوفير فى البوستة مايتى :

«قلت فى تقريرى الماضى أنه قر القرار فى ربيع سنة ١٩٠١ على تجربة صناديق التوفير فى بوسطة مصر فبلغ عدد المودعين ٦٧٤٠ شخصا فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠١ وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٢ بلغ عددهم ١٣٢٩٥ منهم ٨٦٦٣ من الوطنيين والباقي وعددهم ٤٦٣٢ من أمم كثيرة وخصوصا الايطاليين»

«وقد زاد مبلغ المال المودع فى السنة الماضية من ٣٨٠٠٠ جنيه الى ٨٦٠٠٠ ج . ويقال بالاجمال ان النتيجة حسنة ولكن سكان الأرياف عموما لم يظهروا ميلا الى الاستفادة من صناديق التوفير اهـ»

وهاك ماجاء فى تقريره عن سنة ١٩٠٣ عن البنك الزراعى وديون الفلاحين وصناديق التوفير فقال عن ديون الفلاحين مايتى :

«فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٢ بلغ عدد السلف ٤٦٥٧٢ جنيه ومجموعها ٢٠٨٠٠٠ جنيه»

«وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٣ بلغ مجموع السلف ٢١٨٦٧٤٦ جنيه وعدد المستفيدين ٧٨٩١١ وهاك تفصيلها»

عدد

٧٥٩

سلف من جنيه فما دون

٥٩٦٣

» » » الى ٥

عدد

٦٤٣٤

سلف من ٥ جنيه الى ٢٠

٥٣٤٨١

» » ٢٠ الى ٥٠

٧٩٢٨

» » ٥٠ الى ١٠٠

» ١٠٠ » ١٥٠ » ٢٣٥٩

» ١٥٠ » ٣٠٠ » ١٩٨٧

المجموع ٧٨٩١١

«ومتوسط السلفة ١٤٧٢٧ جنيه»

«وسيضاف الى رأس مال البنك مبلغ ٢٥٠٠٠٠ ج فيتمكن من توسيع دائرة أشغاله ومما قاله عن حالة الفلاحين ما يأتى :

«ومما هو خليك بالذكر أنه الى الآن لم ينظر فى علاقة المستأجرين» بالمالكين لأنه لم تعرض مسائل ذات شأن بينهما على أن المناظرة بين المستأجرين أنفسهم موجودة فى بعض الجهات الكثيرة السكان وقد بدت طلائع المضار التى تنتج غالبا عن غياب أصحاب الاطيان عن أطيانهم . وفى مصر كثيرون من أرباب الأطيان الماهرين وفيها آخرون بالجهد يصلحون لاستخدام الحقوق التى يخولهم اياها القانون فى الوقت الحاضر . ولما كان ازدحام السكان أخذوا فى الازدياد فليس بعيدا أن يوجه الاهتمام الى وضع قوانين تضمن حقوق المؤجر والمستأجر لكى تدور العلاقات التى بين أرباب الاطيان والمستأجرين على محور قانونى . فماذا ينبغى أن تكون سياسة الحكومة على وجه الاجمال فى أحوال كهذه وبالنظر الى المصاعب التى يمكن أن تحول فى المستقبل دون اجراء هذا الأمر؟»

«وفى ظنى أن الجواب الاول عن هذا السؤال واضح كل الوضوح فكل مايمكن فعله ينبغى أن يفعل لصيانة صغار المالكين وتكثير عددهم من غير أن يعطوا حقوقا ليست لغيرهم . وقد كانت مساعى الحكومة مبذولة منذ عدة سنين فى تحقيق هذه الغاية فتخفيف الضرائب وزيادة وسائل الخصب بتحسين نظام الرى وانشاء البنك الزراعى وصناديق التوفير فى البوستان وتجزئة أراضى الحكومة لتباع قطعاً صغيرة وتقسيم أثمانها أقساطاً صغيرة سنوية والتساهل فى الضرائب الموضوعة على الاطيان التى تروى بعض الرى والغاء الدخولية الذى زاد الطلب على المحصولات الزراعية وابطال رسوم الملاحة لى سهل نقل المحصولات بأجرة معتدلة الى

أقرب الأسواق والغاء رسوم الكبارى - هذه كلها وغيرها من الوسائط اتخذت لهذا الغرض عينه وقد نجحت نجاحا لا ريب فيه حتى ان هذا الفريق من الفلاحين حافظ على ماعنده من الأطنان وأظهر دليلا على ازدياده . على أنه يصعب تقديم برهان قاطع على صحة هذا الأمر»

ومما قاله عن صناديق التوفير فى البوستة ما يأتى :

«فى الجدول الآتى بيان عدد الذين أودعوا مالا فى صناديق التوفير بالبوسطة ومقدار المال الذى أودعوه حتى ٣١ ديسمبر من كل سنة منذ وضع هذا النظام فى شهر مارس سنة ١٩٠١»

التاريخ	عدد المودعين	مقدار المال
٣١ ديسمبر سنة ١٩٠١	٦٧٤٠	٤٨٠٠٠ ج
٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٢	١٣٢٩٥	٨٦٠٠٠ ج
٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٣	٢٠١٩٩	١٣٠٨٤٢ ج

«فيظهر من هذا الجدول أن عدد المودعين ومقدار المودع زاد زيادة مطردة وان كانا

لا يزالان قليلين»

«ومما يهم ذكره بيان أجناس المودعين وحرفهم التى يحترفونها فأقول : ان ٥٦٢٦ نفسا من الذين أودعوا مالا فى صناديق البوستة فى السنة الماضية هم من الأوربيين (ومعظمهم من الايطاليين واليونان) و ١٣٦٧٣ نفسا من الوطنيين وأما حرفهم فان نحو ٤١٧٦ نفسا منهم من مستخدمى الحكومة و ٣٠٣٩ من كتاب المحلات التجارية ولا حاجة الى تعداد حرف الباقين وانما نقول ان مما يسر ذكره ان ١٨١٦ نفسا من المودعين هم أولاد دون سن البلوغ وهذا يدل على أن الوالدين يستخدمون صناديق التوفير ولو قليلا لفائدة أولادهم فى المستقبل»

«ولكن مما يسوء ذكره فى الاحصاء المشار اليه أن ١٣٩ نفسا فقط من الذين أودعوا المال يشتغلون بالزراعة وذلك يدل صريحا على أن الفلاحين لا ينتفعون من صناديق التوفير حتى الآن . وبعض السبب فى ذلك عدم ثقتهم بهذا النظام على أن معظم السبب

- على الأصح - أن نظام ايداع الاموال فى الصناديق لم يشتهر فى البلاد كلها بعد ثم أن رفض نحو ٣١٩٥ نفسا من المسلمين لأخذ فائدة على أموالهم منذ مارس سنة ١٩٠١ يدل على أن الخوف من خرق حرمة الشريعة الاسلامية يأخذ فائدة معينة شائع فى البلاد»

«ومن خير الأمور أن يرغب الفلاحون فى ايداع ما يوفرونه من الأموال فى صناديق التوفير فان فى البلاد مقدارا عظيما من الذهب فقد زادت وارداته على صادراته . ١٢٤١٦٦ ج فى السنوات الخمس الماضية ولا ريب أن قسما كبيرا منه مخزون مبالغ صغيرة»

«ومما يجب ذكره أن وجود المال مخزونا يجرى على ارتكاب السرقات فى القرى خصوصا . وعليه يستصوب السعى فى تداول الايدى له وتثمينه فضلا عن أن المبادئ الاقتصادية تقضى بذلك»

«وبناء عليه عدل قانون صناديق التوفير بعد مشاوره فضيلة المفتى وغيره من علماء الشريعة وصيغ فى قالب يؤمل أن يزيل من عقول المسلمين كل ريب فى جواز ايداع أموالهم فى صناديق التوفير وقد أخذت جميع التدابير اللازمة لا لبلاغ الأمر لمسامع الفلاحين ولا يعلم ما اذا كان المال المودع فى صناديق التوفير يزيد أولا ولكن السعى فى بلوغ هذه الغاية محمود ومشكور»

قال عن البنك الزراعى ما يأتى :

«وسع البنك الزراعى نطاق أعماله كثيرا فى السنة الماضية بحيث يصح أن يقال أن أشغاله الآن تعم القطر المصرى كله وقد بلغ عدد السلفيات التى سلفها فى السنة الماضية ٢٧٧٥٣ مما لا تزيد قيمته عن ٢٠ ج و ٦٤٣٥٠ مما تختلف قيمته من ٢٠ جنيه الى ٥٠٠ فبلغ عدد سلفياته كلها ١١٢١٠٣ وكان كثير منها لشراء مواش بدلا من التى أهلكها الطاعون»

«وهاك ما كان له من السلفيات فى آخر سنة ١٩٠٤»

عدد	
١٠٦٠	من ٥٠ قرش الى ج م ١
٦٧٧٦	» ١ ج » » ٥
٩٦٦٢	» ٥ » » ٢٠
٩٦٢٣٤	» ٢٠ » » ٥٠
١٣٢٠٧	» ٥٠ » » ١٠٠
٣٩٣٤	» ١٠٠ » » ١٥٠
٣٣٣٤	» ١٥٠ » » ٥٠٠
١٣٤٢٠٧	الجملة

«وكانت قيمة السلفيات ٤٠٠٥٥٦٩، ج فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٤ وقيمتها الآن (٣١ يناير سنة ١٩٠٥) ٣٤٦٥٠٠، ج ولما كان رأس المال ٥٠٠٠٠٠ ج فقط وجب أن يزداد قريبا وبلغ المتأخر للبنك من أصل وفائدة ٢٧٧١٨ ج سنة ١٩٠٤ وذلك نحو ٣٪ مما استحق تحصيله فحصل نحو ثلث هذا المتأخر فى شهر يناير»

وهاك ماقال عن صناديق التوفير فى السنة المذكورة :

«بقى كثيرون من المسلمين لهذا العهد فى ريب مما اذا كانت الشريعة الغراء تجيز لهم أن يودعوا مالهم فى صناديق التوفير ولذلك لم يودع أموالهم فيهم الا قليلون منهم وكان كثيرون من هؤلاء القليلين يأبون أن يقبضوا ريع مالها هذا (توهما منهم انه ربا محرم) فلدفع هذا الوهم سن قانون فى ذلك بعد مشاورة مفتى الديار المصرية والثقة الأعلام من علماء الاسلام وصدر القانون فى ١٥ مارس سنة ١٩٠٤ مزيلا لكل ريبة وشبهة من نفوس المسلمين فى جواز وضعهم مالهم فى صناديق التوفير^(١). فأثر ذلك بعض التأثير لان عدد المسلمين بلغ فى آخر السنة الماضية ١٢٩٤٥ نفساً من ٢٩١٥١ نفساً أودعوا أموالهم فى

(١) وهذه أهم نصوص هذا القانون :

(المادة الاولى)

رخص لمصلحة البوستان قبول مبالغ تودع لديها على شروط مخصوصة

ويجب عليها فى هذه الحالة ان تقدم للمودع استمارة مطبوعة لامضاءها منه مشتملة على ما يأتى :-

أولا توكيل المودع لمدير عموم البوستان توكيلا عاما باستعمال مادفعه فى الطرق الجائزة شرعا الخالية عن معاملة الربا بوجه من الوجوه

صناديق التوفير ومما يحسن ذكره انه كان من جملة هؤلاء المسلمين ٩٤ شيخا عالما وهؤلاء لم يكونوا ليودعوا درهما فيها لو كان في ايداعها أدنى مظنة بأنهم يفعلون ما لاتحل الشريعة الاسلامية فعله»

«وعليه يقال ان العقدة الدينية انحلت في هذه المسألة ولكن الحاجة باقية الى ترغيب الناس في هذا النظام وتشويقهم اليه»

«نعم أن متوسط عدد المودعين الشهري زاد من ٥٧٥ سنة ١٩٠٣ الى ٨٢٠ سنة ١٩٠٤ وأن مجموع عددهم زاد من ٢٠١٩٣ في آخر سنة ١٩٠٣ إلى ٢٩١٥١ في آخر سنة ١٩٠٤ وأن رصيد حساب الأموال المودعة كان ١٣٠٨٤٢ في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٣ فأصبح ١٨٣٣٢٦ ج»

= ثانيا إذن المودع لمدير عموم البوستة بأن يخلط ماله المدفوع منه بمال غيره من المودعين ثالثا قبول المودع بالاشتراك مع باقى أرباب الأموال المدفوعة فى الربح بقدر ما يقابل ما دفعه (المادة الثانية)

تضمن الحكومة رد جميع المبالغ المدفوعة وما يخصها من الحصص فى الربح والحصص فى الربح تكون بواقع ما يصيب المودع من المكاسب على نسبة المبالغ المدفوعة منه وكسورا الجنيه تعتبر وديعه لا يحسب لها حصه فى الربح والحصص فى الربح لا تزيد عن جزء من اربعين من رأس المال قط وتبقى الزيادة أن وجدت حقا مكتسبا لمصلحة البوستة نظير الاتعاب والمصاريف

(المادة الثالثة)

المبالغ المودعة فى اثناء الشهر تبقى وديعه ولا حظ لها فى الربح الا من اول يوم من الشهر التالى لشهر الايداع وكذلك المبالغ المستردة فى بحر احد الاشهر لاحظ لها من الربح اعتبارا من اول الشهر الذى وقع فيه الاسترداد وفى ٣١ ديسمبر من كل سنة تضاف حصص الربح المستحقة على رأس المال ويحسب لها ربح ايضا ويصرف النظر عما يكون من كسور العشرة المليمات فى مجموع حصص الربح المستحقة من هذا القبيل

(المادة الرابعة)

تعطى مصلحة البوستة مجانا لصاحب الشأن دفترا صغيرا تقيد فيه مايدفع من المبالغ ومايسترد منها ومبالغ الربح المستحقة

ولا يجوز لاي شخص كان ان يكون بيده اكثر من دفتر واحد

(المادة السادسة)

لا يجوز أن تقبل أى دفعة أقل من ٥٠ مليما ولا أن تشتمل كسور عشرة مليمات

«ولكن ٨٨٧٨ نفساً من ال ٢٩١٥١ نفساً الذين كانوا مودعين أموالهم فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٤ كانوا من الأجانب وأكثرهم ايطاليون ويونانيون وكان ١٥٢٤٢ نفساً منهم مسيحيين ثم انه من بين هؤلاء كلهم لم يكن غير ٢٣٥ نفساً يشتغلون بالزراعة . فيتضح من ذلك جلياً ان جمهور الاهالى لم ينتبه بعد الى فائدة هذا النظام فيحسن ترغيبهم فيها بكل واسطة فى الامكان اذ لابد أن يكون فى البلاد أموال كثيرة مذخورة . فقد ذكرت فى تقريرى السنوى الأخير ان الوارد من الذهب على مصر فى السنوات الخمس السابقة زاد عن الصادر منها بمقدار ١٢٤١٦٦٠ ج وأقول الآن ان الوارد من الذهب زاد عن الصادر منه فى سنة ١٩٠٤ بمقدار ٤٢٨٧٠٠٠ ج فالمصلحة العمومية تقتضى اخراج هذه النقود من مدافنها حتى يتداولها الناس وذلك علاوة على وجوب الترغيب فى صناديق التوفير وشد أزرها»

«وعلى ذلك دبرت بعض التدابير التى تأول الى قضاء المراد»

«فأولاً - صدرت الأوامر المكررة الى رجال الحكومة المحلية بأن يفرغوا طاقتهم فى تحويل انتباه أهالى الأرياف الى صناديق التوفير وفوائدها ولكن من دون أن يشددوا عليهم تشديداً زائداً فى ذلك لأن هذا ما يخشى شره دائماً متى تولى تنفيذ أوامر الحكومة فى مصر موظفون لا تقف غيرتهم عند حد الاعتدال»

(المادة السابعة)

كل مبلغ يسترد لايجوز أن يكون اقل من ٥٠ مليماً ولا ان تشتمل كسور عشرية مليمات

(المادة الثامنة)

لايجوز أن يزيد مجموع المبالغ المودعة من شخص واحد على خمسين جنيهاً مصرياً فى السنة ولا على مائتى جنيه مصرى فى عدة سنوات وذلك بخلاف حصص الربح المستحقة

(المادة التاسعة)

يسوغ لأصحاب الشأن استرداد كل المبالغ المودعة أو بعضها فى أى وقت كان

(المادة العاشرة)

لايجوز لمستخدمى مصلحة البوستة اعطاء أى استعمال كان للغير عن المبالغ المودعة إلا اذا كان الطلب من السلطة القضائية .

«وثانيا - زيد عدد مكاتب البوسطة التى فيها صناديق توفير حتى صار ١٠١»

«وثالثا - طلب من الدول أن تصادق على قانون شبيه بما فى إيطاليا والنمسا والمجر لمنع المدانين من القاء الحجز على مافى صناديق التوفير»
«والمأمول بل المنتظر ان هذه الأمور الثلاثة ولاسيما الأخير منها تنتج نتائج حسنة على توالى الأيام»

«هذا وفى أول يناير سنة ١٩٠٤ خفض مبلغ مايجوز ايداعه أول مرة الى ٢٠ قرش ثم ان مدير عموم البوسطة الذى يهتم بهذه المسألة أعظم اهتمام أدخل نظاماً جديداً يقصد به الأولاد الصغار خصوصاً وهو يقوم بالصاق طوابع بوسطة قيمة كل منها ٥ ملليمات على تذكرة من تذاكر البوسطة حتى يصير عدد الطوابع عشرة ثم تودع فى صندوق التوفير اهـ»
وقال فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ ما يأتى :

«وقد زاد عدد الذين يودعون أموالهم فى صناديق التوفير فى البوسطة زيادة تذكر فى السنة الماضية فقد كان عددهم ٢٩١٥٢ نفساً فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٤ فبلغ ٤٣٤٢٤ نفساً فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥ منهم ٣١٤١١ من المصريين و ٢٢. ١٢٠ من الاجانب وخصوصاً الايطاليين واليونانيين وبلغ مجموع المال المودع ٢٣٦٤٢٠ ج فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥»

«ويرجع ان القانون الذى وضع حديثاً ومآله انه لايجوز توقيع الحجز على الأموال المودعة فى صناديق التوفير ايفاء للديون يزداد الناس اقبالاً لابداع أموالهم فيها»

«وفى غرة يناير سنة ١٩٠٥ فتحت صناديق التوفير للأولاد فبلغ عدد المودعين الآن ٢٦٤٥ ولدًا منهم ١١١٨ ولدًا فى مدارس الحكومة و ١٥٢٧ فى غيرها»

جاء فى آخر تقرير له عن سنة ١٩٠٦ ما يأتى عن البنك الزراعى :

«قبلت الحكومة المصرية فى خلال السنة الماضية أن تضمن سندات بقيمة ٦٥٧.٠٠٠ جنيه يصدرها البنك الزراعى بفائدة ٣.٥٪ منها ما قيمته ٢٥٠.٠٠٠ ج . بدلا من السندات الموجودة بهذه القيمة ولم تضمنها الحكومة والباقي من القيمة وهو ٤٠٧.٠٠٠ ج . أصدر منه ما قيمته ١٥٧.٠٠٠ ج . بالثمن الأصلي فى ابريل سنة ١٩٠٥ وبقي اصدار سندات أخرى بقيمة ٢٥٠.٠٠٠ ج .»

«وفى ديسمبر سنة ١٩٠٦ خير حاملو السندات التى قيمتها ٢٥٠.٠٠٠ ج ولم تضمنها الحكومة أن يستبدلوها بسندات من التى ضمنتها الحكومة بعد دفع ٦٪ فلم يختر ذلك سوى حملة ما قيمته ١٥٠.٠٠٠ جنيه من تلك السندات . فدخل على البنك من ذلك ٩ آلاف جنيهه وأضيفت الى ماله الاحتياطى»

«وقد عقد البنك السنة الماضية ٨٩٤٢٩ سلفة بقيمة ٣٤٦٦٧٣٦ ج . مقابل ١٠٦٣٧٣ سلفية بقيمته ٢٨٦٤٥١٥ ج . سنة ١٩٠٥ ومن هذه السلفيات ٣٦٦٢١ سلفية من فئة (أ) أى سلفيات تصدر بلا رهن مقابل وصولات بخمسين قرشاً الى ٢٠ ج . والبقية وعددها ٥٢٨٠٨ سلفيات من فئة (ب) وهى سلفيات معطاة برهن وتسدد بعد مدة معلومة من السنين ويختلف قدرها من ١٠ ج . الى ٥٠٠ ج . وبلغ متوسط قيمة السلفيات التى من فئة (ب) ٥٩٢ ج . يقابلها ٤٢١ ج . سنة ١٩٠٥ وسبب ذلك تغيير البنك لنظام السلفيات فى أواخر سنة ١٩٠٥ وجعلها مساوية لثلاثين ضعفاً من قيمة المال على الطين عوضاً من ٢٥ ضعفاً»

«وقد كان تحصيل مال الفائدة والاستهلاك جيداً فى خريف سنة ١٩٠٦ بسبب حسن موسم القطن وارتفاع الأسعار فحصل قبل آخر ديسمبر سنة ١٧٠٨٩١ ج . وهو كل ما يستحق عن السنة الا ٥٤٠٠ ج . فحصل ١٥٠٠ منها فى الأسابيع الثلاثة الاولى من يناير»

«وسدد ٢٦٢٥ سلفية من فئة (ب) بقيمة ١٧٨١١٢ ج . مقدماً السنة الماضية والارجح ان أكثرها سدد بأموال اقترضت من محلات أخرى بفائدة أقل من ٩٪»

«وخفض معدل الفائدة على السلفيات القديمة والجديدة التى يصدرها البنك من ٩ الى ٨٪ ابتداء من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ طبقاً للاتفاق المعقود مع الحكومة المصرية بأن تخفض الفائدة ١٪ بعد ما يزيد مجموع السلفيات عن ٧٠٠.٠٠٠ ج .»

وقال عن صناديق التوفير :

«بلغ مجموع المال المودع فى صناديق التوفير بالبوسطة ٢٣٦.٠٠ ج . فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وكان ٣٢٥.٠٠ ج فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ فتكون الزيادة فى السنة الماضية ٨٩.٠٠ ج وكان عدد المودعين ٤٣٤٢٤ نفساً فزاد أيضاً حتى بلغ ٥٩٠٨٤ نفساً منها

٤٣٨٧٧ من رعايا الحكومة المحلية والباقون وقدرهم ١٥٢٠٧ من أمم أجنبية مختلفة
جلهم إيطاليون أو يونانيون»

«وزاد أيضاً عدد الاولاد الذين يودعون المال بواسطة أوراق التمتع زيادة تذكر في
العام الماضى فبلغ ٤٢٢٥ نفساً فى ٣١ ديسمبر وقد قر الرأى على ارسال كاتب من كتاب
البوسطة مرتين فى الاسبوع الى المدارس الكبيرة فى مصر والاسكندرية لاستلام النقود
التي تكون قد توفرت عند الطلبة وذلك لرفع مشقة الذهاب الى مكتب البوسطة عنهم»

«وقد جرى تحسين عظيم فى مسألة صناديق التوفير فى العام الماضى وذلك انه وقع
اتفاق بين مصلحتى البوسطة فى مصر وانجلترا فحواه أنه يجوز تحويل الاموال التي تتوفر
فى صناديق البوسطة من كل من البلدين الى الأخرى وعمل بهذا الاتفاق من أول يناير
سنة ١٩٠٦ ثم جرى اتفاق آخر على هذا النمط مع مصلحة البوسطة فى إيطاليا وعمل به
من أول نوفمبر سنة ١٩٠٦»

وقال فى تقريره المذكور عن سنة ١٩٠٦ على مساعدة الحكومة للجمعية الزراعية
«قد أقرضت الحكومة الجمعية مئة ألف جنيه فى السنة الماضية بفائدة ٢٪ سنوياً
للقيام بالعمل وسلفتها هذه الأموال من سبتمبر الى ديسمبر»

«فاستخدمتها الجمعية كلها ثم استردتها وأرجعتها الى الحكومة . ولما كانت المبالغ
التي تحتاج اليها فى المستقبل عظيمة فقد أبلغتها الحكومة أنها لاتستطيع أن تقرضها
مبالغ أخرى وعليه أصبحت المسألة تجارية عادية . فانه لما كانت الحكومة تقرضها
المال بفائدة قليلة وهى توزع الأسمدة بربح ٢٪ فقط كان يستحيل على التجار أن يناظروها
أما فى المستقبل فالجمعية لاتستطيع القيام بتوزيع كل مايلزم كما كان فى الماضى
فيؤمل أن تحل التجار محلها تدريجاً وتبيع بأسعار رخيصة بحيث تستميل المزارعين الى
الحصول على مايلزمهم بواسطتها»

هذا أهم ماعملته الحكومة الى سنة ١٩٠٦ لتحسين حالة ديون الفلاحين مباشرة
بصرف النظر عن تخفيف الضرائب ورفع بعض الرسوم وتحسين طرق الري وتحويل الحياض
وغيرها - ولننظر فيما عمل فى باقى شؤوننا الحيوية كالصناعة والزراعة ومايتعلق بهما

وصف المرحوم على مبارك باشا فى كتابة «نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر» حال مصر حوالى سنة ١٨٧٩ من الوجهة الزراعية ومايتبعها من الصناعة وتربية المواشى وأبان اسباب عجز المحصول إذ ذاك وما يلزم عمله لمداواة ذلك قال :

«قد ثبت مما تقدم أن الزراعة قد انحطت عن الدرجة التى كان ينبغى أن ترقى اليها ولا بد لذلك من سبب اذ يستحيل وجود شئ أو عدمه الا عن علة توجب ذلك . فما هو السبب الذى أوجب انحطاط الزراعة؟ أترى هو شئ من قبل الطبيعة كنقص فى حرارة الشمس أو انقلاب فى حالة الجو أو اختلال فى مزاج الارض أو اختلاف فى طبيعة البذور . لا فان الاحوال الطبيعية لم تتغير ونواميسها لم تزل فالشمس هى هى والجوهر هو ونيلنا نيلنا وأرضنا أرضنا . أم هو أمر حدث عن آفات سماوية؟ كلا لا سماوية ولا أرضيه فقد وقى الله مصر شر ذلك كله . واذا لم يكن لا هذا ولا ذاك فهو لا ريب راجع الينا ونحن الذين سببناه وحينئذ يكون دائرا بين أمرين : سوء طرق الفلاحة واختلال أحوال الرى . وفى الواقع من تأمل فى الأقاليم البحرية يرى أن زراعة القطن عطلت تنبيل الأرض ولما توالى زراعة بها من غير مراعاة قوانين الفلاحة قد امتص قواها فأضعفها فلم يعد فى استعدادها أن تؤدى ما كانت تؤديه أولا»

«وفى الاقاليم القبلية خصوصا من أسيوط فما دونها الى بنى سويف يرى أن الارض قد منعت مايقوم بحاجاتها من ماء النيل وحرمت مواد طمية : وذلك أن التربة الابراهيمية قد قاطعت الترع التى كانت تسقى منها تلك الجهات فبطلت فائدتها وصارت الحياض هناك تروى من تصافى الحياض التى فوقها على أن تلك التصافى مع خلوها من مواد الطمى التى تكسب الارض جودة وخصباً لم تلبث بالارض زمناً يكفى ربيها ويدفع ظمأها بل ترسل من حوض الى حوض قبل الأوان الضرورى حتى ضعفت وقل استعدادها فكان كلا السببين ورثا لشئ واحد أوجب نقص الحاصلات الحالية وهو ضعف الارض ولعل الاصل فى ذلك هو سوء الادارة أو اهمال المصالح اذ كان من الممكن تدارك ذلك كأن تعمل سحارات مثلا تصل ما بين المهم من الترع الى قد قاطعتها الابراهيمية فتعود الى أصلها وتجربى بها المياة الحمراء فى زمن الفيضان فتستمد منها الاراضى مايقوم بحاجاتها من تلك المياة ثم فى الوقت الذى لا تكفى فيه مياة تلك الترع لرى الاراضى التى تستمد منها تكمل من الابراهيمية وكان يلزم لذلك اتخاذ عدة

قناطر فى المواقع الموافقة من هذه التربة على أن ذلك كله لا يزال ممكناً إنما يحتاج إلى توجه عناية الحكومة إلى اجرائها ومماثلها مما يترتب عليه احياء خصوبة الارض كما كانت أول . إذ علم بالتجارب التى أجريت فى سنة ١٢١٣ للوقوف على حالة الزراعة المصرية أنها كانت من أخصب الاراضى وأجودها حتى كان حاصل القمح بها يبلغ مقدار التقاوى خمسة عشر مرة إلى عشرين مرة وهو أكثر مما كان يبلغه حاصل ذلك الصنف فى بلاد فرنسا حينئذ إذ كان لا يبلغ الا مقدار التقاوى ست أو عشر مرات ومن ذلك ينت أن خصوبة أرض مصر كانت بقدر خصوبة أرض فرنسا مرتين أو ثلاثة فإن اعتبرت ما يحصل فى القطرين من التفاوت بين مصاريف الزراعة وما يتكلفه الفلاح بحسب ما بين طبيعة القطرين من التفاوت تكون خصوبة أرض مصر فى ذلك الوقت قدر خصوبة أرض فرنسا ثلاث مرات بالاقول فكان حاصل الفدان الواحد من أرض مصر قدر حاصل ثلاثة افدنة من ارض فرنسا أما الآن فقد تغيرت هذه النتيجة لان المزروع فى وقتنا هذا بأرض فرنسا من صنف القمح اثنين مليون هكتار أى عبارة عن أربعة مليون وثمانمائة ألف فدان بفداننا الآن»

«والمتحصل من القمح فيها ثلاثة عشر مليوناً من الأرباب وكسور ومتوسط ذلك لكل فدان أردبان وأربعة أخماس أردب وهو قريب من متوسط الفدان فى أرض مصر وذلك لا ريب مما يبعثنا على بذل الجد والاجتهاد فى اتخاذ الوسائل لاعادة خصوبة الارض كما كانت لترجع زراعتها إلى حالتها الأولى وليس ذلك الا بانتظام أحوال الرى وتوزيع المياه على قانون موافق ومناسب لنمو الحاصلات وتكثير الحيوان ومساعدة الانسان بالتدابير العلمية والعلمية فبواسطة ذلك يمكن فى عهد قريب أن يأخذ هذا القطر فى زيادة البركة والنمو لأن باشتراك أعمال الانسان مع جودة الطينة وطيب الهواء وانتظام احوال النيل تزداد خواص البقعة وتكثر حاصلات القطر عما هى الآن مرة أو مرتين فانه بتحسين أحوال الرى وتجديد الطمى تقوى الارض وتزداد قواها ومن استعمال الاسمدة الجيدة تتعادل حاصلات المديرىات ولا يكون بينها التفاوت الموجود الآن»

«لم ينحصر مافاتنا من المنافع فيما نقص من حاصلات الزراعة فقط بل اذا نظرنا إلى حالة الفلاحة الحالية من وجه آخر نراها قد أثرت فى التجارة والصناعة تأثيراً أوجب نقصاً ذا بال فى ثروة القطر العمومية وذلك أن أغلب الاصناف التى أهمل زرعها كان باعناً

عظيما على محاولة الصناعة وداعياً الى توسيع دائرة التجارة فذلك الكتان مثلاً قد كانت صناعة غزله ونسجه شاغلة أكثر من النصف من أهالى اسيوط والفيوم وبنى سويف والجيزة وروضة البحرين اذا كان يزرع منه ٥٧٣٩٧ سبعة وخمسون ألف فدان وثلاثمائة وسبعة وتسعون فداناً يبلغ حاصلها نحواً من ٢٨٦٩٨٥ قنطار ثم اذا دققنا النظر نرى تلك الحالة قد كانت أيضاً سبباً فى سوء تربية المواشى كما يأتى بيانه فى فصل على حدته ففاتتنا فوائد أكثر من أن تحصى نقدم منها الآن مايناسب المقام وهو ماكننا نستفيده من أصواف الغنم اذ كانت كالكتان ونحوه من دواعى الصناعة والتجارة فكانت صناعة غزلها ونسجها شاغلة عدداً عديداً من أهالى الاقاليم القبلية والوسطى وأهالى سمنود والمحلة الكبرى . وبالجملة قد كانت الحياكة على الاجمال شاغلة نحواً من أربعة وثلاثين ألف نول منها أربعة آلاف لأقمشة الصوف وستة آلاف لأقمشة القطن وباقيها لأقمشة الكتان فاذا فرضنا ان كل نول يستلزم اثنى عشر عاملاً اثنان من الرجال لنفس الحياكة وعشرة من أطفال ونساء للغزل لعلمنا ان تلك الصناعة كانت شاغلة من الناس نحواً من خمسمائة ألف على التقريب يتمتعون بما يجنونه من عمل أيديهم التى لم تخلق الا للعمل»

«وهذه الصناعة كانت أيضاً مستلزمة ولصنائع أخرى كالنجارة والحدادة وغيرهما مما يستدعيه عمل الأنوال والآلات وأنظر كم كانت تستلزم تلك الصنائع من العمال»

«وذلك كله كان موجبات التجارة إما فى مواد آلات الصنائع كالخشب والحديد ونحوهما وإما فى نفس المصنوع حتى ان التجارة فى أقمشة القطن كانت قد امتدت الى الخارج فكان يصدر من القطن سنوياً مقداراً وافراً من الاقمشة المتنوعة فلما قلت الأصواف بسوء تربية الماشية وأهمل الكتان فصار لا يزرع منه الا مايقرب من ١٤٢٨ فداناً يبلغ حاصلها قريباً من ٢٠٦٤٠ قنطاراً عم الكساد فن الحياكة بأسره وسرى الى ماكان يستدعيه من عمل وتجارة فحرم القطر ماكان يجنيه من ثمار ذلك واضطر الى صرف الأموال الجزيلة خارج القطر فى استحضر الاقمشة الخارجية لما قضت به ضرورة الملبس فان ثلاثة أرباع الأهالى تقريباً كانوا يومئذ يلبسون الاقمشة الأهلية فلو فرضنا هم ثلاثة ملايين وفرضنا ان كسوة الواحد تقتضى جنيهاً ونصفاً لرأينا انه كان يتوفر على القطر كل سنة ٤٥٠٠٠٠ جنيهاً ينتفع بالتعامل فيها ويجنى ثمار ربحها أما الآن فقد أصبح القطر مضطراً الى أقمشة غيره يتداركها بالثمن الباهظ فقد جاء فى تقاويم الحكومة

الاحصائية انه ورد الى القطر من أقمشة البلاد الخارجية قطناً وكتاناً وصوفاً فى السنين الخمس الاخيرة ماتبلغ قيمته نحو مليونين من الجنيهات فى كل سنة يخرجان من القطر فيحرم ثمرة ربحها وهو أمر ذوبال عند من يقدره حق قدره . وذلك السمس وبذر الكتان والخس والسلجم قد كان استخراج زيوتها شاغلا عددا عديدا من المعاصر والعمال وكانت تلك الزيوت تفضل بكثير عن حاجة الاهالى مابين أكل واستصباح لكثرة ماكان يزرع من هذه الاصناف كما مر فى الجدول الأول وبفرض ان كل أردب من السمس يعطى مائة وثلاثين رطلا يكون جملة مايستخرج من حاصلاته ٧٦١٧٣٥ قنطارا وقس على ذلك بقية الاصناف ذوات الزيوت كل على حسب يعلم مقدار ما كان يمكن استخراجه من جملتها وما كان يتبع ذلك من تجارة وصنائع أخرى على نحو ما مر فى الكلام على الحياكة يعلم قدر ما كان ينشأ عن ذلك من المنافع وقد فاتت باهمال زرع تلك الأصناف حتى أن مااستخرج من الزيوت فى السنين الخمس الأخيرة لاتبلغ قيمته أكثر من ٦٨٨٣٩٣ جنيهاً على ما ذكره التقويم الرسمى»

«هذا ومن المعلوم ان الصنائع يدعو الى بعضها البعض فان ملكة الصنعة اذا حصلت فى بلد من البلاد اندفعت أفكار أهله الى التفنن فيها والاسكتثار من أنواعها فان الفطرة الانسانية جبلت على الغيرة خصوصاً فيما يعود بالرواج فتستميل الانسان اضطراباً الى المجارة والمباراة ولذلك كنت ترى أهل مصر لما حصلت فيهم تلك الملكة أخذين فى تنوع الصنائع : فمن ذلك ما كان من اتجاههم الى استخراج ملح النشادر والنطرون الذى كانوا يستعملونه فى تبيض الكتان واستعمال دود القز الذى غرس لأجله فى عهد المغفور له محمد على باشا ماينوف عن ثلاثة آلاف ألف شجرة من التوت وغير ذلك من الأعمال والصنائع فلما أخذت الصنائع الأولية فى التلاشى بسبب اهمال دواعيها الزراعية ضعفت تلك الملكة فسرى التلاشى الى سائر الانواع الصناعية شيئاً فشيئاً حتى اضمحلت وكادت تنعدم بالمرة . وأنظر ترى أن ملح النشادر مثلاً قد كان له ستة عشر معملاً يصدر منه سنوياً أكثر من ٢٠٠٠٠ رطل تقوم بحاجة البلاد الاوربوية جميعها ولم يبق الآن ولا معمل منها حتى لم يصدر من ذلك الصنف فى السنين الخمس الأخيرة الا مالا يزيد قيمته عن ألفين وستمائة وسبعين جنيهاً على ما جاء فى التقاويم الاحصائية»

«ان أهل مصر كانوا أول قوم يعتنون بتربية المواشى حق الاعتناء فكانوا لذلك يهتمون بأمر المراعى كمال الاهتمام حتى كانت طائفة منهم مخصوصة بالرعى على ما نقل المؤرخون تسمى طائفة الرعاة وكان مقام تلك الطائفة فى نواحي البشمور الذى هو الآن محل بلاد الارز من مديرية الدقهلية والغربية وفى نواحي الوادى وبرة صان الحجر وفى حدود المزارع من مديرية البحيرة ونحو ذلك ثم تلاشى أمر المراعى شيئاً فشيئاً قاندرت معالمها ولم يبق منها الا برة البرلس لبثت معدة للرعى الى سنة ستين بعد المائتين والألف : وهى برة يبلغ زمامها نحواً من خمسمائة ألف فدان . وفى هذا الفضاء العظيم كانت تجتمع تصافى مياه البلاد المجاورة له فتتكون منها بحيرة عظيمة الامتداد طولاً وعرضاً تتخللها جزائر شتى بعضها كبير وبعضها صغير وكان بتلك الجزائر حشائش ومراع بكثرة وبعد نزول المياه ونقصها كانت مياه تلك البرك تتناقص وينكشف جزء عظيم من جوانبها فتنبت به المراعى الحسنة الجميلة : فكانت المواشى الاهلية ترتع فيها من جميع الجهات المجاورة لها والطيور تستوكر اجوافها . وكان البقر والجاموس الجفال تأوى أواسط البرية البعيدة عن طروق الناس لها . وكان الرعاة يقيمون فى وسط البرية فى أخصاص من البوص والبردى ونحوه والمواشى سائبة فى البرية ليلاً ونهاراً وكل راع قد جعل لمواشيه اسماءً عودها عليها يناديها بها لنحو الحلب فتأتى اليه فى تايته (محل اقامته) فاذا حضرت ارسل عليها أولادها وكان قد أمسكها عنده لتحن عليها فترضع منها مايمكنها منه ثم يحلبها وكانت المواشى التى تسرح فيها كثيرة جداً حتى قيل انه كان لرجل اسمه المنشاوى من أهالى بيلة جملة تايات ولد له فى تاية منها فى سنة واحدة مائة بكرة . وآخر يقال له ابو دومه من عربان البرلس كانت له أبقار لا يحصى عددها ولا يعرف مقدار ما يؤخذ منها لكثرتها . وثالث يدعى أبا العز الاتربى كان له نحو ألفين من الجاموس وستة آلاف من الغنم وغير هؤلاء أكثر من أن يعد حتى انه لكثرة ما كان بها من الطيور كانت تصطاد فيباع أربعة منها بقرش واحد وبالجملة فقد كان أمر المراعى فى مصر مرعياً كما ينبغى»

«ولا يخفى ان كثرة المواشى أمر يترتب عليه عدة مزايا (منها) الانتفاع بفضلاتها فى تسميد الارض فانها أجدى سماد يكسب الارض صلاحاً وخصباً ومتى أخضبت الارض نمت زراعتها ووفرت حاصلاتها فيكثر الخير وتزداد النعم»

«ومنها الصوف والسمن والجبن واللحم ونحو ذلك . وكانت هذه الفوائد كلها متوفرة فى مصر أيام كان أهلها معتنين بأمر المراعى وتربية المواشى . أما فائدة الصوف فقد قدمنا الكلام عليها فى مقام الحياكة وأما ماسواها من الفوائد فمنها انه كان يصدر من القطر المصرى سنوياً مائة وعشرون ألف جلد وأكثر من مائة وخمسين ألف رطل من السمن ومقدارا وافرا من الجبن وذلك بعد استيفاء القطر مايقوم بحاجته من هاته الاصناف . ولا غرابة فى ذلك والا فمن المتواتر أن عدد ماكان يرتع من المواشى ببرية البرلس وحدها ينوف عن عشرين ألفاً من الجاموس وثلاثين ألفاً من الغنم وأن مثل هذا القدر أيضاً كان يرتع ببرية النزل والمنزلة وصان الحجر فجمله ما كان بتلك البرارى تنوف عن أربعين ألفاً من الجاموس وستين ألفاً من الغنم فافرض أن ربع ذلك القدر كان مدرا وانه يستخلص من در الواحدة من الجاموس رطل سمن وأربعة أرطال من الجبن ومن در الواحدة من الغنم أربعة وعشرون درهماً سمناً ومثلها جبناً ترى ان الذى كان يمكن استخلاصه يومياً من سمن الجاموس مائة قنطار ومن جنبها أربعمائة قنطار ومن سمن الاغنام خمسة وعشرون قنطاراً ومن جنبها مثل ذلك فانظر كم كان يجتمع من ذلك كله فى الاشهر التى تدر فيها من السنة وقس عليها ما كان ينتج من بقية مواشى القطر بأسره تعلم أن لا غرابة فى ماذكرناه وانما لك أن تستغرب كيف تأدى بنا الحال الى فوات هذه الفوائد! وتلتمس الوقوف على سبب ذلك فان فتشت فليس ثم سبب سوى الافراط الذى يؤول الى التفریط وذلك أن الخديوية المصرية لما وجهت عنايتها الى أحياء الاراضى واستثمارها باكثر الزراعة وتنوع صنوفها فذاقت الاهالى حلاوة المكسب فقصروا اهتمامهم على الاشتغال بها وأهملوا أمر المراعى وتربية المواشى ايثارا لما هو أجدى نفعاً وذهولاً عن تأثير ذلك فى نفس الزراعة وغيرها من أسباب الثروة على ماتقدم لك من البيان . ولقد ضاق الامر على الاهالى فى تحصيل السماد الذى هو حياة الأرض واضطروا الى تكوينه الآن من التراب الممزوج بأبوال الماشية فقط فتكون المادة السمادية فيه قليلة جداً لقلة الابوال فلا تأتى بالفائدة المطلوبة وفى جبهات كثيرة ربما لا يجدون التراب لما ضيقوا على أنفسهم بهدم الجسور وتصليح البرك والخلجان وادخالها فى الاراضى الزراعية غفلة عما ينشأ عنه حتى ضعفت الارض ضعفاً بيناً . ولو ان المواشى كانت كثيرة لكانت ارواثها تضم الى أبوالها فيزداد السماد الصناعى قوة ويكون القليل منه يقوم مقام الكثير والذى يمنعهم من ضم الارواث فى هذه الايام احتياجهم اليها فى الوقود كما هو معروف»

«ومن قلة المراعى استولى الذبول والنحول على أصناف المواشى العاملة كالبقرة والجاموس فان البرسيم كثيرا ما يصاب بالجوع والآفات فيقل فى غالب الجهات ولا يكفى لغذاء الموجود من الحيوانات فيبدوا بها الضعف ويؤثر فى قواها وكذا التبن فى غالب السنين يقع فيه الغلاء ويقصر عن الكفاية وكل ذلك يسبب ضعفا عن العمل فلا يتمكن الفلاح من اعطاء الارض حقها من الخدمة لضعف قوى مواشيه وهذا من الامور التى يشهدها أرباب النظر وان غفل عنها كثير ممن لا بصيرة لهم واما الأغنام التى تقدم بيان فوائدها فقد صار من الصعب اقتناء أقل عدد منها لعدم وجود المرعى وضيق المجال عن سراحها ورواحها فلو كانت المراعى موجودة لتمكن الناس من الاقتناء بكثرة وسهل عليهم تقويت حيواناتهم اذا عز البرسيم أو التبن من تلك المراعى كما هو ظاهر»

هذا ما قال وزير مصر المرحوم على مبارك باشا عن اهمالنا للزراعة والصناعة والمواشى حوالى سنة ١٨٧٩

فماذا حصل بعد ذلك ؟ لنرد الكلام للعميدين

قال اللورد كرومر :

«ان الاصلاح بين اقوام لا يزالون على الفطرة كما فى القطر المصرى قلما يكون نفعاً محضاً خالياً من كل ضرر . بل اذا كان لم يراقب تأثير كل نوع منه فى أحوالهم ومعاشهم مراقبة دقيقة لتعديله اذا دعت الحال خيف من غرق فريق كبير منهم فى تيار التقدم العام . فالصنائع البسيطة تزول ويقوم فى البلاد حاجات لا يستطيع الناس أن يسدوها من غير الاستعانة بالالات والادوات ويمكن أن نذكر شواهد كثيرة اثباتاً لذلك . منها ان اجراء الماء النقى الى البيوت بالأنايب من أنفع أساليب الاصلاح ولكن هذا الاصلاح أبطل صناعة وطنية كانت واسعة النطاق وهى عمل القرب وحرث كثيرين من السقاين سنة ١٨٩٧ أكثر من ١٦ ألف ومنذ خمسة عشرة سنة كان فى القاهرة حى كبير يسكنه صانعو المناخل لكن انتشار المطاحن التجارية أبطل هذه الصناعة تماماً . ولما سن القانون القاضى ببيع الحبوب وزناً لا كيلاً بطل عمل المكاييل الخشبية وقل عدد الذين كانوا يتعيشون من الكيالة وكان عددهم سنة ١٨٧٦ لا أقل من ١٠ آلاف وازدياد الرغبة فى رصف أراضي البيوت بالخشب بدل البلاط قلل استخدام المبلطين الوطنيين والتوسع

فى استعمال الآنية للطبخ ونحوه من الأعمال البيتية قتل أعمال الذين كانوا يصنعون الآنية الوطنية ويصلحونها لما كان استعمالها عاما . وقس على ذلك الغزل والنسيج والصباغة والدباغة والعقادة وغير ذلك من الصنائع الوطنية الكثيرة التى أخذت تنحط انحطاطا بينا فى السنين الاخيرة ويقال أن استخدام الاساليب الاوربية يستلزم بذل الهمة فى ترقية الصناعة الوطنية فى نوعها وفى غايتها أيضاً حتى تقارب الصناعة الاوروبية الا اذا أريد أن يضيق نطاق العمل على المصريين»

« ولا جدال فى أن مصر بلاد زراعية ولكن يوجد ضمن هذا الحد الزراعى الذى أوجدته الطبيعة حاجة متزايدة لأعمال مختلفة تقضى حذقا ومهارة . ومجال لاصلاح كثير من الصنائع النافعة وزد على ذلك ان كثيرين من الاهالى يحترفون الآن حرفا نفعها غير مؤكد بسبب ماكان فى نظام الكتاتيب السابق من الخلل أوبسبب انحطاط الصناعة الوطنية أو لأسباب أخرى فهؤلاء اذا انتظموا فى سلك الصناع الماهرين صار منهم نفع كبير جداً للبلاد»

هذا ما قاله اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٤ عن الصناعة . وقال فيه أيضاً عن

الزراعة :

«لا شبهة فى أن الأساليب الزراعية التى لاتزال مستعملة فى القطر المصرى قديمة كثيرة العيوب ولا بد من اصلاحها وستصلح مع الزمن على ما أعتقد أماما يعترض به عادة حينما يراد اصلاح شئ وهو أنه لايرجى ادخال أساليب جديدة بين قوم من المصريين ربوا على التمسك بالعادات القديمة فالاختبار يدل على أنه ليس مما يصح الأخذ به دائما ولو كان لايرفض تماماً . ولا أعتقد أن الفلاح المصرى أشد تمسكاً بعاداته من الفلاحين فى كثير من البلدان الاخرى . وهو معذور فى هذا الامر وغيره على تمسكه بالقديم لانه لم يحاول أحد أن يرشده الى اصلاح حاله أدبياً ومادياً الا منذ سنين قليلة»

«مما يسوء ذكره أن مساحة الارض التى تزرع خضرا وبقولا فى مصر قليلة ولذلك تسمع الشكاوى من غلاء أثمان المأكولات تتصاعد من كل جانب ولما كان الفدان

المزروع خضرا وبقولاً يغل ٤٠ ج . على القليل فيحسن للمزارعين وخصوصاً الذين يسكنون فى جوار المدن الكبيرة أن يوجهوا عنايتهم الى هذا الامر . وربما أغفلوه فيما مضى لان البذور التى يزرعها الفلاح لم تنبت النبت المروم . فبذلت جمعيات الخضر والبقول فى القاهرة والاسكندرية غاية المجهود لاصلاح هذه الزراعة بجلب بذور أفرنجية وتوزيعها وباقامة معارض سنوية تمنح فيها الجوائز ولكن لم يزل مجال الاصلاح واسعاً من هذا القبيل»

«ثم أن تربية الاشجار المثمرة مهمة فى هذا القطر ولا ريب أن غرسها يتحسن بادخال اثمار جديدة وانواع يلائمها اقليم البلاد فاذا وجهت الجرائد الاهلية الخواطر الى هذا الموضوع ومن آن الى آن خدمت البلاد خدمة عظيمة»

«ويحسن فى هذا المقام دفع وهم رسخ فى نفوس المصريين وشاع بينهم شيوعا عظيما وهو أن تربية الأزهار انما هى لمجرد تسلية الاغنياء فهذا ليس بصحيح لأن عظم تجارة الاثمار والازهار والخضر فى أوروبا وأميركا يدل على انه لو كان المصريون يبذلون من العناية على زرعها مايبذلون على زرع القطن لعادت عليهم بمكاسب تذكر . أما تجارة الأزهار فى العاصمة فهى الآن فى أيدي بعض الاوربيين ولكثرة طلب الازهار فى فصل الشتاء ترتفع أسعارها ارتفاعاً فاحشاً»

وقال فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ ما يأتى بخصوص انحطاط الصناعة الأهلية ومافكر فيه لترقيتها :

«لما كان القطر المصرى قطرا زراعيا بالطبع فلا بدع أن تكون الزراعة همه الأول وكل تعليم صناعى أو غير صناعى يفضى الى اهمال حراثة الارض أو يقلل ميل الاهالى الى الزراعة انما يعد مصيبة على الامة . ومع ذلك كله فإن الحاجة شديدة الى صناع حذاق فى المصانع والحرف المختلفة والمجال واسع لترقية كثير من الصنائع النافعة : فان سكان القطر يزدون سريعا ومع أن مساحة الاراضى الزراعية تزيد على الدوام فالمرجح أنه لابد للاهالى من احتراف حرف أخرى مع الزراعة . ثم ان طرق الزراعة فى تحسن دائم والآلات تحل محل الاعمال العادية : فالظلمبة البخارية تحل محل الشادوف أو الساقية وآلة الدراسة محل النورج ولاغنى عن استخدام عمال حذاق تمرنوا على الاعمال لادارة

الآلات الزراعية واصلاحها . والقطن يحتاج الى حليج وكبس . وقصب السكر الى عصر . والأرز الى ضرب . والقمح الى طحن وهذه الاعمال كلها تقتضى عمالا حاذقين . ثم ان فتح الطرق الزراعية افضى الى كثرة استعمال المركبات للنقل وقد كانت قليلة الوجود فى الارياض قبالا فراجت بذلك اعمال صانع العجلات والحداد . وسكك الحديد الزراعية تقتضى عمالا للخطوط وسواقا وصناع مركبات ودهانين ونجارين وزجاجين وزد على ذلك أن الاهالى زادوا سعة بزيادة أسباب الخير والرفاهة فى القطر فأصبح أفقرهم حالا يتطلب لنفسه وبيته أشياء لم يكن يتطلبها قبلا وقد زادت حركة البناء الى حد أن تعذر على المقاولين أن يجدوا العدد الكافى من البنائين والنجارين ومن شاكلهم . ولا يشك أنه لايمضى زمان طويل حتى تعمل أعمال كثيرة فى سبيل تحسين الصحة العمومية وهذا يستدعى استخدام كثيرين من الذين يضعون المواسير ومعظمهم الآن من الاوربيين واستخدام الكهرباء على ازدياد وجميع الذين يعملون فيها الآن من الاوربيين وتقدم المعارف يزداد حركة العمل فى الطباعة وتجليد الكتب ولا يخفى أيضا أن سكان القطر من الاوربيين يزدادون سريعا ولا بد من ازدياد الاعمال لسد حاجاتهم الخصوصية . وقد أخذ كثيرون من المصريين يقتبسون عادات الاوربيين ويقلدونهم فى ملابسهم وأزيائهم والنتيجة أن الحاجات الاوربية على ازدياد ومعظم هذه الحاجات يقوم بها الاوربيين أنفسهم ومن الصعب أن تجد اسكافا وطنيا يحسن اصلاح حذاء أوربى مع أن الاحذية الاوربية أصبحت عمومية الاستعمال واصلاح الاحذية وعملها فى يد اليونان والارمن . وتكاد البقالة تكون كلها فى يد اليونان وبيع الانسجة فى يد اليهود والسوريين الاوربيين . والخياطة فى يد اليهود . هذا ولم يظهر المصريون حتى الآن اقتدارا على اغتنام الفرص للربح من هذا الانقلاب الحديث وهو مما يوجب الأسف لاسيما وأن الصنائع التى اشتغل الوطنيون انفسهم بها قرونا طوالا أخذت فى الانقراض . وقد أشرت الى هذا الامر فى تقريرى الأخير وأزيد عليه الآن أن الترمواى يحل محل الحمير لنقل الركاب وبانقراض ركوب الحمير تقتضى صناعة السروج وتوابعها ومنذ قل استعمال البلاط البلدى لتبليط أراضى الغرف أخذت صناعة الحصر تنقرض . وقد جعلت الطلمبة الحديثة تحل محل ساقية الماء ولما كان الدباغ الوطنى يجهل طرق الدباغة الحديثة فقد طفق ينقرض أمام زميله الاوربى . أما صناعة النسيج فعلى انحطاط ماعدا نسج الحرير فانه تحسن قليلا منذ عهد قريب والمنسوجات الاوربية تحل محل المنسوجات الوطنية وبانقراض

المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضاً . وقد أخبرت أن الصباغ بالنيلة بطل أو كاد لأن المنسوجات القطنية التى تصنع منها ملابس الفلاحين عادة ترد من الخارج مصبوغة بالنيلة الصناعية وقد جعل الأهالى يستبدلون ملابسهم المزركشة الذهبية الألوان التى يخططها الخياطون الوطنيون بالملابس الأوروبية التى ترد جاهزة . وكسدت صناعة الاحذية الحمراء الوطنية بالملابس الأوروبية التى ترد جاهزة . وكسدت صناعة الأحذية الحمراء الوطنية حتى صار المشايخ وهم اكثر الاهالى تمسكا بالقديم يلبسون أحذية أوروبية أجزاءها السفلى تشبه الأحذية الاوربية فى رسمها والعليا مصنوعة من نسيج بحيث تشبه الجرابات فى لونها . والمنجد الذى كان يرضى الجيل القديم رأى نفسه عاجزا الآن عن ارضاء الجديد يصنع كراسى ومقاعد من طراز لويز الخامس عشر والطبقة العليا تأخذ أثاثها وملابسها وسائر حاجاتها من صنع أوروبا وقد أخذت الطبقات الاخرى تحذو حذوها من هذا القبيل . وواقع الامر أن الاصلاحات الادارية والبلدية وتقدم البلاد من جميع الوجوه وتغير الاذواق واقتباس طرق المعيشة والأزياء الاوربية وتناظر المنسوجات الوطنية والاجنبية والخمول والتسليم للاقدار الذين يرضى بهما الصانع الوطنى . كل هذه جاءت شديدة الوطأة على الصناعة الوطنية . والاختلاف ظاهر لكل من يقابل بين مصر الآن وماكانت عليه منذ عشر سنوات أو خمسة عشرة سنة . فان الشوارع التى كانت مزدحمة بالصناع من غزالين وحاقة وعقادين وصباغين وخيامين واساكفة وصاغة وعطارين ونحاسين وقريبة وسروجية وصانعى مناخل واقفال ومن شاكلهم كلها قلت جداً واندثرت وقام على أطلالها قهاو ودكاكين صغيرة ملآنة بضائع أوروبية»

«على أن المساعى مبذولة لايقاف هذا التيار . ففى مدرسة بولاق الصناعية الآن ٤٢٣ تلميذاً منهم ٢٨٥ مسلماً . والتلامذة الذين يخرجون من هذه المدرسة لا يجدون أقل صعوبة فى الاستخدام . وفى النية نقلها الى مكان آخر وقد عينت لجنة للنظر فى القواعد التى تنظم بموجبهها وفى المنصورة مدرسة صناعية فيها ٦٨ تلميذا وقد أضيف اليها أخيراً قسم لصنع الادوات الزراعية ثم ان المدرسة الصناعية التى يديرها جونسون باشا فى مصر تخدم البلاد خدمة جليلة وسأشير اليها مفصلاً فيما بعد وسيقام مدرسة مثلها فى أسوط ولكن لابد من بذل مساع أخرى لسد حاجات البلاد ولا بد للحكومة أن تكون البادئة فى ذلك»

هذه حالنا فى الزراعة والصناعة بعد نيف وربع قرن من تاريخ كتاب المرحوم على مبارك باشا .

ولننظر لباقى أحوالنا : قال اللورد كرومر عن الحركة المالية العمومية :

«إن البنوك التى كانت موجودة زادت أموالها من الخارج كثيرا وأنشئت أيضاً بنوك جديدة وشركات عديدة بأموال أجنبية وزيدت البضائع المجلوبة بالدين زيادة عظيم وزيد الدين الذى على مصر للأمم الأخرى بطرق عديدة على أن معظم هذا الدين من أموال البنوك

«لا يغرب عن البال أن القطر المصرى مديون وسيظل مديوناً مدة أزمان طويلة وكل قطر يستدين المال يلزم أن يدفع فائد دينه لمداينيه من جملة صادراته وذلك وإن كان قد يخفى مدة استدانة المال لا يخفى بل يظهر بكل قوته متى بطلت الاستدانة ولهذا أرى أن الأرقام الدالة على ميزان التجارة فى الجدول لا يدوم ازديادها وارتقاؤها بل لابد لها من الرجوع الى الحالة الطبيعية ولكن هل يكون ذلك بازدياد الصادرات أو نقصان الواردات؟

نكل الى السيرالدون غوررست الرد على هذا السؤال

قال جنابه فى أول تقرير له عن سنة ١٩٠٧ ما يأتى :

«فى سن ١٩٠٣ وما بعدها ارتفعت أسعار القطن فبلغت حدًا لم تبلغه فى ١٥ سنة فزادت قيمة الصادرات ومعظمها من القطن زيادة عظيمة وزادت قيمة الواردات أيضاً فأنشئت بنوك جديدة وتألّفت شركات لرهن العقارات وكبرت البنوك والشركات القديمة رأس مالها بأموال جئى بمعظمها من الخارج وتعالّت أثمان الاطيان الزراعية بسرعة مع كثرة البيع من أراضى الدائرة والدومين والشركات التى تصلح الاطيان وزادت أثمان المأكّل وارتفعت اجور العمال وأسعار الاوراق المالية المحلية وكثر تأليف الشركات وأخذت حركة المضاربة تنتشر وتتسع اتساعاً هائلاً»

«وظل القطن محافظاً على أسعاره المرتفعة وتعاقبت مواسمه الجيدة حتى موسم سنة ١٩٠٦ الذى لم يسبق له نظير فقبضت البلاد ثمنه ٢٧٠٠٠٠٠ ج . فكان ذلك من مروجات الحركة فصاروا يأتون بالأموال من أسواق أوروبا بسهولة ويصرفونها فى مصر

بسهولة فأدى ذلك الى الافراط فى المعاملة والثقة ولما كثر الطلب على المساكن فى المدن الكبرى ارتفعت الأجور فأثر ارتفاعها فى أثمان أراضي البناء واندفع الناس الى شرائها فى المدن وضواحيها وتآلفت شركات كثيرة للاتجار بالابنية ووزع بعضها أرباحاً كبيرة فى زمان قصيرة»

«واستمرت المضاربة الى سنة ١٩٠٧ بالرغم عن بعض العوائق التى لاقتها كافلاس شركة السكر فى سنة ١٩٠٥ على أن بعضهم كان يترقب رد الفعل حالما يقطع ورود أموال جديدة»

ففى أوائل سنة ١٩٠٧ بدأت الدوائر المالية تشعر بعدم سلامة الحالة فالتزمت البنوك الحذر فى التسليف وكلفت بعض كبار مديونيهـا ايفاء ماعليهم وأخذت أسعار الاوراق المالية المحلية تهبط واستمرت كذلك حتى بلغ الهبوط معظمه فى شهر يونيو فاندفع الجمهور الى التصفية وانقلبت ثقة الناس فى مستقبل مصر هنا وفى الخارج الى ضدها وحل الخوف والحذر محلها فاقفلت بعض البنوك الكبرى خزائنها وأبت التسليف وأصبح تجديد الكريديتو صعباً جداً وأخذت البنوك تستورد الذهب لتقوية مراكزها فى زمان جرت العادة فيه بأن يصدر الذهب واشتدت المطالبة على بنك الخصم والتوفير وهو بنك عرف باتصاله بأعمال المضاربة فاضطر الى اقفال أبوابه وايقاف الدفع وتزعزت أركان تجارة الواردات لكثرة المناظرة والتفريط فى الثقة المالية فتراكمت البضائع فى الشون والمخازن واضطرت محلات كثيرة من التى تعتمد فى رأس مالها على اصدار الحوالات الاجنبية الى توقيف الدفع وامتد أثر التضيق فى المعاملة الى الاقاليم الزراعية فساد القلق على الناس خوفاً من أن يقل المال فى فصل الخريف لشراء القطن الذى يعتمد الفلاح على ثمنه فى دفع الضرائب وأجرة الاطيان وايفاء الديون»

«على أن شدة حرج الازمة لم تطل فأدرك الناس أن رد الفعل الذى لابد أن يتلو التطرف فى المضاربة والمتاجرة لم يؤثر فى سلامة التجارة والمالية المصرية وان ارتفاع الأسعار الذى حدث فى السنوات الاخيرة كان مقروناً بفلاح حقيقى فاهتم مثمرو الأموال من الخارج بالأوراق المالية المصرية بعد هبوطها وأقبلوا على شرائها فتحسنت أسعارها وتآلفت نقابة برئاسة البنك الاهلى المصرى لمساعدة بنك الخصم والتوفير على فتح أبوابه والدفع للذين استودعوه أموالهم الى أن يتم تصفية موجوداته وتخلصت تجارة الواردات من العراقيل بانقاص الطلبات وتصريف البضائع الموجودة والتضيق فى

المعاملة ولكن ذلك لم ينقض بلا خسارة وقضت محلات التصدير الأشهر التي تقدمت موسم القطن فى تهيئة معداتها استعداداً لما حسبوه موسماً عديماً النظير فى الكثرة والقيمة»

«ولكن اشتداد الحاجة الى النقود فجأة فى أوروبا وأمريكا فى فصل الخريف أدى لسوء الحظ الى اطالة زمان الضيق المالى فى مصر بعد أن شرعت الصعوبات المحلية الكبرى تزول فدخلت البلاد فى طور ثان من العسر أوقع الافراد فى ارتباك عظيم ولكنه لم يضر بالمزارعين ولا أثر فى مالية الحكومة فقد بيع محصول القطن بانتظام وباقتصاد كبير فى رأس المال وصدر معظمه بأسعار تفوق أسعار السنة الماضية ودفع الفلاحون ضرائبهم فى مواعيدها وقد زادت واردات الدخان وهو من الدلائل التى يصح اتخاذها على يسر الناس وزادت إيرادات الحكومة بالرغم عن هبوط رسوم التسجيل الناتج عن الكف عن المضاربة فى المباني وزاد المال المودع فى بنوك التوفير بعد نقصه فى أشهر الصيف ثم ان التقارير الواردة من داخلية البلاد تدعو الى الارتياح ويؤخذ منها ان الأزمة لم تنل الفلاح بسوء يذكر فهو لا يزال يتمتع باليسر والرخاء اللذين اعتادهما فى السنوات الاخيرة»

«على أنه لا يصح اتخاذ هذه الدلائل الحسنة حجة على أن نتائج الأزمة المضرة قد انقضت . نعم أن حوادث الافلاس الكبيرة لم تكثر ولكن المضاربين بالأسهم المالية والأراضى خسروا خسائر كبيرة يقتضى لتصفيتها زمان طويل وعناء كبير فقد جرت عادة أصحاب أراضى البناء فى السنوات الاخيرة أن يستلفوا أموالاً من البنك العقارى أو سواء من بنوك الرهون ويؤمنوا هذه البنوك على أموالها برهن أملاكهم أما الآن فهؤلاء يلقون أشد الصعوبة فى تدبير المال اللازم لايفاء ما عليهم وقد تودى هذه الحال الى التأثير فى أسعار الأطنان التى ابتيع بعضها بأثمان باهظة ولو لم يكن الغرض من شرائها المضاربة على نحو ما جرى فى أراضى البناء فى المدن وضواحيها . وفى خلال العسر المالى الذى تقدم وصفه بالايجاز استغاث التجار وأصحاب الاموال بالحكومة مرتين لتمد لهم يد المعونة : المرة الأولى فى يونيو سنة ١٩٠٧ حين كانت الحاجة الى النقود على أشدها فقبلت الحكومة أن تمتنع عن طلب ٥٠٠.٠٠٠ جنيه من البنك العقارى - وهى حصتها من تصفية أملاك الدائرة - ورضيت ان يوفى هذا المبلغ أقساطاً على أربع سنوات والمرة

الثانية كان فى أول هذه السنة أى فى خلال دور العسر الثانى فان بعضهم اقترح على الحكومة أن تضع ٢ مليون جنيه تحت تصرف بنوك الرهن طبقاً لشروط معينة فلم تر الحكومة وجهاً لاجابة هذا الطلب لسببين : الاول أنها كانت قد خصصت مالىها من الاموال فى الوجوه التى تنفق عليها فتلبية الاقتراح قد توقع الخزينة فى الارتباك . والثانى أن الحكومة لم تجد من الصواب أن تتعرض لهذا الامر كما أنه لم يثبت ان هذه الطريقة تؤثر فى الحالة العامة تأثيراً يذكر هذا هو الوصف الرسمى لازمة سنة ١٩٠٧

وقال جنابه فى تقريره عن سنة ١٩٠٨ ما يأتى :

«ابطأ انفراج الازمة المالية التى حلت سن ١٩٠٧ ابطأ لم يكن فى الحسابان ولا يزال الكساد سائداً على الاسواق الكبرى وجمهور التجار فى القاهرة والاسكندرية يوجس خوفاً من المستقبل العاجل واضعاً نصب عينيه الوجه المظلم من الحال . وعندى انه مغال فى التخوف والتحسب فقد جرت العادة فى البلدان الشرقية أن ينظر الناس فى زمان الرخاء واليسر وزمان اليق والعسر الى الاحوال بعين المبالغة والقطر المصرى لم يخرج عن حكم هذه العادة . ثم ان الهمة التى بذلت فى أشد أوقات الازمة لتخفيف وطأتها وأفلحت فيه افضت الى النتيجة الطبيعية وهى اطالة مدة الضيق ومع ذلك فانى أرى أن الازمة بلغت أقصى حدها وان أشغال البلاد ستقدم من الآن فصاعداً تقدماً بطيئاً ولكنه أكيد حتى تعود الى سابق يسرها . وقد اقتبست الفقرات الآتية من مذكرة المستشار المالى عن ميزانية ١٩٠٩ وهى تصف الحالة الحاضرة والخطة المالية التى اتبعتها الحكومة المصرية وصفاً صحيحاً خالياً من الغرض وتنطبق انطباقاً تاماً على رأى»

«لم تكن سنة ١٩٠٨ سنة يسر ورخاء للقطر المصرى فقد اتصل أثر أزمة سنة ١٩٠٧ المالية بالأشهر الأولى من هذه السنة وعقبه تصفيات بطيئة محزنة لم ينته كثير منها حتى الآن ثم ان هبوط أسعار القطن عن أسعاره العالية فى سنة ١٩٠٧ وقلة المحصول ورداءة جنسه أدت الى تأخير انفراج الازمة انفراجاً عاماً»

«ولا يخلو الأمر من بعض دلائل تثبط الهمم فقد يسمع الواحد شكوى من شدة وطأة الأزمة الحالية وبطء انفراجها وتقاعد الحكومة ولكن ليس فى الحالة ما يدعو الى العجب أو الهلع اذ لا ينتظر ان الثقة التى اهتزت أركانها بما حدث سنة ١٩٠٧ تعود بسرعة . ومما

يجب أن لا يغفل أن التهيج السياسى والاضطراب وان كانا سلمى العاقبة فى ذاتهما فانهما يفضيان الى اذاعة الاشاعات المبالغ فيها واثارة الريب فيتسع المجال لقلّة الطمأنينة وهى ليست من منشطات الرواج والحركة التجارية»
 « ومع ذلك كله فالحالة الاقتصادية أصبح اليوم منها فى السنوات الأخيرة وما نسمعه من الشكوى ناتج بعضه عن مقابلة الحالة الحاضرة بأيام الرواج التى لم تكن طبيعية ولا صحية ولا هى مما يتمنى رجوعه لأن مصلحة البلاد الحقيقية تقوم بالتقدم المستمر الذى لا تمازجه الطفرة والمفاجئات لا يتعاقب ازمنة متقطعة يشتد فيها الاندفاع ثم يعقبها حتما فتور ورد فعل»

«اما الشكوى من تقاعس الحكومة فلا وجه لها . نعم انه يحسن بالحكومة فى الحوادث الشديدة الخطر والشأن كأزمات البنوك ان تمد يدها وتتخذ التدابير لحماية مصالح الجمهور واما ما طلبه بعضهم من تسليم مليونى جنيه من مال الاحتياطى العمومى لتفريج كربة فئة من الجمهور فأمر آخر ولو لبته الحكومة لحادت عن جادة الحذر والصواب التى سلكتها فى تدبير شؤون المالية والتى هى العامل الوحيد فى بث الثقة فى داخل البلاد وخارجها والشرط الاول فى اليسر الوطنى»

«ومما يحسن ذكره ان بنوك الرهون تمكنت فى تلك السنة من جلب مبلغ اكبر بكثير من المبلغ المذكور بالطرق العادية»

«ومن الناس من يرتأى أن الحكومة تستطيع رد الثقة واعادة ايام اليسر والرخاء بضرب من ضروب السياسة أو بعمل من الاعمال المالية وهو وهم باطل اذ ليس هناك سكة سلطانية قصير تؤدى الى اليسر فى الشؤون العمومية أو الخصوصية واليسر الوطنى لا يقوم الا باستنباط منابع ثروة البلاد الطبيعية والاقتصادية والفتنة فى انفاق ايرادها هذا هو واجب الحكومة وهذه هى الخطة التى تحاول الحكومة المصرية الجرى عليها»

«وعملًا بهذه الخطة صرفت الحكومة مبالغ باهظة على اعمال الرى الكبرى وتوسيع الموانئ وسكك الحديد وهى بعملها هذا ترد الى الممولين المبالغ التى اجتمعت لديها من مالهم والتى أطلق عليها اسم المال الاحتياطى وهو اسم قد لا يفيد المعنى المراد وهى خطة عادلة وطريقة لتشغيل مايزيد من ايرادات البلاد اضمن واربح من وضع المال الزائد فى البنوك دون ان يمس او من تشميره بواسطة اخرى كما يشير البعض»

ولم ينجح الفلاح من تأثير الازمة كما أمل جناب السيرالدون غورست أولا فقد جاء فى تقريره عن سنة ١٩٠٩ ما يأتى :

«أما حالة البلاد المالية فى الاثنى عشر شهرا الماضية فاهم ما فيها أن محصول القطن هبط عن متوسط السنوات الاخيرة مع وفاء النيل وملاءمة الاحوال الجوية . نعم أن ارتفاع الاسعار عوض بعض النقص فى المحصول ولكن النتيجة خيبت آمال الذين كانوا ينتظرون محصولا وافرا يزيل الكساد الذى لازم البلاد منذ ازمة سنة ١٩٠٧ وعلاوة على ذلك فان كشوف البنك الزراعى تدل على أن تأثير هذا الكساد الطويل وصل الى صغار الفلاحين وأن البنك يلقى صعوبة فى استيفاء ديونه»

«ومما يدل أيضا على أن آثار الازمة لم تنزل نقص الواردات مع أن بعض هذا النقص ناتج عن رخص أثمان أهم أصناف الغذاء وكذلك نقص إيرادات الحكومة لاسيما الإيرادات التى تعتمد على مقدرة الجمهور على الانفاق أى رسوم الجمارك وإيرادات سكة الحديد فقد نقصت الاولى ١٨٣.٠٠ ج . والثانية ١٧٥.٠٠ ج . عنها فى السنة السابقة وجميع ذلك يدل على أنه لامندوحة عن الصبر قبل أن تسترد البلاد سيرها الماضى تماما . على أنى لا أرى مجالا للقلق الكثير مادامت الزراعة ناجحة . والبحث جار الآن للوقوف على أسباب عدم اقبال موسم القطن فى السنة الماضية وعندى انه يمكن مداواة معظم الآفات التى تصيب زراعة القطن فى القطر المصرى . ولا يخفى أن جميع البلدان الزراعية معرضة لتفاوت عظيم فى محصولاتها وليس ثمة ما يحمل على الظن ان نتائج السنة الماضية تدل على ما يكون فى المستقبل»

نعم أثرت الازمة فى الامة ووصلت الى الصغار ولم ينقذهم منها البنك الزراعى المؤسس لمصلحتهم ولمثل هذه الظروف قال جنابه :

«أنشئ البنك الزراعى المصرى منذ ثمانى سنوات والغرض من انشائه تسليف صغار الفلاحين دراھم بشروط هينة أتيت على ذكرها فى تقريرى عن السنة الماضية وقد كانت غاية مؤسسيه المحافظة على فريق الفلاحين الملاك وزيادة عددهم اذا أمكن حتى يكون فى البلاد عنصر محافظ يصونها من التقلب وكان المأمول أن السلف التى يسلفها

البنك تنقذ الفلاحين من قبضة المرابين المقيمين فى القرى وتعطيهم المال اللازم لتحسين أطيائهم وزيادتها ولم يغرب على بال المؤسسين أن هذا العمل تجربة وامتحان وأن النجاح يتوقف على الابواب التى يصرفها فيها المال المستدان بفائدة خفيفة»

«فى السنوات الاولى كانت أعمال البنك مقرونة بالنجاح لاسباب شتى ولكنها صادفت مصاعب عظيمة فى سنة ١٩٠٧ حين وقفت حركة الزواج التى كان الفلاحون يحسبوننها ستدوم الى ماشاء الله . ولا يمكن الوقوف بالضبط على الابواب التى تصرف السلف فيها ولكن لاريب فى أن جانباً كبيراً منها ينفق فى ابتياع الاطيان أما الباقي فبعضه يصرف فى تحسين الزراعة والبعض الآخر فى سداد ديون قديمة وفى نفقات ليست بذات ريع يذكر وذلك على نسبة مجهولة فيظهر أن أعمال البنك أفضت الى زيادة مقدار الاطيان التى يملكها الفلاحون ولكن القول بأن السلف زادت عدد الملاك خطأ فالبنك لايسلف الذين لا يملكون اطيانا فلا يمكنه اذا أن يوجد ملاكا جدد . أما الزيادة الظاهرة فى عدد القطع الصغير فنتيجة عن أعمال المساحة فى قسمة الاطيان بين مالكيها الحقيقيين وعن أن الملاك على الشيوع يعمدون الى قسمة حصصهم لاستلاف المال عليها سدا لحاجتهم»

«ومما له شأن عظيم فى هذه المسألة ما اذا كان ثمن الاطيان المشتراة بالتقسيط كما هو الشائع فى القطر المصرى القى عباً ثقيلاً على عاتق الشارين فى سنوات القلة التى تلت أيام السعة فان معظم السلف وقع فى الايام التى كانت أسعار الاطيان تتصاعد فيها بسبب ارتفاع أثمان القطن ولكن الفلاحين أخذوا فى السنتين الماضيتين يشعرون بوطئة ازمة سنة ١٩٠٧ علاوة على ما قاسوه من هبوط اسعار سنة ١٩٠٨ ، وعدم اقبال محصول سنة ١٩٠٩ فكان من ذلك أن المديونيين لقوا صعوبة فى ايفاء الاقساط المطلوبة منهم»

«فهذه الارقام لا تدعو الى الرضى والارتياح بل انها تدل على أن جانباً من السلف صرف من دون حكمة فى أبواب لا تجنى ربحاً . ويبلغ مجموع السلف المطلوبة للبنك ٨١٣٦.٠٠ ج من ٢٣٨.٠٠ مديون والصعوبة فى التمييز بين الطلبات التى تقدم الى

البنك عظيمة ولكنهم اتخذوا الاحتياطات للتثبت فى المستقبل من حالة الذين يطلبون السلف والاغراض التى يطلبونها لها أكثر من قبل والمأمول أنهم يستطيعون وضع نظام تضامن وانشاء نقابات فى القرى تعامل البنك رأساً فان التضامن يضمن أن السلف ستوفى فى مواعيدها وان السلف مطلوبة لأعمال ذات ريع»

«وقد يمكن تعليل بعض تراكم المتأخرات لصعوبة اقامة القضايا على المديونين المماطلين اولاً لكثرة عددهم (وكانوا ٤٠٠٠ فى آخر يناير سنة ١٩١٠) وثانياً لبطء التقاضى وكثرة نفقاته وقد شرع زبائن البنك يتحققون العقوبات التى تحول دون اجبارهم على الدفع فى المواعيد وأظن أن بعضهم يميل الى الاستفادة من هذه العقوبات لتأجيل الايفاء ولو كان فى استطاعتهم . وقد اثار عدد القضايا التى رفعها البنك فى السنة الماضية لاستيفاء دينه انتقادا عليه لم اراه فى محله فواجبات البنك نحو مساهميه تقضى عليه أن يكون مديونوه شاعرين بواجباتهم فى عهودهم ومهما اشتد نفوره من الالتجاء الى المحاكم فان بين الناس من لا يقنعه الا هذه الطريقة والواقع أنه حكم لصالح البنك فى الاحد عشر شهرا الاولى من سنة ١٩٠٩ فى ٣٢٨ قضية فقط وبلغت مساحة الاطيان التى باعها ٨٠٠ فدان وذلك برهان جلى على أن البنك استعمل السلطة القانونية باعتدال كثير ومع كل هذه الصعوبات فقد استطاع أن يستوفى سنة ١٩٠٩ ثلثى المبالغ المتأخرة فى آخر السنة السالفة»

«أما فيما يختص بالعقبات القانونية التى أشرت اليها فان الحكومة تنظر الآن فى بعض الاقتراحات لازالتها بالتعجيل فى اجراءات المحاكم وتسهيل بيع الارض وتقليل رسوم الاجراءات القانونية»

« ولا يصح أن يستنتج من كون نتائج السنتين الماضيتين لم تكن على مايرام ان تسهيل استدانه المال بفائدة رخيصة ل يحسن حالة الفلاح المالية بل زاده تمادياً فى الاستدانة . فان هاتين السنتين شاذتان حدث فيهما من الحوادث والامور غير الملائمة ما كان له تأثير سيئ فى نجاح المزارعين فظهرت وجوه الضعف فى النظام الحالى . فالطريقة المثلى التى يحسن بالحكومة والبنك اتباعها هى ان لا يضيقا نطاق عمل اراح

الفلاحين ولا يتركاه بل يهتمان فى ازالة العيوب التى أظهر اختبار السنوات الاخيرة وجودها فى طريقة العمل المتبعة

وقال فى تقريره عن سنة ١٩١٠ :

«صحب جودة محصول القطن فى هذا الموسم بعض التحسين فى تحصيل الاقساط المطلوبة للبنك الزراعى المصرى من الفلاحين فى مديريات الوجه البحرى على انه رجع على هذا التحسين لسوء الحظ نقص ذو بال فى التحصيل فى مصر الوسطى والوجه القبلى بحيث أن التحصيل فى القطر كله قل عن مجموعه فى العام الماضى . ويظهر فى الجدول الآتى نتيجة ما حصل فى السنوات السبع الاخيرة»

المتحصل من متأخرات السنوات السابقة فى المئة	نسبة المتأخرات إلى المستحق فى المئة	مقدار المتأخر فى ٣١ يناير سنة ٩١١	قيمة الأقساط التى يجب تحصيلها	
		جنيه	جنيه	
٧٦,٦ %	٣ %	٢٧,٧١٨	٩١٧,٩٤٢	١٩٠٤
٧٩,٥ %	٦,٧ %	٩٤,٦٣٣	١,٤١٥,٥٤٧	١٩٠٥
٩١,٣ %	٣,١ %	٥٤,٣٢٢	١,٧٤٠,١١٧	١٩٠٦
٨٠ %	٦,١ %	١١٣,١٢٨	١,٨٥٥,٧٥١	١٩٠٧
٧٤,٢ %	١٤ %	٢٦٣,٧٥٨	١,٨٨٦,٠٤٦	١٩٠٨
٦٧,٢ %	١٧,٧ %	٣١٩,٤٠٨	١,٨٠٤,١٤١	١٩٠٩
٥٨,٥ %	١٨,٩ %	٣٣٠,٦١٠	١,٧٥٠,٦١٦	١٩١٠

«واليك بيان المبالغ مقسومة على وجه يظهر منه الفرق فى التحصيل بين كل من الوجه البحرى ومصر الوسطى والوجه القبلى»

المتحصل من متأخرات السنوات السابقة فى المئة	نسبة المتأخرات إلى المستحق فى المئة	مقدار المتأخر فى ٣١ يناير سنة ٩١١	الأشهر التى تستحق فيها	قيمة الأقساط التى يجب تحصيلها	
				جنيه	
٦٩,١٪	١٢,٢٪	١٦٥,٠١٠	أكتوبر ونوفمبر	١,٣٥٧,١٨٦	الوجه البحرى
٥٠,٢٪	٢٧,٣٪	٤٧,٥٢٠	مايو إلى أكتوبر	١٧٣,٩٥٢	مصر الوسطى
٣٣٪	٥٣,٨٪	١١٨,٠٨٠	ابريل إلى سبتمبر	٢١٩,٤٧٨	الوجه القبلى
٥٨,٥٪	١٨,٩٪	٣٣٠,٦١٠		١,٧٥٠٦١٦	المجموع

«فمع أن الاقساط السنوية المستحقة فى مصر الوسطى والوجه القبلى قليلة بالنسبة لغيرها فان المتأخرات منها كثيرة تعادل المتأخرات فى الوجه البحرى»

«وأول الاسباب الباعثة على هذا الاختلاف فى النتيجة وأوضحها هو أن أطيان الحياض فى الوجه القبلى لا تزرع قطناً فلم تشترك فى الربح الذى نجم عن جودة محصول القطن . ثم ان محصول الحبوب الذى تتوقف عليه ثروة الوجه القبلى كان أقل من المتوسط فى السنتين الاخيرتين وصادفه نزول فى الاسعار إبان الموسم . على أن ذلك وحده لا يكفى لتعليل النتائج الغير المرضية التى حدثت فان الاسعار لم تهبط الى ما كانت عليه سنة ١٨٩٥ و ٩٧ لما عينت قيمة الايجارات توصلنا الى تقرير الضرائب وعلى هذه القيمة بنيت الضرائب وبالتالى سلف البنك . وزد على ذلك أن كثيراً من الاطيان فى مصر الوسطى يزرع قطناً ولكن التحصيل فيها كان أقل من الوجه البحرى»

«فلاريب على ما يظهر فى أن الفلاح تعود فى السنوات الاخيرة على تحسين أحوال معيشتة - وساعده على ذلك ارتفاع قيمة محصولاته وسلف البنك الزراعى فصار لا يشعر بضرورة القيام بعهوده اذا كان فى ذلك مساس براحته الا اذا اشتد ضغط الاحوال عليه وصار يزداد شعور بأنه يستطيع تأجيل ايفاء دين البنك من دون أن يلحقه ضرر عاجل . وكانت الصعوبة فوق العادة فى الوجه القبلى سن ١٩١٠ حتى فى تحصيل الضرائب وكثرة المتأخرات فى أواخر بعض الاشهر وازدادت الحجوزات ازدياد ذا معنى وتأثر البنك

الزراعى اكثر جدا من الحكومة طبعاً لأن عدم دفع الضرائب قد يفضى حالا الى الحجز على المحصولات والمواشى اداريا وأما البنك فلايستطيع استيفاء متأخراته فى نهاية الأمر الا باتخاذ الطرق القضائية البطيئة»

«وقد تسرع البعض فذهبوا الى أن المانع الوحيد من قيام الفلاح بعهوده فى مواعيدها هو عدم رغبته فى الدفع . نعم أن تحسن الاحوال فى الجهات التى تزرع قطننا هذا الفصل جعل أصحاب الاطيان أقدر على تحمل ماعليها منهم فى الزمن الذى عقدت فيه السلف وأنه لا بد أن يكون مايراه المدينون من انه قلما يعقب عدم ايفاء الديون نتائج ذات بال قد قواهم فى أحوال عديدة على عدم ايفائها الا أن هناك أدلة على أن الفلاحين استلفوا مبالغ كبيرة من الذين يسلفون النقود فى القرى فى سنتى ٩٠٨ و٩٠٩ لما كانت الاحوال أسوأ من العادة . ومتى كان الفلاح مديونا للبنك الزراعى وللمسلفين فلا ريب أن المسلفين يستوفون أموالهم قبل البنك فلذلك ربما لزم اكثر من فصل واحد لرجوع الموازنة وتحسن ايرادات البنك تحسنا يذكر . ولم تقتصر مساعدة الحكومة للبنك على تحصيل الصيارفة للاقساط بل لم تترك وسيلة لاقتناع المماطلين من المديونين بوجوب قيامهم بعهودهم . ولاشك فى أن هذه المساعى جاءت على الاقل فى الوجه البحرى بنتيجة كبيرة فى التحصيل»

«وبلغت المتأخرات فى ٣١ يناير سنة ٩١٠ ٤١٦٨٨٧ ج . موزعة على نحو . . ر . ٤ سلفة وكان البنك حينئذ قد باشر الاجراءات القضائية فى ٢٥٤٤ قضية على أنه عاد فأخراها فى أوائل السنة أملاً بتسويتها بلا نزع ملكية ولكن هذه السياسة لم تلق نجاحا كبيرا فلم تتم التسوية الا فى أقل من ربعها وتوهم البعض طبعاً من ايقاف البنك الاجراءات أنه لايتسطيع نزع الملكية أو أنه أمر بعدم نزعها فعاد البنك الى السير فى اجراءاته فى تلك السنة وأقيمت قضايا جديدة على جماعة من أكثر المديونين مماطلة فبلغ عدد القضايا التى لم تتم ٢١٨١ فى ٣١ يناير سنة ٩١١»

«ولم يشرع فى نزع الملكية الا فى ٣١٩ قضية سنة ٩١٠ وبلغت مساحة الاراضى التى بيعت ١٠٣٥ فداناً اشترى البنك منها ٦٨٠ فداناً وبلغ مجموع ماعند البنك فى الاراضى فى ٣١ يناير ١١٨٩ فداناً ثمنها ٣٥٥٢٥ ج . وقد ارتفعت أسعار الاراضى أخيراً ارتفاعاً سار فيمكن البنك أن يبيع بعض ما عنده بربح»

«وقد حصل ٤٣,٩٤٦ ج. من المتأخرات التى بلغت ٤١٦,٨٨٧ ج. فى ٣١ يناير سنة ٩١٠ أى ٥٨,٥٪ مدة السنة وهى نتيجة تعد مرضية بالنظر الى الاحوال ولكن المتأخرات الجديدة لسنة ١٩١٠ جعلت مجموع المتأخرات ٥٠٣,٧٦٠ ج. فى ٣١ يناير سنة ٩١١ موزعة على نحو ٤٩٠... سلفة»

«وقد اتبع البنك فى التسليف سياسة أكثر حذراً من قبل بعد النتائج التى رآها فى السنوات الاخيرة فضيق نطاق التسليف أو منعه بتاتاً فى الجهات التى كثرت فيها المتأخرات وقرر من جهة الوجه القلى خصوصاً أن لايسلف سلفاً جديدة الآن على أطيان الحياض الا فى قرى خصوصية وبضمان وجعل يجرى ابحاثاً خصوصية قبل اعطاء السلف فى بعض الجهات والقرى التى ظهر أن الضرائب لاتدل دائماً فيها دلائل صحيحة على قيمة الاطيان ووجد انه يجب زيادة فحص الحجج والعقود فى بعض الاحوال وهو لايزال يبحث عن الغرض الذى تطلب السلف لأجله قبل اعطائها وان تكن قيمة مايقف عليه من هذا القبيل قليلة ضرورة»

«وقد كانت نتيجة هذه القيود مع مابدا من النقصان فى طلب السلف وتمديد آجال السلف تدريجاً من عشرة سنوات الى عشرين سنة ان مقدار السلف السنوى نقص نقصاً محسوساً وهذا بيان مقابلة أرقام سنتى ١٩٠٩ و ١٩١٠

سنة ١٩١٠		سنة ١٩١٩		
متوسط السلفة	القيمة	متوسط السلفة	القيمة	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	سلف (ب) ...
٦٥,١٪	٨١٣,٦٩١	٦٠,٤٪	٩,٨٨,٣٥٩	١٠ ج إلى ٣٠٠ ..
٤٠٨	١٠٤,٤٤٣	٤٢٥	١٢١,٥٦٢	٣٠١ إلى ٥٠٠ ..
٧٢	٩١٨,١٣٤	٦٦,٦	١١٠٩,٩٢١	مجموع سلف (ب) ...
١٠,٦	١١١,٩٥٥	١٠,٦	١٩٦,١٦١	سلف (أ)
٤٤,١	١٠٣٠,٠٨٩	٣٧,١	١٣٠٦,٠٨٢	مجموع السلف ..

«ويجب أن يطرح من مجموع سلف سنة ١٩١٠ المبين أعلاه قيمة السلف التي دفعت الى البنك قبل مواعيدها وقد بلغ مجموعها مبلغاً كبيراً قدره ٤٠٤٤٠٣ ج موزعة كما يأتي

القيمة	متوسط السلف
جنيه	جنيه
٣٠٠ الى ٣١٠٠٤٠	٤٢٠١
٣٠١ ج الى ٥٠٠	٩٤٣٦٣
٣٤٩٠٥	
المجموع	٤٠٤٤٠٣
	٥٣

«وقد نقل كثير من السلف الكبيرة الى محلات أخرى للتسليف على الرهون لعرضها شروطاً أسهل من شروط البنك الزراعى . أما فيما يتعلق بالسلف التى تتجاوز قيمتها ٣٠٠ ج فان قيم ما أرجع منها لا يقل كثيراً عن مقدار السلف التى سلفت مدة السنة فكان النتيجة ان البنك حرم أربح جانب من أعماله . واذا لم ينقص البنك معدل الفائدة التى يتقاضاها على السلف الكبيرة فالمحتمل أن يستمر ذلك لان هناك أموالاً كثيرة يراد تميرها بالتسليف على الرهون الآن»

«أما فيما يتعلق بدلائل سنة ١٩١١ فان آخر الاخبار عن المحصول فى الوجه القبلى موافقة وقد وافقت نظارة المالية على السماح للصيارفة بالشروع فى التحصيل للبنك قبل استحقاق الاقساط ببضعة أشهر حتى يتيسر للفلاح ايفاء ديونه عند قبضه أثمان محصوله (وتدفع له فائدة على مايدفعه قبل استحقاقه) وبالاجمال فان الدلائل فى هذه المديرىات تبشر بتحسن الحال»

«أما فى مديرىات الوجه البحرى فيتوقف تقدم تحصيل أموال البنك أو تأخره على حالة محصول القطن فاذا كان مقداره حسناً كما فى الموسم الحالى ودامت الاسعار مرتفعة وجب أن يكون عملاء البنك اقدر على القيام بعهودهم مما كانوا عليه فى هذا الشتاء هذا اذا كانوا قد أوفوا قسماً كبيراً من ديونهم غير المسجلة فى هذا الفصل كما تدل بعض الدلائل»

«وغنى عن البيان أن البنك سيلقى من المساعدة الادارية مالقيه فى العام الماضى»
 «وقد نظرت الحكومة والمحاكم المختلطة فى الاقتراحات التى اقترحتها البنك
 لتعديل الاجراءات لاستيفاء ديونه قضائياً وتقليل النفقات ولكن المسألة محفوفة
 بصعوبات خصوصية يقتضى السير فيها بدقة وعناية»

هذا ما قاله جناب السيرالدون غورست عن الحالة المالية العمومية وعن البنك
 الزراعى فلننظر الى ما قاله عن الزراعة :

قال فى تقريره عن سنة ١٩٠٨

«بلغت مساحة الاطيان المزروعة قطعاً ٤١٥ ر ١٦٤ فداناً فى سنة ١٩٠٨ فتجاوزت
 مساحة المزروع فى السنة السابقة بنحو ٣٧١٩١ فداناً ومعظم الزيادة واقع فى الحياض
 التى تحولت مؤخراً فى مصر الوسطى . وقد زادت مساحة الاطيان التى تصلح لزراعة
 القطن فى الوجه القبلى اكثر من ثلاثة اضعاف منذ شرعوا فى تحويل رى الحياض»

«ولسوء الحظ لم تكن الاحوال ملائمة بالاجمال لاقبال الموسم فان البرد والرطوبة
 فى الربيع الماضى أخرت الزرع ثلاثة اسابيع او شهراً عن الميعاد المعتاد ثم ان المناوبات
 الصارمة بسبب هبوط ماء النيل اثرت فى الموسم ايضاً وجاءت الدودة بجيوشها الجرارة
 فى شهر يوليو فالحقت به ضرراً بليغاً ولا سيما فى الوجه البحرى»

«نعم ان شجيرات القطن استعادت قوتها حيث حلت الدودة فى اوائل الصيف ولكن
 المحصول نقص فى كميته وجودته . اما فى المواضع التى ظهرت فيها الدودة متأخرة فقد
 لحق المحصول ضرر جسيم وكانت الخسارة عظيمة . اصف الى ذلك ان الجو برد فى
 شهرى اغسطس وسبتمبر وكثر الضباب والندى فتأخر نمو الشجيرات . ويقدر المحصول
 كله بنحو ٦٢٥٠٠ قنطار يقابلها ١٩١ ١٧٢ ٧ قنطاراً فى السنة الماضية ويقال بالاجمال
 ان المحصول نقص نوعاً ومقداراً فضلاً عن هبوط الاسعار فى خلال السنة»

«ويستدل من الاحصاءات الحديثة على ان محصول القطن لايزداد بنسبة زيادة
 مساحة الاطيان التى تصلح لزراعته ويعمل بعض هذا الفرق بان هذا الفرق بان هذه
 المساحة تشتمل اطياناً واسعة ابتدئ بزراعتها مؤخراً فلاينتظر ان تأتى بمحصول كبير .
 ولكن لا ريب فى ان المحصول نقص نقصاً حقيقياً فى بعض نواحي الوجه البحرى وقد

ذكرت في تقرير السنة الماضية ان الجمعية الزراعية عينت لجنة لدرس اسباب هذا النقص فنشرت اللجنة تقريرها في شهر مايو الماضي وهو يتضمن مما إستنتجه من العلل الكبرى التى افضت الى هذه الحالة ولكن عدم توفر الاحصاءات الدقيقة والمراقبات العلمية يحول دون تقدير منزلة كل من هذه العلل فى التأثير على المحصول»

«وأهم اسباب نقص المحصول فى رأى اللجنة ماأتى :

«(١) فقر التربة - فان زرع القطن كل سنتين افضى الى اجهاد الارض وتقليل خصبها والآراء مجمعة على وجوب العدول عن هذه الطريقة الى الطريقة القديمة اى زرع الارض مرة كل ثلاث سنوات»

«(٢) عدم كفاءة الري - من الامور المسلم بها عند الجميع ان المدة بين رية ورية يجب أن لا تتجاوز اثنى عشر يوماً ولكن وطوء ماء النيل فى السنوات الاخيرة لم يسمح بالجرى على هذه القاعدة فى جميع الاطيان المزروعة قطعاً فاللجنة ترى من الواجب زيادة مقدار ماء الري فى الصيف حتى لا تتجاوز مدة البطالة هذا الحد وستتمكن مصلحة الري من اجابة هذا الطلب بعد تعلية خزان اصوان»

«(٣) عدم كفاءة الصرف - ان عدم وجود المصارف فى بعض النواحى واهمال المصارف الموجودة فى نواح أخرى افضيا تديجاً الى ارتفاع منسوب الماء الكامن تحت سطح الارض فاضر ذلك بالمحصول وقد امتحنت مصلحة الدومين فى خلال السنة امتحاناً كبير الفائدة لمعرفة تأثير هذا الماء فى جذور شجيرات القطن وهو يؤيد رأى اللجنة فظهرت النتيجة ان كثرة الرطوبة ولو على عمق متر تحت سطح الارض تضر ضرراً بليغاً بنمو الشجيرات»

«(٤) انحطاط نوع النبات - ترى اللجنة ان كمية المحصول ونوعه يتعلقان كثيراً على الاعتناء بانتقاء «التقاوى»

«(٥) التسميد - نقص السماد الطبيعى نقصاً كبيراً لاسباب كثيرة وترى اللجنة انه يحسن تنشيط استجلاب الاسمدة الكيماوية . ومما يستحق الذكر فى هذا المقام ان السماد معفى من الرسوم الجمركية منذ بضع سنوات»

«(٦) الحشرات والدودة - ليس من ينكر ان هذه من اكبر المؤذيات وترى اللجنة ان العادة الحديثة اى زرع القطن مرة كل سنتين تسهل انتشار هذه الآفات وتلج بالعود الى التدابير المنعوية التى اخذت من سنة ١٩٠٥ الى سنة ١٩٠٧ واهملت فى سنة ١٩٠٨»

«وايضاحاً لذلك اقول انه فى سنتى ١٩٠٥ و ١٩٠٦ عين اناس مخصوصون لمساعدة موظفى المديرىات فى انفاذ التدابير التى نصت عليها لائحة ١٩٠٥ لابطاد دودة القطن وظل الامر كذلك فى سنة ١٩٠٧ ولكن المراقبة المركزية خفت ففى سنة ١٩٠٨ ظنت الحكومة ان رجال الحكومة يستطيعون القيام بهذه التدابير بالاتحاد مع المزارعين دون مساعدة خصوصية من العاصمة فصدرت التعليمات كالمعتاد فى السنوات السابقة وانما نيظ لعمل بموظفى المديرىات ولكن لسوء الحظ لم يبد المزارعون اقل اهتمام بالامر ولا استطاع رجال الحكومة المحليون حملهم على بذل المساعدة فكانت النتيجة ان التدابير المذكورة لم تف بالغاية كما فى النظام الاول ودل اختبار هذه السنة على ان من العبث الاعتماد على همة اصحاب الاطيان سواء كانوا كبار أو صغاراً حتى فى هذا الامر الذى يؤثر فى ثروتهم وعليه فسيلجأ الى الطريقة القديمة أى طريقة تعيين عمال مخصوصين للقيام بهذا العمل»

«وما أشارت به اللجنة وضع موضع النظر والاهتمام لدى الحكومة فجعلت اعتماداً مالياً هذه السنة مقداره ... ر. ١٠٠ ج. من المال الاحتياطى لاصلاح المصارف واهتمت باحصاء كل الاطيان التى تزرع قطناً سنة فسنة وبمعرفة مقدار الماء الذى تحت وجه الارض فى فصول السنة المختلفة»

المواسم الاخرى

«اخذت مساحة الاطيان التى تزرع حبوباً فى النقص فى السنوات الاخيرة وكان موسم سنة ١٩٠٨ على غير مايرام بسبب رداءة الطقس فى الاوقات التى تضر رداءته بالمزروعات فارتفعت اسعار القمح والعلف اليابس ارتفاعاً باهظاً وزاد ثمن القمح ٥. فى المئة على ثمنه فى بلاد الانكليز وتجاوز ثمن الشعير متوسط السعر تجاوزا كبيرا فزادت وارادت القمح ودقيق الذرة فى خلال السنة عن وارداتهما فى سنة ١٩٠٧»

«ومما يدعو الى الارتياح ان ميل الناس يزداد الى زرع قصب السكر ولو توفرت التقاوى فى سنة ١٩٠٨ لزادت مساحة المزروع منه زيادة كبيرة . اما المحصول فكان وافياً فى الكمية . ومنذ بضع سنوات ادخلوا نوعاً جديداً من قصب السكر جئى به من جاوى وتزيد غلته على غلة الانواع المعروفة فى مصر فتكون غالباً الف قنطار من الفدان الواحد فى السنة الاولى وسيزرعون ٢٨٧٥ فداناً من هذا النوع فى سنة ١٩٠٩ مقابل ٤٢٥ فداناً زرعت سنة ١٩٠٨»

وقال فى تقريره عن سنة ١٩٠٩

«بلغت مساحة الاطيان المزروعة قطعاً نحو ١٥٣٠٠٠ فدان فى سنة ١٩٠٩ فنقصت قليلاً عن مساحة المزروع فى السنة السابقة وكانت الدلائل فى أوائل الفصل حتى أواخر اغسطس تدل على أن المحصول سيفوق كل ماسبقه فان ماء الرى كان كافياً اثناء الصيف والاحوال الجوية ملائمة للزراعة . ومع كل ذلك فان المحصول - وقد قدر أخيراً بنحو خمسة ملايين قنطار - خيب الآمال وكان فى الكمية والكيفية أدنى بكثير من محصول السنوات الاخيرة ولا تزال أسباب هذا النقص الفجائى غامضة بعض الغموض . نعم أن آفات الحشرات اشتدت شدة لم تعهد من قبل فالحقت دودة القطن ضرراً بشجيراته ثم ظهرت دودة اللوز فى انحاء كثيرة فالحقت خسارة أكثر من تلك . وقد شرعت الحكومة فى اتخاذ التدابير التى فى وسعها لكف أذى هذه الآفات التى تنتاب الزراعة سنوياً فانفذت الاحتياطات المنصوص عليها فى قانون ١٩٠٥ لابطاد دودة القطن فى جميع انحاء البلاد وعين ٧٧ مفتشاً و١٦٧ مساعداً لمراقبة العمل باجور . ٥٥٠ ج م . واستؤجر ١١٠٠٠ من الصبيان والبنات فى الاماكن التى يقل العمال فيها لتنقية الاوراق الملوثة ورفعت ١٠٠٠ قضية على المزارعين الذى لم ينقلوا الدودة وعوقب ٦٥٠ من العمدة والمشايخ اداريا لاهمالهم واجباتهم فى هذا الصدد ولكن شدة وطأة الآفة ضيعت لسوء الحظ جانباً من الفائدة من هذا التنظيم والتدبير . أما دودة اللوز التى فاقت دودة القطن فى فعلها الذريع فى سنة ١٩٠٩ فان الجمعية الزراعية الخديوية درست طبيعتها وتاريخها درساً دقيقاً وأشارت بأمر لمكافحتها فصدر أمر عال يفرض على الفلاحين اتخاذ احتياطات يظن انها تقلل شر هذه الدودة»

«وقد كان الزراع الوطنيون يقولون ان المناوبات الشديدة حين يقل ماء النيل الصيفى مضرة بالقطن وانها أعظم الاسباب فى هبوط المحصول أخيراً . لكن فساد هذا الرأى اتضح الآن فان ماء الرى فى الضيف كان على مايرام فالغيث المناوبات باكراً فظهر من ذلك ان ثمة أسباباً أخرى غامضة قد تختلف باختلاف البقاع . وقد ذكرت فى تقريرى الماضى أهم الاسباب التى ذكرها العارفون فلأجل الوقوف على جميع المعلومات التى يمكن الحصول عليها فى هذه المسألة الحيوية لسعادة البلاد عينت الحكومة لجنة خصوصية مؤلفة من جميع فئات الجمهور الذى يهتم بزراعة القطن لدرس الموضوع وقسمت اللجنة الى قسمين ينفرد أولهما بدرس المسائل المتعلقة بالتربة كالرى والصرف وينقطع الثانى الى درس تاريخ حياة نبات القطن والآفات التى تسطو عليه»

«والامران اللذان سيسترعيان انتباه هذين القسمين هما (١) مبلغ تأثير اختلاف منسوب المياه الكامنة تحت سطح الارض فى انقاص المحصول و(٢) ما اذا كانت التقاوى أخذه فى الانحطاط كما حدث فى الماضى ومن الواجب استبدالها بنوع جديد والامر الاول مرتبط بمسئلة الصرف ارتباطاً شديداً إذ لا ريب ان المصارف فى بعض الانحاء لا سيما الجهات الواقعة فى شمال الدلتا لا تكفى لصرف الزيادة العظيمة التى جددت فى الاطيان المزروعة . وهذا العيب يظهر على اتمه فى سنى الفيضان الجيد لان الفلاح الوطنى كلف بالاكثار من رى أطيانه اذا توفر الماء لها فتغص المصارف بما يتسرب اليها من الماء . وقد قلت فى تقريرى الماضيين ان الحكومة شاعرة بأهمية هذا الأمر وانها تنفق مبالغ عظيمة كل سنة لتحسين نظام الصرف فى البلاد . ومع ان النقص فى الصرف يعلل نقص المحصول فى بعض جهات البلاد فلا يعلل ميل المحصول عموماً الى النقص . وعلاوة على ذلك فهذا الميل الى النقص مشاهد فى الاراضى المرتفعة حيث لا دخل لمسألة الصرف على الاطلاق . وهب ان فى طريقة الصرف عيوباً ونقصاً فلم يحدث فيه حادث عام فجائى يعلل نقص لل محصول القطر ٢٥ فى المئة فى سنة واحدة . فلأجل الحصول على معلومات موثوق بها لدرس هذا الوجه من وجوه المسألة مسحت مصلحة المساح الاراضى التى زرعت قطناً سنة ٩٠٩ مسحاً مفصلاً وستفعل ذلك فى السنوات المقبلة وأخذوا يدرسون حركة المياه الكامنة تحت سطح الارض فى الدلتا والمأمول ان يتوصلوا الى جمع معلومات ذات قيمة للوقوف على فعل الماء الكامن فى التربة بالقطن وسواه من المزروعات»

«أما فى ما يختص بالامر الثانى فمن البين الجلى ان لمسألة التقاوى المقام الاول اذا اريد المحافظة على منزلة القطن المصرى الرفيعة . فقد سهلت الجمعية الزراعية منذ بضع سنوات للمزارعين ابتياع تقاوى يعول عليها وتمت التدابير مع مصلحة الدومين لزيادة مقدار التقاوى الجيدة للسنة القادمة وعلاوة على ذلك فان الجمعية تجرب تجارب ثمينه لتربية أنواع جديدة قد تفوق الموجود جودة وقوة»

«ويرى مما تقدم ان الجمعية الخديوية لاتزال تساعد الحكومة مساعدة جلية فى حل المشاكل الصعبة التى تلازم زراعة القطن فى هذه البلاد . وبين أعضاء الجمعية أصحاب أطيان من جميع انحاء البلاد فعملها يأتى بنتائج لايتيسر لمصلحة من مصالح الحكومة بلوغها مهما كانت كفاءتها ثم ان لها مزية خصوصية فى أن تأثيرها يصل الى أصغر الفلاحين الوطنيين فيتيسر بذلك نشر معلومات والعمل بها فى الحقول والمزارع . وقد أبدت الحكومة دائماً رغبتها فى الاهتمام بنصائح الجمعية والمأمول ان اتحاد الاثنتين يفضى الى تدبير علاجات لتلافى الآفات المختلفة التى تؤثر فى نجاح القطن المصرى»

السكر والمواسم الاخرى

«لاتزال زراعة قصب السكر فى القطر المصرى آخذة فى الانتشار فقد بلغ المحصول ٣٥٩.٠٠ طن فى عام ١٩٠٨ - ١٩٠٩ يقابله ٢٥٣.٠٠ طن فى العام السابق ويقدر ان محصول عام ١٩٠٩ - ١٩١٠ سيبلغ ٥٠٠.٠٠ طن والمرجح ان نسبة المحصول ستزداد فى العام الحالى لملائمة الاحوال الجوية»

«أما مساحة الاطيان المزروعة قصباً فلا تقل عن ٥٠٠.٠٠ طن والمرجح ان نسبة المحصول ستزداد فى العام الحالى لملائمة الاحوال الجوية»

«أما مساحة الاطيان المزروعة قصباً فلا تقل عن ٥٠٠.٠٠ فدان بزيادة كبيرة عن مساحة ما كان يزرع فى الاعوام الاخيرة . ومما يدل على انتعاش هذه الزراعة ان فريقة مطاى اقفلت فى عام ١٩٠٧ - ١٩٠٨ لعدم وجود القصب فعادت وفتحت أبوابها فى العام التالى فبلغ ما عصرته ٢٤٠٠ طن وستعصر فى عامنا هذا ١١٠.٠٠ طن من القصب المصرى ويظهر من نسبة السكر الخام المصرى والاجنبى الذى يكرر انه لا بد من زيادة

المحصول زيادة عظيمة قبل أن تصير كل مقطوعية الفبريقات من مصادر مصرية فإن معمل التكرير فى الحوامدية الذى يجهز كل البلاد يستطيع أن يكرر ٥٠.٠٠٠ طن من هذا السكر الخام ففى عام ١٩٠٨ - ١٩٠٩ كان ٢٠٠ طن من المجموع سكرًا مصريًا والباقي وقدره ٣٠٠٠ طن جئ به من الخارج لاكمال النقص . أما فى العام الحالى فيقدر محصول السكر بنحو ٣٨٠٠ طن ويبقى ١٢٠٠ طن ليؤتى بها من الخارج»

«وإذا استثنينا القطن فسائر المحاصيل أقبل اقبالاً عظيماً فى سنة ١٩٠٩ وهبطت الاسعار الى الحد المعتاد وهبط ثمن العلف تحت المتوسط بعد أن ارتفع ارتفاعاً فاحشاً فى سنة ١٩٠٨ حتى صعب على صغار الفلاحين اطعام حيواناته. وأقبل موسم الذرة اقبالاً عظيماً بسبب التبكير فى زراعته لتوف الماء . وعلى الذرة معول الفلاحين فى طعامهم»

«وقد ذكرت فى غير هذا الموضوع ان الجمعية الزراعية اتفقت مع مصلحة الدومين على جلب مقدار من القمح الهندى للتقاوى وقد زرع هذا القمح فى بعض انحاء مصر بضع سنوات فجاد ولكن الحال تدعو الى جلب تقاوى جديدة لأن التقاوى المأخوذة من المحصول البلدى انحطت وستكون الحبوب التى تستغل من التقاوى المجلوبة الآن جاهزة للتوزيع فى العام القادم»

وقال فى تقريره عن سنة ١٩١٠

«ذكرت فى السنة الماضية أن الحكومة عينت لجنة للبحث فى بعض المسائل المتعلقة بنمو القطن فى مصر . فقسمت اللجنة الى فرعين أحدهما للبحث فى بعض المسائل المتعلقة بنمو القطن فى مصر . فقسمت اللجنة الى فرعين أحدهما للبحث فى حالة التربة وماء الرى والآخر للبحث فى حالة شجيرات القطن والحشرات التى تسطو عليها وجمع كل منهما المعلومات على حدة ثم اجتمعا معا اجتماعات متوالية . ووضعنا تقريراً مشتركاً نشر فى الخريف الماضى فأمكن للجمهور الاطلاع عليه منذ زمن . وقد شملت ابحاثهما نطاقاً واسعاً جداً وجاء تقريرهما ضخماً مستوفياً»

«وقد استنتجت اللجنة ٢٦ نتيجة بوبتها فى خمسة أبواب يمكن تلخيصها بما

يأتى :

«(١) الماء - يمكن اتخاذ النتيجة التي وصلت اليها اللجنة فى هذا الموضوع مثالا على المسألة كلها فقد رأت أنه لا بد من جمع معلومات مفصلة كثيرة من عملية وعلمية قبل الوصول الى نتائج نهائية وجمع هذه معلومات يقضى بحثا طويلا فى كل أنحاء البلاد . على انها رأت فى أثناء ذلك أن تشير باتخاذ بعض التدابير التي تفيد مهما كانت الحال فاشارت بارشاد المزارعين الى كيفية ارواء محصولاتهم المختلفة ومواعيد اروائها وتحذيرهم مما ينجم عن الافراط فى الري بعد الفيضان السنوى من الخطر وتخفيف النشع يجعل مناسب الماء فى الترع أوطأ ما يمكن دائما وأن تتناوب تعلقة مناسب الترع وتوطئتها حالما تنقضى المناوبات الصيفية بوصول ماء الفيضان وبانشاء نزازات عن جانبى الترع لمنع النشع حيث التربة قابلة للامتصاص وبتوسيع كل نظام المصارف فى القطر وتحسينه»

«(٢) التربة - وأشارت فى هذا الباب بزيادة البحث أيضا ولا سيما فيما يتعلق بطبيعة التربة ووجود املاح مضره وفى خير الطرق لاستعمال الاسمدة الصناعية وشددت فى انشاء محطات زراعية فى كل انحاء القطر لهذا الغرض»

«(٣) الشجيرات - وجهت اللجنة الانظار توجيهها خاصا الى ضرورة زيادة التجارب فى تربية القطن لتحسين التقاوى واختيار أنواع اكثر موافقة لطبيعة البلاد اذا أمكن وعدم الاقتصار على التربية العلمية بالطرق التركيبية المتبعة فى المعمل المندى التابع للجمعية الزراعية الخديوية بل الجرى على الطرق التحليلية فى انتقاء التقاوى أيضا . وقد شددت فى اظهار الضرر الذى ينشأ عن خلط التقاوى المصرية بالبذرة المعروفة بالهندي وضرورة الاعتناء بتنقي البذرة لاستئصال كل الانواع الدنيئة وأشارات بجعل كل نظام توزيع التقاوى تحت مراقبة مركزية وبحث أيضا فى نتيجة تحويل الزراعة من ثلاثية الى ثنائية وفعل الاسمدة وفى تأثير نقص المواشى بسبب الطاعون البقرى»

«(٤) الحشرات - بحثت اللجنة فى الطرق المتبعة فى مكافحة الحشرات التي كانت عزيمة الضرر فى الماضى ولا سيما دودة القطن ودودة اللوز ونظرت فى طرق جديدة اقترح اتباعها فاشارت بالتبكير فى مكافحة دودة القطن اكثر من قبل واجراء أبحاث وتجارب كثيرة فيما يتعلق بالطرق المختلفة التي اقترحت لمقاومة الدودة بالمواد التي تقتل الحشرات والفخاخ وارتأت أن تعين الحكومة جوائز للذين يكتشفون طريقة ناجحة من هذا القبيل وذكرت ضرورة حماية الطيور التي تأكل الحشرات»

«(٥) تنظيم أمور الزراعة - أشارت اللجنة (أ) بتغيير نظام المدارس الزراعية فيكون منها مدارس ابتدائية وثانوية وعليا (ب) وبانشاء محطات زراعية فى كل أنحاء البلاد مع معهد مركزى فى القاهرة فيه عدد كبير من الاختصاصيين العلميين (ج) وبانشاء مصلحة للزراعة وتعيين لجنة لمراقبة المباحث العلمية والعملية المختلفة التى أشارت بها اللجنة ريثما يتم انشاء المصلحة (د) وأخيرا بتعيين لجنة دائمة للزراعة للسهر على مصالح الزراعة عموما

«وسأنظر الآن فى أهم المسائل التى تضمنتها الخلاصة المتقدمة أخذا كل مسألة منها على حدة ومبيناً ما فعلته الحكومة فيها قبل تعيين اللجنة أو بعد تعيينها عملاً بمشورتها»

«ان توزيع المياه هو أهم ماتعنى به مصلحة الرى كما لا يخفى فلذلك سبق اخراج كثير من اقتراحات اللجنة الى حيز الفعل وكان موظفو الرى لا يألون جهداً فى افهام المزارعين خطر الافراط فى الرى وأرسلت سنة ١٩١٠ المنشورات الى كل المديرين فى هذا الموضوع وعقدت الاجتماعات فى كل المديريات لبيان أهميته . ومما يوجب الارتياح ان آراء المزارعين وعوائدهم تغيرت تغييراً بيناً من جهة الافراط فى الرى وأنقص كثيرون منهم ارواء أراضيهم من تلقاء أنفسهم بعد وصول ماء الفيضان وان يكن يهسو كل صغار المزارعين على تغيير الطريقة التى اعتادوها . ولم تفتأ مصلحة الرى أيضاً توجه اهتمامها الى ضرورة تقليل تأثير النشع فكانت تخفض مناسيب الترعى كلما تيسر لها ذلك وعدلت رسوم ترعى كثيرة أخيراً فخفض مناسيبها على قدر ماتسمح به مقتضيات الرى وكانت تتبع مناوبات الصيف فى الوجه البحرى بمناوبات فيضان تتعاقب فيها سبعة أيام يكون فيها المنسوب عالياً وسبعة أيام يكون فيها واطناً فى حين أن هذه المناوبات تشمل ستة أيام «عمالة» وستة أيام «بطالة» فى الوجه اقبلى . أما مسألة النزاعات فشديدة الارتباط بمسألة المصارف»

«ولارىب أن التسهيلات من هذا القبيل غير كافية وقد اهتمت مصلحة الرى بذلك سنة ١٩١٠ كما فى السنوات السابقة على قدر مايسمح به ما عندها من الاموال . وتحت النظر الآن مشروعات كبيرة لتحسين النظمات الحاضرة فى الوجه البحرى وتوسيع نطاقها ولما كان لهذه المشروعات كلها علاقة كبيرة بمشروعات أخرى لتحويل الاراضى البور فى

الشمال الى أطيان زراعية فهي تقتضى بالضرورة بحثاً مدققاً نظراً الى مايمكن أن ينتج من النتائج الخطيرة الشأن عن كل خطأ قد يقع . وهناك الآن عدة مشروعات مجهزة تقريبا للموافقة عليها وهي تستلزم نفقات طائلة . وقد كثر الاهتمام بالمسألة فى الوجه القبلى ووضع مشروع كبير لتحسين المصرف العام وقام نظام المصارف فى الاراضى الواقعة بين النيل وترعة الابراهيمية وحسنت كل المصارف الصغيرة تقريبا حتى صارت حالها على مايرام »

«أما فيما يتعلق بالتربة فقد أشارات اللجنة بانشاء محطات زراعية للقيام بابحاث أخرى . وقد باشرت مصلحة الزراعة التى سيجئ وصفها هذه الابحاث وأنشئت ١٤ مزرعة تجريبية فى مديريات مختلفة وجعل مفتشو المصلح يحللون تربة الجهات المختلفة بالاشتراك مع الاختصاصيين العلميين والمصلحة تدرك أهمية حفظ الانواع الجيدة من القطن على نقاوتها وايجاد انواع اخرى موافقة لطبيعة البلاد . وقد قر الرأى على انشاء محطة لتربية القطن تحت ادارة الاختصاصى النباتى مباشرة واجراء التجارب بالانواع الجديدة فيها . على ان مساعى المصلحة الآن موجهة خصوصاً الى تحسين انواع القطن الموجودة لا الى ايجاد انواع جديدة منه وهى مهتمة باستئصال النوع المعروف بالهندي وينوى استئصاله من الحقول المختارة لتربية التقاوى التى يراد توزيعها وقد شرعوا فى مراقبة توزيع التقاوى وهى تقتصر على مديرية الشرقية الآن ولكنه ستشمل غيرها فى المستقبل»

«وقد سبقت الحكومة المصرية فاتخذت كثيرا من التدابير التى اقترحتها اللجنة لمكافحة الحشرات التى تسطو على شجيرات القطن فاستخدمت نظارة الداخلية وسائط خصوصية سنة ١٩١٠ لمقاومة دودة القطن ودودة اللوز اللتين فتكتا بمحصول سنة ١٩٠٩ فتكاً ذريعاً فعين خمسة مفتشين انكليز لمراقبة الاعمال التى تعمل لمقاومة دودة القطن ووقفت الحكومة الى استخدام جماعة من ذوى الخبرة الواسعة والعلم الوفير باحوال القطر الزراعية منهم ثلاثة عينوا فى مصلحة الزراعة الجديدة بعد ذلك وعينت الحكومة ايضاً ٢٥ نائب مفتش منهم ٢٠ اوربيون فكان هؤلاء مع ٣٦٦ معاوناً و٧٠ كاتباً هم الهيئة الخصوصية التى عينت لمساعدة ولاية الامور المحليين على البحث عن وجود الدودة واستئصالها من الجهات التى ظهرت فيها ينزع الاوراق المصابة . وقام رجال الجمعية

الزراعية الخديوية أيضاً بخدمات جليلة . وكان الشروع فى الاستعداد لمكافحة الدودة فى شهر ابريل أى قبل الشروع فيه فى سنة ١٩٠٩ بشهر واستمرت مكافحتها الى شهر سبتمبر بهمة تشهد بالفضل لكل من اشترك فيها واستخدمت كل الوسائل لصرف الاهالى عن ترك الاهتمام بهذه الآفة بناء على اعتقادهم انها امر مقدور لزراعتهم وكان كثيرون من المديرين والمأمورين علاوة على المفتشين يطوفون فى المديريات ركوباً من وقت الى آخر مستنهضين همم الفلاحين . وزار الناظر والمستشار ووكيل النظارة بانفسهم كل مديرية من مديرىات الوجه البحرى . وكان يطلب من البوليس احياناً المساعدة على اجبار الناس على استئصال الدودة فى الجهات التى ظهرت فيها ووزعت التعليمات الوزارية وكتابات مختلفة عن الدودة فى القرى والقيت المواعظ فى الجوامع مبينة وجوب بذل الهمة فى العمل وكان الذين يبدو منهم تقاعد او اهمال يعاقبون بشدة فعوقب ١٣٥٧ نفساً لعدم ابلاغهم ظهور الدودة واكثر من ٩٠٠ عمدة وشيخ لاهمالهم واجباتهم و٦٥٩ عاملاً لفرارهم . وكان الفلاحون فى بادئ الامر يستأون من التشديد عليهم ولكنهم ازدادوا همة ورغبة فى معاونة ولاية الامور لما نجحت الحملة وامكنهم تقدير نتيجتها . وصار المفتشون الذين كانوا يقابلون اولاً بشئ من العداء يستقبلون بعد ذلك يصدرور رحبة فى كل مكان فكان من ذلك عبرة تسهل الحملات المقبلة تسهيلاً كبيراً . وقد وردت اول الاخبار بظهور الدودة فى الاسبوع الثانى من شهر مايو ثم ثقلت وطأتها فى اواسط يونيو وبلغت اشدها فى الاسبوعين الاول والثانى من يوليو ولكنها خفت كثيراً فى آخر الشهر بسبب ما اتخذ من التدابير وانقطع دابرها من جهات كثيرة فى آخر اغسطس وجاءت الاخبار بانها زالت من القطر كله فى اول اكتوبر واما الاطيان التى اصابته بالدودة فبلغت مساحتها ٦٤٣.٠٠ فدان (منها ٦ آلاف فدان فى الوجه القبلى) وقد ظهرت فى كثير منها غير مرة وفى بعضها مرارا عديدة وكان متوسط عدد الافدنة اليومية الذى كانت ترد الاخبار باصابتها فى الوجه البحرى فى الاسبوع الثانى من يوليو ٢٤٨٠٠ ومتوسط عدد الاشخاص المستخدمين يوميا فى تنقيتها ١٠٦٥٠٠ عدا الذين كانوا يفحصون القطن الذى لم يصب وكلهم ممن كان يجب مراقبتهم مراقبة ادارية دائمة . ومتى كانت دودة القطن كثيرة فانها لا تقتصر على اكل اوراق شجيرات القطن بل الوسواس ايضا . ولكن معظم ضررها قائم باضعافها وتأخيرها نمو الشجيرات حتى تمسى عرضه لسطو آفة اخرى

اشد ضرراً منها وهى دودة اللوز التى لا تظهر بكثرة تذكر الا بعد ابتداء الفصل بزمان ولم تستطع هذه الدودة ان تسطو سنة ١٩١٠ الى ١٥ يناير الماضى لمكافحة دودة اللوز بتنفيذ الامر العالى القاضى بتنقية الارض من حطب القطن والكتان والبامياء التى تأوى اليها تلك الآفة فى الشتاء وتعيش عليها وقد كلفت كل هذه التدابير نيفاً وعشرين الف جنيه مصرى وستقوم نظارة الداخلية هذه السنة ايضاً بمكافحة دودة القطن ودودة اللوز وفى أثناء ذلك تبحث مصلحة الزراعة الجديدة بحثاً دقيقاً فى مسألة حفظ المحصول وتجرب التجارب بالمواد التى تقتل الحشرات مواصلة بذلك الاعمال التى شرع فيها من هذا القبيل قبل انشاء تلك المصلحة وقد كان اهم ما اشارت به اللجنة فى موضوع تنظيم الامور الزراعية انشاء مصلحة للزراعة وكانت الحكومة قد سقت فنوت اجراء هذا الاصلاح الخطير الشأن ثم انقذته قبل آخر سنة آخر سنة ١٩١٠ . وكانت الجمعية الزراعية الخديوية الى ذلك الحين هى التى تقوم بالتجارب والابحاث وكانت تعطى اعانات سنوية من اموال الحكومة لتسهيل اعمالها ولكن ازدياد شأن المسائل الزراعية فى القطر فى السنوات الاخيرة اقتضى زيادة اشتراك الحكومة فى الاعمال التى كانت الجمعية تقوم بها فقر رأى على انشاء مصلحة خصوصية وعين المستر جرال ددجن مديراً عاماً وكان منذ عهد قريب مفتشاً فى املاك انكلترا فى غرب افريقيه وماله من الاختبار فى زراعة القطن فى انحاء مختلفة من العالم وفى الاعمال المتعلقة بالآفات من الحشرات فى الهند وغرب افريقيه يؤهله للوظيفة التى عين فيها وقد عين كل الاختصاصيين العلميين والمفتشين فى الجمعية الزراعية الخديوية تقريباً فى المصلحة الجديدة وهى تابعة لنظارة الاشغال العمومية ولكنها مرتبطة ارتباطاً شديداً بنظارتى المالية والداخلية فالاولى تساعد فى توزيع بذرة القطن واثانية فى مكافحة دودة القطن ودودة اللوز والعمل سائر فيها بانتظام الآن . وقد انشئت مزارع تجريبية واتخذت التدابير لتوزيع بذرة قطن حسنة على فقراء المزارعين وهى تجرى الابحاث العملية فى الآفات من حشرات وفطر وما شاكل ذلك من المسائل وترسل التعليمات اللازمة بواسطة منشورات وتبحث فى انحطاط قطن الميت عفيفى . ومن جملة اعمالها الاخرى تحليل التربة والاسمدة ونشر مسائل تهتم رجال الزراعة فى مجلة»

«وقبل ان انتقل من موضوع تنظيم امور الزراعة اقول ان ما أشارت به اللجنة من جهة المدارس قد ادمج فى بيان الحكومة التعليمى وشرع فى انشاء مدارس فى المزارع وفى النية أن ينشأ بعد ذلك مدارس زراعية عملية متوسط بين تلك المدارس ومدرسة الجيزة الزراعية التى ستحول تدريجاً الى مدرسة أرقى مما هى الآن . أما ما اقترحتة اللجنة من انشاء لجنة دائمة للزراعة فقد سبقتها الحكومة فيه الى حد محدود فان تعيين لجنة استشارية من هذا القبيل كان داخلاً فى المشروع الاصلى لانشاء مصلحة للزراعة والسألة تحت النظر الآن»

أما فى مايتعلق بمحصول ١٩١٠ خصوصاً فان المساحة التى زرعت قطعاً تقدر بنحو ١٦٠٣٢٦٦ فداناً مقابل ١٤٦٥١٨٧ فداناً سنة ١٩٠٩ وكانت الزيادة عمومية الأ فى مديرية اسوان ونسبتها أكبر فى الوجه القبلى منها فى الوجه البحرى فكان متوسط الزيادة عن السنة الماضية السابقة ٢٩ فى المئة فى الوجه القبلى و ٥ فى المئة فى الوجه البحرى أما من جهة الانواع المزروعة فيظهر أنهم عمدوا فى بعض الاحوال فى الوجه البحرى الى زرع الانواع العليا - اليانوفتش والنوبارى وغيرهما - بدلاً من الميت عفيفى والعباسى فى حين ان الاشمونى حل محل كل الانواع الاخرى تقريباً فى الوجه القبلى وقد اتجهت الانظار فى أثناء السنة الى بعض الانواع المحسنة وبيعت بذرتها بأسعار عالية وأحسن هذه الانواع على الأرجح النوع المسمى سكلاريدس وهو يعد عموماً أعلى من اليانوفتش أو على الأقل معادلاً له ويقال انه يمكن زراعة بدل اليانوفتش فى الاطيان المزروعة ميت عفيفى حيث لاتنجح زراعة اليانوفتش على انه لايمكن الاشارة بشئ من جهة الاستعاضة من الانواع الحالية بأنواع جديدة فى أى جهة من الجهات قبل اتمام البحث والتحرى»

«ولاتزال درجة القطن المصرى على ماكانت عليه على ما يظهر فى الميت عفيفى الذى انحط عن اليانوفتش وغيره من الانواع العليا أكثر من قبل وبما كان هذا الانحطاط ناجماً عما يقال من ان عادة استحضر القطن الاشمونى الذى ينبت فى الوجه القبلى لخلجه مع الميت عفيفى أخذت تزداد بين صغار المزارعين فى الوجه البحرى حتى يحتمل بيع الشعرة باسم الميت عفيفى . فالتقاوى المختلطة الناتجة عن ذلك توزع على

صغار المزارعين فى الجهات التى يزرع فيها الميت عفيفى . وقد وجهت مصلحة الزراعة اهتمامها الى هذه المسألة «وقد كانت الأحوال الجوية فى المساحات المتسعة المزروعة قطناً على غير ما يرام تماماً فى شهرى مارس وابريل ولكنها تحسنت تحسناً كبيراً فى الأشهر التى تلتها ولم تنشر الضباب خصوصاً . وبقيت درجة الحرارة مرتفعة ارتفاع غير اعتيادى إلى آخر السنة تقريباً فاستمرت الشجيرات على الطرح . فلهذا السبب ولما كان من وقاية المحصول من الدودة على ما سبق ذكره وغير ذلك من الأحوال الموافقة جاء المحصول كبيراً . الأرجح ان المحصول كله بمبلغ ٧٥٠٠٠٠٠ قنطاراً فيزيد زيادة واضحة عن أكبر محصول عرف حتى الآن وهو محصول سنة ١٩٠٧ الذى بلغ ٧٢٣٤٦٦٩ قنطاراً .

وهذا ما قاله عن المواشى والطاعون البقرى :

قال فى تقريره عن سنة ١٩٠٨

«ان ارتفاع أثمان العلف فى سنة ١٩٠٨ عسر على الفلاحين علف بهائمهم فهزات المواشى وهبطت قيمتها» .

«وقد اهتمت الجمعية الزراعية مؤخراً فى تحسين الخيول وبهائم الفلاحة فوزعت الخيول «الطلوقة» فى المديرىات وانتقت قطعاناً من المواشى لتوليد الثيران والجواميس لتوزيعها فى القرى وينتظر فى انتقاء الجواميس إلى زيادة حلب اللبن»

«وقد احدث طاعون المواشى ضرراً بليغاً بمواشى القطر المصرى فى السنوات الأخيرة فنفق عدد كبير منها وقلت جودتها ففى سنة ١٩٠٨ نفق ٨٣٥٥ ماشية أكثر من نصفها فى مديريتى من مديريات الوجه القبلى وكان عدد ما نفق بالطاعون ٤٧٠ ماشية فى سنة ١٩٠٦ و ٤٨٧٤ فى سنة ١٩٠٧ ولا ريب فى أن عدد الوفيات الذى أبلغ ينقص عن عدد الوفيا الحقيقى ومع ذلك فقيمة ما نفق فى هذه السنة وابلغ خبرة لا تقل عن ٥٠٠٠٠ ج . وهى خسارة يقع معظمها على عاتق صغار الفلاحين وقد منحت الحكومة فى السنوات الأخيرة مبالغ وافرة لمكافحة الطاعون ولكن الداء يزداد انتشاراً بالرغم عن جميع الاحتياطات ولا ريب فى ان العلة البرى هى الصعوبة العظيمة التى يلقاها موظفوا الصحة فى الوقوف على وجود الداء قبل استفحال امره وذلك ناتج عن قلة اكتراث الاهالى وكراهم تعرض الحكومة لشؤونهم ورغبتهم فى التملص من التدابير المفروضة

للتضييق على نقل المواشى وذبحها واقفال الاسواق فى الجهات الملوثة بالطاعون وما دام الاهالى لا يستفيدون من الاختبار ولا يدركون ان منع تفشى هذا الداء فى نواحيهم لا يتم إلا بتعاضدهم مع رجال الحكومة فالتدابير التى تتخذ لقطع دابره لا يأتى بالفائدة المطلوبة ويبقى صغار المالكين معرضين لخطر خسارة مواشيهم بانتشار هذا الداء المعدى» .

وقال فى تقريره عن سنة ١٩٠٩ .

«يسرنى أن أذكر أن وطأة طاعون المواشى خفت كثيرا فى السنة الماضية عما قبلها فبلغ عدد ما نفق به ١٨٩٨ فى سنة ١٩٠٨ ،معظم الفضل فى هذه النتيجة للهمة التى أبداهها ولاية الأمور فى المديرىات فى انفاذ التدابير الموضوعه للتضييق على نقل المواشى وذبحها ولكن تجار المواشى والجزارين لا يزالون يستطيعون فى بعض الانحاء مخالفة القانون لسوء الحظ فيربحون أرباحا وافرة من بيع المواشى المصابة ولحومها» .

«وقد بلغت نسبة ما نفق بطاعون المواشى القطهر كلها ٥٦ فى المئة فى سنة ١٩٠٨ و ١٤ فى المئة سنة ١٩٠٩ .

وإليك نتيجة احصاء المواشى فى سنتى ١٩٠٨ و ١٩٠٩

الجواميس	البقر	
٧٥٠٥٤٨	٧٣٧٧٣٢	١٩٠٨
٧٢٨٢٨٤	٧٢٥١١٦	١٩٠٩

«أما نقص عدد البقر ١٢٠٠٠ راس والجواميس ٢٢٠٠٠ راس فى سنة ١٩٠٩ فسببه نقص الوارد من الخارج فى تلك السنة فزاد ما ذبح من البقر والجواميس البلدية» .

«وقد اتجه اهتمام الحكومتين المصرية والسودانية إلى وضع تجارة البقر والغنم بين البلدين على أساس وطيء فلما غلا العلف فى ربيع السنة الماضية رخصت المواشى فلم تعد تجارة جلب الحيوانات من السودان إلى القطر المصرى رابحة . أما فى الستة أشهر الأخيرة فقد زاد الوارد من الغنم والبقر السودانية زيادة عظيمة على الوارد منها فى نصفى السنة اللذين تقدماه والظاهر إن الغنم السودانى الآن سوقاً رائجة فى القاهرة فقد بلغ ما

جلب منها ٣٦٠٠٠ في السنة الماضية يقابلة ٢٨٠٠٠ في سنة ١٩٠٨ وقد اتضحت أهمية توسيع هذه التجارة للفريقين فتدبر بذلك مخرج لآحد محصولات السودان . وفى معرض النظر الآن جملة تدابير لترقية هذه التجارة فى المستقبل .

وقال فى تقريره عن سنة ١٩١٠

مناسيب النيل وماء الرى

«نقص ماء الرى عنه فى السنة السابقة ولكنه كان فى ربيع وأوائل الصيف كافيا لحاجة البلاد وكان الفيضان الذى عقبه متأخرا ولكنه كان فوق المتوسط بقليل فتيسر بمساعدة قناطر اسنا رى جميع الاراضى المزروعة ريا كافيا . أما الفيضان العالى فكان أوطأ منه فى السنتين السابقتين ومع ذلك فقد أقتضى طلب عدد كبير من الرجال للعونة وفى الجدول التالى عدد الذين طلبوا للعونة فى السنوات الثلاث الماضية محولا إلى قاعدة مئة يوم كالمعتاد» .

١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠	الوجه القبلى
٩٩٠٠	١٢٢٧٣	١٠١٢٥	
١٣٦٣٦	٨٥٦٤	٩٠٧٦	الوجه البحرى

وقال فى تقريره سنة ١٩١٠ عن التعليم الزراعى والصناعى ما يأتى

«إن المدارس الصناعية الحديثة فى لقصر ودمنهوور وبنى سويف وطوخ تم تنظيمها وهى الآن جارية فى أعمالها وبها صار عدد المدارس الصناعية الاميرية تسعا وفيها كلها ١٦٠١ من الطلبة (١٤٦٠ من الصبيان و ١٤١ من البنات) وكان فيها ٨٤٣ سنة ١٩٠٩ وتبلغ نفقاتها نحو ٢٣٠٠٠ ح . وفى ثلاث منها فروع للتعليم الزراعى وفى اثنتين لتعليم البنات ومما يدل على استمرار الحاجة إلى هذه المدارس انه كان فى المدارس الجديدة منها ٣٨٤ مكانا فارغاً فتقدم إليها ١٩٦٠ طالباً سنة ١٩١٠» .

«والمدرستان الصناعيتان الصغيرتان فى نجع حمادى وسوهاج وقاربتا التمام وطلب مجلس مديرية الغربية مساعدة مديرية الغربية مساعدة الحكومة لإنشاء مدرسة للحياكة فى المحلة الكبرى التى هى أكبر مركز لهذه الصناعة فى الوجه البحرى» .

«والأمور الجديدة التى حدثت فى المدارس القديمة وتستحق الذكر هى زيادة فرع لتعليم الحياكة فى مدرسة الفيوم ومسبك صغير فى مدرسة الفجالة بالقاهرة وفتح مخزن لمدرسة محمد على الصناعية فى الاسكندرية لبيع مصنوعات المدرسة» .

«أشرت فى العام الماضى إلى صعوبة وجود المعلمين الكفاء لتعليم الصناعة وقد كان جل الاعتماد على الذين تعلموا فى الورشتين الصناعيتين فى بولاق واسيوط وزيد على ذلك الآن ان عين مدير سابق من هذه الورش مفتشا للمدارس الصناعية وهو ويرسل البعض من رؤساء الاقسام فى المدارس الصناعية الانكليز ليزورا المدارس الصناعية مرة فى شهر» .

«وزادت علاقة مدارس المديريات الصناعية بمجالس المديريات فى غضون السنة الماضية ونقلت مدارس لقصر والفيوم وطوخ إلى مجالس مديرياتها نقلها إليها لجانب ومؤسسوها . وأخذ مجلسا البحيرة وبنى سويف يساعدان مدرستيهما الصناعيتين والمرجح الآن أن هذه المدارس تجد ما يقوم بكل نفقاتها وستكون النتيجة من اتفاق مجالس المديريات والنظارة المختصة ثبوت هذه المدارس ونجاحها . وكثر الاهتمام بتسهيل التعليم الزراعى وغرض النظارة أن تشجع انشاء مدارس زراعية عملية تعلم مبادئ الزراعة بالعلم والعمل مثل مدارس الحقول الزراعية فى فرنسا وانكلترا . وقد أقر بعض مجالس المديريات على انشاء مدارس زراعية من هذا القبيل فى المراكز الزراعية ، والنظارة مهتمة بمساعدتهم فى هذا الأمر . ويراد أن تكون هذه المدارس لتدريب أبناء الفلاحين وصغار الملاك حتى يصيروا أقدر على معاطاة أعمالهم الزراعية . وسيكون فى كل مدرسة غرفة أو غرفتان وورشة صغيرة كافية لتعليم التلامذة بناء ما يبنى فى العزب وأكثر من خمسة افدنة يقومون بخدمتها وينحصر تعليمهم فى المواضيع الابتدائية لكي يفهموا كيفية أعمال الزراعة وأحوالها» .

«وكان فى مدرسة الزراعة خمسة من الطلبة فتموا دروسهم فيها فى يونيو الماضى وكانوا عازمين على مغادرتها فابقوا فيها لكي يتعلموا كيفية التعليم الزراعى ويعينوا لهذه المدارس وسيزاد عددهم فى يونيو المقبل» .

«وقد نجحت المدارس الست الصناعية التى تحت إدارة النظارة مباشرة نجاحا كبيرا فى السنة الماضية وزاد عدد طالبى الدخول الى المهندسخانة ومدرسة الزراعة ومدرسة بولق الصناعية ومدرسة المنصورة الصناعية عما كان عليه فى العام السابق ودرجة الطالبين العلمية أعلى مما كانت فقبل منهم أكثر مما كان يقبل» .

«وبلغ عدد التلامذة فى المهندسخانة ١٠٠ ونال ١٧ منهم الدبلومات ١٤ فى الرى و ٣ فى البناء واختبر واحد من هؤلاء لاتمام دروسه فى انكلترا والباقون عينوا فى نظارة الاشغال العمومية وعين اثنان من التلامذة السابقين فى المدرسة نفسها واحد وكيلا للنظر وواحدا أستاذ مساعدا . وطلب ١٧٤ الدخول فى مدرسة الزراعة ولكن لم يقبل منهم إلا ٨٨ فصار عدد التلامذة فيها الآن ١٩٦ يقابل ذلك ١٣٨ فى العام السابق . وعين واحد من متخرجى المهندسخانة المصريين مدرسا فى مسح الاراضى وهندسة العزب . وتمت مبانى جديدة مختصة بالاعمال الزراعية بمبلغ ٥٠٠٠ ج . وقر القرار على جعل التعليم بالعربية فجعلت الفرقة الأولى تعلم بها وأضيف الى كل معلم اوروبى مساعد من متخرجى المدرسة فسهل نقل التعليم إلى العربية» .

«ونال ٢٩ طالبا الدبلوما من مدرسة بولاق الصناعية ، وقد جعلت المدرسة ثلاثة أقسام قسما للهندسة الميكانيكية والكهربائية وقسما للبناء والهندسة المدنية وقسما للصنائع والحرف ، وأضيف إلى مبانيها معمل علمى ومحل لرسم المباني لكى تصير كافية للبروغرام الجديد عين واحد من متخرجيها أستاذا مساعدا فيها بعد ان أتم دروسه فى انكلترا مع الرسالة المصرية» .

«وورشتا بولاق وأسيوط الصناعيتان باقيتان على حالهما من التقدم وأضيف إلى ورشة أسيوط فروع للأعمال الوطنية المهمة مثل الترصيع وعمل العاج . وقد نقل مديرها الانكليزى إلى المهندسخانة فادى ذلك الى تعيين مصرى فى مكانه وعين مصرى فى ورشة بولاق الصناعية مساعد رئيس قسم» .

«وجعلت مدرسة المنصورة الصناعية مثل الورش الصناعية وأضيفت الحياكة إلى بروغرامها لانها من الصنائع المحلية»

«ومن الاصلاحات الجديدة ادخال التعليم التجارى بانشاء دروس ليلية فى الحساب التجارى ومسك الدفاتر والكتابة علي آله الكتابة والكتابة المختزلة . وفى المدرسة الناصرية الآن ٤٢ فرقة تجارية ويراد ادخال هذا النظام إلى الاسكندرية ايضا» .

«وأضيف فى العام الماضى إلى المدارس التى تديرها النظارة مدرسة عملية لتدبير المنزل واختير ٣٠ بنتاً من تلميذات كتاتيب الحكومة ليتعلمن فيها مدة سنتين والغرض من ذلك اعدادهن لادارة البيوت ولتزيد كفاءتهن اذا صرن زوجات وأمهات . وفى هذه المدرسة مطبخ كبير ومكان لغسل الثياب وغرف لشغل الابر . وكل أعمال البيت يعلمها البنات انفسهن ولا تطلب منهن أجرة التعليم . وكان فى المدرسة أماكن لثلاثين بنتاً فتقدم لها ٩٤ بنتاً وذلك يدل على شدة الحاجة إلى هذه المدرسة» .

«ويظهر من مجموع عدد التلامذة فى مدارس الحكومة الصناعية ان هذه المدارس تقدمت كثيراً عما كانت عليه فى العام السابق»

وقال فى تقريره سنة ١٩١٠ عن صناديق التوفير بالبوستة ما يأتى

«بلغ عدد مكاتب البوستة فى ٣١ ديسمبر ١٥٣٨ فزاد ٤٣ عن عددها فى السنة

السابقة»

وزاد مجموع الايرادات ١٠٥٠٠ ج . عن مجموعها فى سنة ١٩٠٩ «

«وبلغ جملة ما ارسل من المكاتب والكارت والعينات ونحوها ٧٥٠٠٠٠٠٠ ويقدر عدد الطرود التى ارسلت بمليون طرد فالزيادة ٤, ٤ فى المائة عن السنة السابقة . وفى شهرى يونيو الماضى انقصت رسوم البوستة فى داخلية القطر على الأوراق التجارية والعينات ٥٠ فى المائة وزيد اقصى الوزن لما يجوز إرساله بمليم واحد من المطبوعات والرسائل غير الدورية وكارت الزيادة من ٣٠ جراما الى ٥٠ جراما»

«وفى الجدول التالى مقابلة بين الأموال التى ارسلت علي يد البوستة فى سنة

١٩٠٩ وفى سنة ١٩١٠»

١٩٠٩	١٩١٠	
ج. م.	ج. م.	
٤٢١٩٠٠٠	٤٢٦٥٠٠٠	تحويل داخلية
٨٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	إلى السودان
٣٤٥٠٠٠	٢٩٣٠٠٠	من السودان
٦٤١٠٠٠	٦٣٠٠٠٠	إلى البلدان الاجنبية
١٠٥٠٠٠	١١٩٠٠٠	من البلدان الاجنبية
١٥٤٧٣٠٠٠	١٥٥٥٠٠٠٠	نقود

«وجملة ذلك نحو ٢٦١٢٧٠٠ ج. لسنة ١٩١٠ و ٢٦١٠٧٠٠٠ ج لسنة ١٩٠٩»
«وقد زاد استعمال بونات البوستة الانكليزية فارسل منها نحو ٦١٠٠٠ مجموع قيمتها ٣٩٠٠٠ ج . يقابلها ٥٨٠٠٠ فى السنة السابقة مجموع قيمتها ٣٥٢٨٩ ج .»
وجاء فى مذكرة جناب المستشار المالى على ميزانية سنة ١٩١٢ أنه تقرر تعميم صناديق التوفير فى الارياف والقرى بواسطة الصيارف .

وقد هال الامة والجمعية الزراعية سوء حال الفلاح ففكرت الاخيرة فى طرق الابواب التى سلكتها البلاد الاخرى لتحسين حال أهاليها فكلف دولة الامير حسين كامل باشا رئيسها سعادة بوغوص نوبار باشا -أحد أعضائها - بدرس نقابات التعاون بأوروبا واختيار ما يوافق منها البلاد المصرية

قدم سعادته لدولته تقريراً وافياً فى سبتمبر سنة ١٩٠٨ وافتتحة بمقدمة يصح ان تعتبر برنامجاً لهذا المشروع قال فيها :

«فكرتم دولتكم فى اهداء الزراعة المصرية جمعيات للتعاون تخدمها أجل خدمة لما رأيتم بالبلاد الغربية نتائج الخير والبر التى اثمرتها فكرة الاتحاد والتعاون وتحققهم من الفوائد الجملة التى عادت منها على مزارعى تلك البلاد»

«وقد اعجبكم ما وصلت إليه حالة المزارع فيها من اليسر وسعة العيش والتقدم والنجاح بفضل هذه الشركات فيتقنم أن جاء وقت العمل ليأخذ الفلاح المصرى حظه

ونصيبه من فوائد هذه الجمعيات حتى انصرفت الهمة لبث فكرة الاتحاد والتعاون فى روحه وعزمتم على ان تهبوا المشروع عالى همتمكم وعظيم اخلاصكم للذين تعودتم بدلهم فى سبيل الاعمال ذات المنفعة العامة وعلى الاخص ما كان منها لتقية الزراعة فى بلادنا»

«ولقد شرفتمونى دولتكم حين لقائنا بباريس خلال شهر يونيه بطلبكم منى المشاركة فى هذا المشروع بعد أن شرحتموه لى بأفصح عبارة وابنتم رأيكم السديد فيه وأملكم الكبير من فائدته حتى أخذت هذه الحمية بمجامع قلبى واحساسى فاعربت فى الحال عن شكرى لدولتكم اذ تفضلتم على مع قلة حولى بالاشتراك فى العمل لتحقيق هذا المشروع الجليل»

«وقد اغتنمت فرصة وجودى بأوروبا لدراسة نظام تأسيس شركات التعاون هذه وحركة ادارتها وكانت مأموريتى بفضل النصائح والارشادات التى تكرم على بها جناب المسيو ارمنجون أستاذ القانون بمدرسة الحقوق الخديوية سهلة هينة لان جنابه يشغل بهذه المباحث وله فيها الدراية التامة» .

«وسننتفع بعلمه واخلاصه فى اليوم الذى تشرع فيه بتأسيس هذه الشركات بمصر ، وقد أفادنى أيضاً فى بحثى كتاب «القرى والزراعة» المشهور للأستاذ دى شارم قد بينت فيه بنوع خاص النماذج المختلفة لقوانين هذه الشركات» .

«وقد وجدت أن هذا المشروع واسع الأطراف وأن هناك أنواعا مختلفة من نقابات للتعاون تنقسم إلى فروع مختلفة حتى أن الفكر يحار فى تصورهما عند دراستها لأول مرة وبحسب أن المزارع لابد أن يتقهقر أمام هذه الصعوبات والعقبات التى يظنها كبيرة وما هى فى الحقيقة بكبيرة» .

«ولتسهيل موضوع هذه المباحث العسرة الفهم أحيانا وشرحها مع الإيجاز شرحا مفيدا دوت المذكرات المرفقة بتقريرى هذا لتطلعوا عليها وتأملوها بما ترونه فيها» .

«وفى الحقيقة يلزم لاشتراك الفلاح فى تأسيس نقابة أو جمعية للتعاون أن يكون مشروعها أمامه ظاهرا جليا يفهم منه كيفية إدارتها وفائدتها وأن لا يخف عليه فيه سر يولد عنده عدم الثقة بالمشروع فيخاف أن يقربه بل يجب أن يدرك حقيقة العمل تماما أو يرى الفائدة التى تحصل منه بجسمه أمامه» .

«وقد أخبرتمونى دولتكم بعزمكم على الابتداء بتأسيس ثلاث من هذه الشركات لان تحقيق وجودها بالبلاد المصرية أقرب من غيره وفائدتها هى ما تدعو إليه الحاجة فى الوقت الحاضر . وهذه الشركات هى :

(١) نقابة لشراء وبيع المحصولات .

(٢) شركة ضمان ثمن المواشى النافقة»

(٣) صندوق للتسليف

حقا يا مولاي أن هذه خير ما يختار للبداية فى هذا العمل الشريف . وإذا استحسنتم دولتك يمكن أن يضاف إلى هذه الأعمال النافعة عمل آخر وهو تأسيس شركة لبيع الألبان وعمل الزبدة ولكن طبقا لإرادة دولتكم لم نشتغل إلا بوضع مشروع الثلاث الشركات الأول .

ولكى أدل المزارعين الذين يريدون تأسيس جمعيات للتعاون وكيف يؤسسونها قد هيات نماذج سهلة الفهم والمأخذ . وقد نقلت كثير عن الشركات الفرنسية واقتديت بنظامها التى تمت من دراستها وأنا بأرض فرنسا لأنها تخضع إلى قوانين وأحكام تشبهها كثيرا القوانين المصرية .

وهذه البيانات تسمح لكل مزارع بغير صعوبة ما أن يختار ما تحتاج اليه بلدته من جمعيات التعاون فيبدأ به .

واعتقد يا مولاي أن هذه الشركات لا تنبت أبدا فى أرض مصر ولا تكثر فيها إلا بمساعدة الجمعية الزراعية الخديوية لها قبل كل شىء . فمثلا يكون كمثل جمعية ترقية الزراعة بارلندا التى أسسها السير هوارس بلنكت من منذ عشرين سنة وقد قامت بخدمات جليلة لتلك البلاد واليها يرجع كل الفضل فى وصول الزراعة بارلندا فى الأيام الأخيرة إلى درجة حسنة فوق ما كان ينتظر وقوعه لان الغرض من هذه الجمعية تحسين حالة الفلاح الايرلندى بتعليمه قواعد وطرق الزراعة الحديثة وحضه على تأسيس معامل للصناعة والزراعة وعلى العموم النصيح والارشاد لمن وجهوا همتهم للاحتراف بالفلاحة .

وهكذا يجب أن تكون وجهة جمعيتنا الزراعية التى تأسست بفضل دولتكم وبقيت تحت رئاستكم فقامت بخدمات نافعة للبلاد ولهذا السبب عرضت فى مذكرتى فكرة

لتكميل النظام العام لجمعيات التعاون بمصر وهى أن نشكل لجنة خصوصية من عشرين عضوا من أعضاء الجمعية الزراعية الخديوية يكون من عملها واختصاصها ما فرضه السير هوارس بلنكيت على جمعية ترقية الزراعة الإيرلندية من العمل والاختصاص كما ذكرته قبل .

فهذه اللجنة تعلم المزارع قوة الإرادة والاعتماد على النفس اللذين هما أساس جمعيات التعاون والشرط الأول لنجاحها وتقدمها . ولست أرى من صعوبة جوهرية فى تكوينها إذا استحسنتم دولتكم هذه الفكرة وعززتموها ولى ثقة بأن هذه اللجنة ستقوم بخدمات جليلة للبلاد يشار إليها بالبنان كالخدمات التى قامت بها جمعية ترقية الزراعة بارلندا .

وأملى يا مولاي وطيد أن مذكرتى هذه التى أفرغت الجهد فى أن تكون كدليل نافع للمزارع المصرى فى العمل الذى نحن بصددده تحوز رضاكم . أ . هـ .

وقد ذكر فى صلب التقرير أن فى بلد قد يكون مبدأ التضامن والمسئولية غير المحدودة باعثاً على نفور الأهالى من نظام النقابات ولذلك هو لا ينصح بجعل ذلك أساساً لنظام صناديق التعاون المالى ويفضل أن يكون مبنياً على المسئولية المحدودة حتى لا يتخوف الناس بالمشروع ولا يتهيبوه ويقبلوا عليه عن طيب خاطر .

وقد رأينا أن هذا البروجرام قد دخل فى دور التنفيذ ففى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ انعقدت اللجنة التنفيذية للجمعية الزراعية وقررت تعيين لجنة من سعادة بوغوص باشا نوبار رئيساً ومن أصحاب السعادة إسماعيل أباطة باشا وإبراهيم سعيد باشا وحضرات المستر رولت محافظ البنك الأهلى والموسيو ارمنجون والمستر روسن وفرانسوا بيترى بك والمرحوم عمر لطفى بك أعضاء لدراسة مسألة النقابات الزراعية وإدخالها لمصر وتقديم تقرير عنها للجنة التنفيذية .

وقد قرأنا بالجرائد أن التقرير عمل وقدم للحكومة لنصرح بتنفيذ ما به كما قرأنا فى بعض تقارير السير الدون غورست فى أنه سيوضع قريباً نظام للنقابات بينى على التضامن ليضمن للبنك الزراعى تحصيل أمواله .

كذلك رأينا أن الحكومة أنشأت مصلحة للزراعة وعدلت نظام الجمعية الزراعية وقصرت غرضها - على ما جاء بالبند الثانى من قانونها الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٩١١^(١) على السعى فى ترقية الزراعة وتحسينها فى القطر المصرى بكل الوسائل على الإطلاق كما اقترحه سعادة بوغوص نوبار باشا فى تقريره سالف الذكر . وجعلت إدارة شؤونها بيد لجنة مؤلفة من ١٨ عضوا منهم ١٤ ينتخبون من ذوى الأملاك واحدا من كل من الأربعة عشر مديرية وللحكومة أن تنيب عنها مندوبين اثنين يعتبران عضوين فى اللجنة بسبب وظائفها . وللجنة أن تضم إليها أعضاء إضافيين لا يزيد عددهم عن الخمسة تنتخبهم بناء على معلوماتهم وكفاءتهم الخصوصية يشتركون فى أعمالها ولهم كل الحقوق المخولة لباقي الأعضاء وهذه اللجنة هى التى ستتولى الادارة العليا للنقابات كما يقتضيه اقتراح سعادة بوغوص نوبار باشا وكما يؤخذ من قرار اللجنة التنفيذية للجمعية الزراعية الصادر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩١١ ونصه :

«تأجيل تشكيل قسم النقابات الى ما بعد عطلة الصيف . وفى أوائل الشتاء سيصير تشكيل لجنة لوضع نظام خاص بالنقابات بناء على الخطاب الوارد للجمعية من رئاسة مجلس النظر وبعد ذلك يتشكل القلم الذى سيشغل بهذا العمل وبناء على رجاء اللجنة قد قبل دولة البرنس (الرئيس) ان يفحص هذا الموضوع أثناء سياحته باوروبا . وعند عودته يستحضر معه شخصاً من الذين اشتغلوا بأعمال النقابات بفرنسا ليكون موظفاً صغيراً بالجمعية الزراعية تمام الارتباط وخاضعاً للجنة التنفيذية»

(١) هذه أهم نصوص القانون المذكور

(المادة الأولى)

تسمى الجمعية الزراعية الخديوية ويكون مركزها بالقاهرة

(المادة الثانية)

غرض الجمعية هو السعى فى ترقية الزراعة وتحسينها فى القطر المصرى بكل الوسائل على الإطلاق

(المادة الثالثة)

تتكون الجمعية من عدد غير محدد من الاعضاء الذين يدفعون اشتراكا

(المادة الرابعة)

تحدد اللجنة قيمة اشتراك كل عضو فى الجمعية ولا تزيد هذه القيمة عن جنيه واحد يدفع على الأكثر فى يوم أول

فبراير من كل عام

ولكل واحد من الأعضاء أن يدفع مبلغا قدره خمسة عشر جنيهاً مصريا اشتراكا عن مدة حياته =

عاد دولة الأمير من أوروبا وحضر من فرنسا الموسيو ريبه رئيس مفتشى نظارة الزراعة بها مندوبا من قبل حكومته ليساعد الجمعية الزراعية الخديوية على تنظيم ادارة

= (المادة التاسعة)

تدبر شؤون الجمعية لجنة مؤلفة من ثمانية عشر عضوا أربعة عشر منهم يجب انتخابهم من ذوى الاملاك واحدا من كل من الاربعة عشر مديرية وللحكومة أن تنيب عنها مندوبين اثنين يعتبران عضوين فى اللجنة بسبب وظائفهما وللجنة أن تضم اليها أعضاء اضافيين لا يزيد عددهم عن الخمسة تنتخبهم بناء على معلوماتهم وكفاءتهم الخصوصية يشتركون فى أعمالها ولهم كل الحقوق المخولة لباقي الاعضاء تنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيسا وثلاث وكلاء ويكون الرئيس رئيسا للجمعية والثلاث وكلاء وكلاء بها . ويجب التصديق على انتخابهم من الحكومة يكون انتخاب الرئيس والوكلاء والأعضاء لمدة أربع سنوات ويتجدد انتخاب نصفهم كل عامين تنتخب اللجنة بدل الاعضاء الساقطين وتقدم أسماء من أنتخبتهم لتصديق الجمعية العمومية فى أول انعقاد لها ويجوز اعادة انتخاب الاعضاء الساقطين

(المادة الرابعة عشرة)

تنوب عن الجمعية لجنة فى كل مديرية مركبة من المدير بصفته رئيسا ومن مفتشى الرى والصحة أو من ينوب عنهما ومن معادن ادارة الزراعة بالمديرية ومن عضوين عن كل مركز من مراكز المديرية تنتخبهما لجنة الجمعية الزراعية بالاتفاق مع السلطة المحلية ومن مندوب على البنك الزراعى ينتخبه مجلس ادارته بعد موافقة الجمعية ويجب أن يكون نواب المراكز من أعضاء الجمعية المشتركين وكذلك يحضر بلجان المديرية موظفو الجمعية الذين تعينهم لهذا الغرض

(المادة الخامسة عشر)

تجتمع لجان المديرية أربع مرات فى العام أو أكثر من ذلك إذا استدعى الحال وتبحث فى المسائل التى تعود بالفائدة الزراعية وعلى اللجان ان تنشر دائما بين المزارعين الطرق التى تتبعها الجمعية فى توزيع البذور والاسمدة وان تحيطهم علما بما تعمله الجمعية لمساعدة المزارعين وتنشيطهم بوجه عام تقوم هذه اللجان مقام الجمعية فى قبول وتحصيل الاشتراكات السنوية من الأعضاء والمبالغ المطلوبة

(المادة الثامنة عشر)

لاعضاء الجمعية الحق فى ان يتتاعوا رأسا من الجمعية ما يلزمهم من البذور والاسمدة وغيرها بالثمن الأسمى والمصاريف مضافا إليه ربح لا يزيد عن ٣٪ وغير الاعضاء يدفعون غير الثمن والمصاريف ربحا لا يزيد عن ٥٪ . ولذلك تحدد اللجنة الأثمان التى تباع بها البذور والاسمدة وغيرها وتدرج فى كشف يوقع عليه الرئيس والسكرتير العام ويعلق فى مركز الجمعية .

(المادة التاسعة عشر)

كل تعديل فى هذا القانون يجب التصديق عليه من الجمعية العمومية بجلسة تعقد فوق العادة بشرط فى صحتها ان يحضرها ربع الاعضاء على الأقل فإذا لم يتم هذا الشرح عدت مرة ثالثة وكانت صحيحة مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين ويشترط لصحة صدور أى قرار بتعديل هذا القانون مصادقة الحكومة عليه

(المادة الحادية والعشرون)

فى حل الجمعية تعين الجمعية العمومية مصيفا أو عدد مصفيين والباقي من مال الجمعية بعد التصفية يخصص لانشاء جمعية أو أى عمل تعود منه فائدة زراعية على القطر المصرى وذلك حسب ما تقرره الجمعية العمومية وتصدق عليه الحكومة .

(المادة الثانية والعشرين)

ليس لأحد من الاعضاء الحق فى شئ من الارباح السنوية للجمعية ولا فى الباقي بعد التصفية .

النقابات المزمع تشكيلها . وقد وزعت جمعية الإحصاء والتشريع أوراق الدعوة لأعضائها لسماع ثلاث محاضرات عزم على إلقائها جناب المندوب المذكور فى موضوع النقابات فى ١٢ يناير و ٢ و ٢٣ فبراير سنة ١٩١٢ . نجح الله المقاصد ووفق الجميع لما فيه الخير لمصر وأهلها .

ولم تكن هذه الحالة باعثاً على إهتمام الجمعية الزراعية وحدها بل كانت مدعاة لاهتمام العموم وقد هيا المرحوم عمر لطفى بك الافكار لقبول فكرة النقابات وأسس فعلا بعضها فى الأرياف . أولاهها فى سنة ١٩١٠ هى نقابة شبرا النملة^(١) وقد أوضح غرضها وأعمالها فى خطابه الذى ألقاه على المؤتمر المصرى .

كما أسس فى السنة المذكورة أيضاً شركة تعاون مالى بمصر^(٢) وبعض نقابات تعاون منزلية وقد نجحت شركة التعاون المالى كما يتضح من حسابها فى الذى سندرجه فى آخر هذا الفصل .

وعلمنا أنه يوجد بجهة الحضرة باسكندرية شركة تعاون لصنع اللبن والزبدة ورد ذكرها فى مجلة جمعية الإحصاء والتشريع وقرأنا فى تقرير لجنة ميزانية سنة ١٩٠٥ للحكومة الفرنسية أن شركة أبو قير جربت طريقة تحسن بها حال عملائها وعمالها بأن تقرضهم ما يلزمهم من المال بشروط معقولة وتقرض مستأجرىها المال اللازم لحركة

(١) هذا هو نص المادة الثانية من قانونها

(المادة الثانية)

الشركة هى شركة تعاون وموضوعها :

أولاً - أن تسهل لأعضائها الحصول على البذرة والسماد والآلات والمواشى وجميع المواد اللازمة للزراعة سواء كان

بالتوسط فى مشتراها للأعضاء أو ان تشتريها الثقابة لحسابها وتبيعها لأعضائها

ثانياً - الحصول على آلات زراعية للرى ولغيره لاجل تأجيرها لأعضاء الشركة

ثالثاً - تسهيل بيع محصولات الأعضاء

رابعاً - تشييد أو بناء مخازن أو شون أو معامل كيماوية أو معامل حليج أو غير ذلك مما هو لازم للزراعة

خامساً - تشجيع تقدم وترقى الفلاحة بواسطة القاء محاضرات أو دروس زراعية أو أعمال تجاريات زراعية واعطاء

الاستعلامات اللازمة عن اثمان المحصولات وغيرها مما بهم الشؤون الزراعية .

سادساً - تسليف الاعضاء مايلزمهم من النقود بشرط أن تستعمل فى الشؤون الزراعية وتقبل حفظ نقودهم بصفة ودیعة بخزينتها .

(٢) هذه هى أول شركة تعاون مصرية تأسست حسب القانون التجارى على نظام شركات المساهمة وصدر الامر العالى

بتأسيسها فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ .

زراعتهم بضمنان المحصول الذى ينتج وتتولى هى بيع هذا المحصول بالجملة وقد استحسننت اللجنة هذه الفكرة وقالت ان الحسابات التى فتحتها الشركة لعملائها بلغت ٢٤٠ حساباً وأملت ان كبار الملاك المصريين ينحون هذا النحو مع مستأجريهم ومن لهم علاقة بهم فيحسنون حالهم .

واهتمت الحكومة بتنظيم السوق المالية - بعد ما وضع لها فوضاها وما حاق بالأمة من جرائها فى السنوات الماضية - فاصدرت قانوناً فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ بتعديل بعض نصوص قانون التجارة الخاصة بالسمسرة والبورصات التجارية ووضعت لائحة للبورصة جاء فيها :

(المادة الأولى) تقوم بادارة كل بورصة لجنة مؤلفة من اثنى عشر إلى ستة عشر عضواً ينتخبون من بين السماسرة والتجار أو أصحاب البنوك (بما فيهم مديرو المحلات المالية) .

(المادة ١١) لا يجوز قيد اسم أحد بصفته سمساراً فى البورصة أو ابقاء اسمه مقيداً بهذه الصفة الا إذا كان حائزاً للشروط الآتية :

أولاً : أن يكون عمره ٢٥ سنة كاملة وأن لا يكون محجوراً عليه .

ثانياً : أن لا يكون ممن أشهر افلاسهم الا اذا كان اعتباره اعيد اليه .

ثالثاً : أن لا يكون سبق الحكم عليه بعقوبة ما لجناية أو عقوبة الحبس لسرقة أو افلاس بالتدليس أو نصب أو خيانة أمانة .

رابعاً : أن يثبت حسن سير وسيرته .

خامساً : أن يكون قد تمرن مدة ثلاث سنوات لدى أحد السماسرة أو أصحاب البنوك فى نظير منفعة أو بصفة مستخدم .

سادساً : أن يودع بالبنك الأهلى تأميناً قدره ١٠٠٠ جنيه مصرى نقداً أو من أوراق الحكومة أو يقدم ضمانته بنك من البنوك المعتمد لدى اللجنة .

سابعاً : أن يثبت ان لديه رأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه مصرى اذا كان سمساراً فى البضائع أو فى الأوراق المالية و ١٠٠٠٠ جنيه مصرى اذا كان سمساراً فى الفرعين وللجنة

أن تكلف السمسار فى أى وقت شاءت وجوب إثباته أن لديه رأس مال يوازى القيمة المقروضة وذلك بمقتضى شهادة يقدمها موقع عليها من خبير أو جملة خبراء معتمدين لدى اللجنة ولا يكون هذا التكليف الا بناء على قرار يصدر باغلبية ثلثى أعضاء اللجنة .

ثامناً : أن لا يكون مشتغلاً بأعمال تجارية خلاف أعمال السمسرة والتحكم والتسليف على أوراق وإذا كان سمساراً فى الأوراق المالية أن لا يكون مديراً لشركة أسهمها مسعرة فى البورصة .

تاسعاً : أن يكون مقيماً بالقطر المصرى منذ ثلاث سنوات على الأقل .

(المادة ١٢) يجوز للسمسار أن يلحق بأعماله مندوبين رئيسيين يتحدد عددهم فى لائحة البورصة والشروط اللازمة لقيد اسم المندوب الرئيسى أو بقاء اسمه مقيداً بهذه الصفة هى الآتية

أولاً : أن يكون عمره ٢٥ سنة على الأقل وأن لا يكون محجوراً عليه .

ثانياً : أن لا يكون سبق الحكم عليه بعقوبة بالجناية أو بعقوبة الحبس لسرقة أو افلاس بالتدليس أو نصب أو خيانة أمانة .

ثالثاً : أن يثبت حسن سيره وسيرته .

رابعاً : أن يكون قد تمرن مدة سنتين فى محل سمسرة أو فى بنك .

خامساً : أن لا يكون مديراً لشركة ولا موظفاً فيها وأن لا يكون على العموم مشتغلاً بأعمال تجارية غير أهمال السمسرة .

سادساً : أن يكون مقيماً بالقطر المصرى منذ سنتين على الأقل .

ويجب تعليق قائمة المندوبين الرئيسيين بالبورصة .

(المادة ١٥) لا يجوز للمندوب الرئيسى أن يتعامل مع الغير الا لحساب السمسار الموظف هو لديه والسمسار مسئول عن العمليات التى يجريها مندوبوه الرئيسيون .

(المادة ١٦) تحرر التسعيرة الرسمية وتطبع كل يوم بمعرفة لجنة مخصوصة تؤلف من بين أعضاء لجنة البورصة لهذا الغرض وتشتمل التسعيرة المذكورة على ما يأتى :

أولاً : الأسعار المتوالية للعمليات التى تمت أثناء النهار حسب البيانات التى يقدمها للسماسة ذو الشأن ويجب كتابة هذه الأسعار فى الخانات المخصصة التى يستدل منها عما اذا كانت هذه العمليات بالنقد أو الأجل .

ثانياً : آخر أسعار اليوم بالنقد أو الى أجل . واذا كانت هذه الاسعار ليست أسعاراً فعليه وجب بيان ان كانت من مشتريين أو بائعين .

ثالثاً : آخر أسعار الأمس .

(المادة ١٧) تحرر التسعيرة وتعلق ساعة اقفال البورصة ويجب تقديم الاعتراضات عليها فى ربع الساعة التالية لنشرها .

(المادة ١٨) يجب تسوية العملية التى نمت نقداً فى أثناء الثلاثة أيام العمالة التى تلى تاريخها .

(المادة ١٩) تسوى العمليات المعلقة الى أجل المتعلقة بالأوراق المالية مرة فى الشهر على الأقل وتحدد لها مقدماً تواريخ تصفية ثابتة لمدة سنة بمعرفة لجنة البورصة ومتى حددت تواريخ التصفية لا يجوز تغييرها لأى سبب كان ولا يجوز مد أجل عملية الى ما بعد مدة تصفية واحدة .

وللجنة البورصة الحق فى أن توقف أى شئ سوق الأوراق المالية المعلقة فيه العمليات الى أجل اذا رأت اللجنة لزوماً لذلك .

(المادة ٢٠) تسوى العمليات المعلقة الى أجل المتعلقة بالبضائع فى مواعيد المقاصة النصف الشهرية التى تحددها اللجنة فى شهر ديسمبر من كل عام للسنة المقبلة وعلى اللجنة أن تضع عند كل مقاصة بيان الأسعار التى يجب دفع الفروق بمقتضاها . أما فيما يختص بتغيير أسعار الأقطان وبذرة القطن والحبوب فعلى اللجنة أن تبين فى لائحتها الشروط التى تكون بمقتضاها المقاصات غير الاعتيادية اجبارية أو اختيارية .

ومتى حددت تواريخ المقاصة نصف الشهرية ذات الفروق لا يجوز تغييرها لأى سبب كان . ولا يجوز فى المدة التى بين مواعيد المقاصات ذات الفروق اعتيادية كانت أو غير اعتيادية ان تطلب التغطية أو توسيع الاعتماد أو أن يشرع فى التنفيذ أو فى تصفية الحالة الحاضرة بصفة إجبارية .

وإذا لم تنفذ العمليات بين السماسرة فى المواعيد جاز للسمسار ذى الشأن أن يرفع الأمر الى لجنة البورصة ويجب على اللجنة عندئذ أن تشرع فى تصفية العملية المتأخرة .
(المادة ٢١) كل طلب بادخال ورقة مالية فى التسعير يقدم كتابة إلى رئيس لجنة البورصة ويجب أن يكون الطلب مصحوباً بالأوراق الآتية :

أولاً : نسخة من عقد الشركة وقوانينها وصورة من أمر التصريح بها اذا وجد .
ثانياً : نشرة اصدار الاسهم موقعاً عليها من الأشخاص المسئولين عن اصدارها وذلك اذا كان اكتتاب عموى .

ثالثاً : حسابات السنوات الماضية

رابعاً : نموذج الأسهم

خامساً : جميع الأوراق الرسمية الأخرى التى تساعد على معرفة حالة الشركة .
(المادة ٢٣) تقبل حتماً فى التسعير الأوراق المالية للحكومة المصرية .
أما الأوراق المالية للحكومات الاجنبية فتقيد بالتسعيرة بناء على قرار من لجنة البورصة .

(المادة ٢٤) لا تقبل الأوراق الآتى بيانها فى التسعير ذات الأجل :

أولاً : الأوراق المالية التى يقل مجموع القيمة الصادرة بها والمسددة بتمامها عن ٤٠٠٠٠ جنيه مصرى .

ثانياً : أسهم الشركات التى لم يعمل عنها اكتتاب عمومى أو لم تصدر للتداول بين الجمهور الا اذا كانت الشركات المذكورة نشرت حساباتها مدة ثلاث سنوات على الأقل .

ثالثاً : سندات الشركات التى ليس لأسهمها ذكر فى التسعيرة الرسمية .

رابعاً : الأوراق المالية التى قيمتها الأسمية مائة فرنك ولم تسدد منها مائة فرنك على الأقل .

خامساً : الأوراق المالية التى صدرت باضافة مبلغ على قيمها الاصلية لسبب آخر غير الزيادة التى تستلزمها مصاريف الاصدار ما لم يكن الغرض من تلك الزيادة ضمها الى رأس مال الشركة بصفة جائزة .

ويجب على الشركات الاجنبية التى تريد ادخال أوراقها فى التسعيرة الرسمية ببلادها الاصلية وان تكون قيمة أوراقها الاسمية لا تقل عن مائة فرنك .

(المادة ٢٥) جميع الأوراق المالية الاخرى لا يمكن التداول بها الا نقداً وتحرر تسعيرة خاصة باسعار النقد .

(المادة ٢٨) تشطب من التسعيرة الرسمية الأوراق الآتية :

أولاً : الأوراق غير الحائزة للشروط اللازمة لقبولها

ثانياً : أوراق الشركة التى فى حالة افلاس

ثالثاً : أوراق الشركات التى لم تتبع أحكام المادة ٢٧ فى الميعاد الذى يحدد لها لتقديم المستندات المطلوبة منها .

(المادة ٣١) تختص لجنة البورصة بتأديب السماسرة والمندوبين الرئيسيين وتحاكمهم اما من تلقاء نفسها أو بناء على شكوى ذوى الشأن أو بناء على طلب أحد مندوبى الحكومة .

(المادة ٣٣) العقوبات التأديبية هى :

أولاً : الانذار

ثانياً : الغرامة من ١٠٠ الى ٥٠٠ جنيه مصرى

ثالثاً : شطب الاسم

(المادة ٣٥) يحكم بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى على كل سمسار أو مندوب رئيسى ثبت عدم قيامه بما تعهد به أو مساعدته لمضاربات أحد مستخدمي السماسرة أو أصحاب البنوك أو أحد موظفى الحكومة أو ثبت عليه أنه أغرى على المضاربات شخصاً غير مشغول بالتجارة أو مستخدماً أياً كان .

(المادة ٣٦) يحكم بغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه مصرى على كل سمسار أو مندوب رئيسى ثبت عليه انه املى سعراً غير حقيقى أو عملية صورية أو نشر اخباراً كاذبة أو شرع بواسطة التدليس فى التأثير على الأسعار وذلك لا يمنع من محاكمته جنائياً اذا اقتضى الحال .

(المادة ٣٧) فى حالة العود الى المخالفات النصوص عنها فى المادتين السابقتين يجوز لمجلس التأديب الحكم بشطب اسم المتهم .

(المادة ٤٠) اذا نقض التأمين أو نفذ لسبب من الأسباب وجب على السمسار تكميله فى ظرف ١٥ يوماً وان لم يفعل يوقف حتماً عن تأدية اعمال وظيفته .

(المادة ٤١) لمندوبى الحكومة الحق فى حضور جميع مداوالات لجنة البورصة ومجلس التأديب ومجلس التحكيم . ولهم ايقاف تنفيذ القرارات التى يرونها مخالفة للقوانين المعمول بها أو للوائح البورصة .

ولرئيس لجنة البورصة الطعن فى ذلك امام المحكمة التجارية المختلطة . وهى تفصل فى الأمر فى أودة المشورة بصفة نهائية وعلى رئيس لجنة البورصة فى ظرف العشرة الأيام التالية لتاريخ ايقاف التنفيذ أن يعلن مندوب الحكومة يكون باطلا وعديم المفعول . وعلى مندوبى الحكومة ان يبلغوا جهات الاختصاص وقائع التفليس بالتدليس وجميع الجرائم التى ينطبق عليها قانون العقوبات .

(المادة ٤٢) تضع لجنة البورصة لائحة لاجراءاتها الداخلية بعد عرضها على الجمعية العمومية للسماسرة ولا بد من تصديق نظارة المالية على اللائحة المذكورة - وتشمل هذه اللائحة على الأخص ما يأتى : - نظام البورصة - ساعات فتح وقفل البورصة - بيان أيام الأعياد - كيفية الدخول الى مقصورة السماسرة - عمولة السمسرة - كيفية استعمال المبالغ المتحصلة من الغرامات - الاشتراكات - نماذج العقود - تحديد المبلغ المقتضى دفعه سنوياً للحكومة للقيام بمصاريف مندوبها فى البورصة - ويجوز للجمعية العمومية للسماسرة المقيدة أسمائهم ان تقترح متى شاءت ادخال تعديلات فى لائحة الاجراءات الداخلية .

(المادة ٤٤) تحرر القائمة الأولى باسماء السماسرة المقيدين امام بورصة مصرح بها بمعرفة لجنة يؤلفها ناظر المالية .

ويجب على السماسرة الذين يريدون قيد أسمائهم فى البورصة أن يوفوا بالشروط البينة فى المادة ١١ ومع ذلك يجوز على سبيل الاستثناء بناء على أحكام المادة المذكورة

ان يكون رأس المال الواجب عليهم اثباته ٣٠٠٠ جنيه مصرى فقط السماسرة الذين يرغبون فى قيد اسمائهم فى احد الفرعين و ٦٠٠٠ جنيه مصرى لمن يريد قيد اسمه فى الفرعين . وعلى الطالبين أن يقدموا للجنة طلبات القيد مرفقة بالمستندات اللازمة فى ميعاد ستين يوما من تاريخ النشر عن ذلك فى الجريدة الرسمية . وللطالب فى حالة رفض اللجنة قيد طلبه ان يطعن فى قرارها فى ظروف شهر من اعلانه أمام المحكمة التجارية المختلطة فتفصل فيه طبقاً للمادة ١٤ .

ولا يؤخر الطعن المذكور الدعوة لعمل الانتخابات المنصوص عليها فى الفقرة الآتية وبعد إتمام عملية القيد لعمل الانتخابات المنصوص عليها فى الفقرة الآتية لتحرير القائمة المنوه عنها فى المادة الثانية . وتكون هذه الجمعية تحت رئاسة رئيس اللجنة . وترسل هذه القائمة مع القائمة التى يحررها المحلفون التجار أو اللجنة لتشكيل لجنة ادارة البورصة طبقاً لاحكام المادة الثانية .

هذه هى أهم نصوص هذه اللائحة وقد أوردناها بتمامها حتى يقف عليها من تضطره الحال للدخول فى هذه الأعمال .

قال السير غورست فى تقريره عن سنة ١٩١٠ ما يأتى :

«سن سنة ١٩١٠ لأعمال بورصات الأوراق والمحصولات قوانين بقيت تحت النظر سنوات وهى تجيز النظر سنوات وهى تجيز الكونترات لمواعيد على شروط معينة متى كانت نية المتعاقدين أن لا تؤدى تلك الكونترات الا الى دفع «الفروقات»

«وقد حرر القومسيون الدولى نص تعديلات القانون التجارى المختلط التى لا بد لنفاذها من موافقة الدول وكذلك نص القوانين العمومية المتعلقة بالبورصات وذلك بعد الوقوف على آراء مندوبى السماسرة ثم أرسل مشروع هذه القوانين العمومية الى السماسرة وأرباب البنوك فى مصر والاسكندرية ليبدوا آراءهم فيها . فظهر أن بين أرباب الاعمال والاشغال تباينا كبيرا فى الافكار واعترضوا اعتراضات مختلفة على شروط مشروع القومسيون الدولى التى كانت لا تختار من الشدة»

«وكانت غاية الحكومة فى كل ما عقب ذلك من المناقشات الطويلة أن تضمن للجمهور الذى يتعاطى أعمال البورصة القدر الذى لا بد منه من حماية مصالحه مع التوفيق بين مصالح العناصر المختلفة المتباينة التى لها شأن فى الأمر على قدر ما تسمح به آراء القومسيون الدولى»

«وأخيراً تمت الموافقة على نص كان بضرورة الحال ضرباً من التسوية وظهر من البدء أن الاختبار قد يثبت وجوب تعديله»

«فلما شرع فى العمل به اعترضوا فى انكلترا أو بالنيابة عن الشركات الانكليزية على أمرين فيه خصوصاً وهما (١) الفقرة التى تمنع التعامل لميعاد بأسهم الشركات التى تنقص قيمتها الاسمية عن مائة فرنك و (٢) الفقرة التى تحصر الكونترات لمواعيد فى حساب واحد . فان الفقرة الاولى كانت نتيجتها منع التعامل لمواعيد فى أسهم شركات كثيرة من الشركات الانكليزية فى حين أن الفقرة الثانية حالت دون أعمال «الارbitراج» على ما يقال»

«أما فيما يتعلق بالامر الاول فالمفهوم أن القومسيون الدولى أدخله بناء على أن القانون التجارى يمنع الشركات المصرية من اصدار أسهم قيمتها الاسمية أقل من مائة فرنك فقبول أسهم أجنبية بقيمة أقل من ذلك يكون تمييزاً غير عادل للشركات غير المصرية فاعترض المندوب البريطانى فى القومسيون»

«الدولى على ذلك ولكن القومسيون لم يوافق على اعتراضه استناداً الى الاسباب التقدم ذكرها»

«أما الامر الثانى فأدخل عملاً بإشارة السماسرة أنفسهم والارجح أنهم لم يقدرُوا كل النتائج التى تنتج عنه حق قدره»

«فلما وجهت أنظار الحكومة المصرية الى هذه الصعوبات وغيرها طلبت من سماسرة البورصة فى الاسكندرية ومصر عرض التعديلات التى يريدونها ولما كان الاتفاق على هذه المسائل التى تتضارب فيها الافكار كثيراً أمراً صعباً اقتضى اعداداً هذه التعديلات زمناً طويلاً فلم ترد على الحكومة الا أخيراً حتى أن الاتفاق لم يتم بين بورصتى مصر والاسكندرية على كل الامور . ويتضمن النص الجديد تعديلات يقصد بها سد النقص المتقدم وهو تحت النظر الآن والمأمول امكان حل الصعوبات المختلفة حلاً مرضياً . غير

أن قبول الحكومة المصرية لاي تعديل من التعديلات يحتاج الى موافقة محكمة الاستئناف المختلطة وفى بعض الاحوال الى موافقة الدول نفسها»

وجهت الامة والحكومة التفاتها الى التعليم الزراعى والتجارى فتأسست مدرسة ليلية للتعليم التجارى وأسست مدرسة تجارة نهائية ومدرسة للتدبير المنزلى وأرسلت بعض مجالس المديرىات ارساليات لاوروبا لدرس الزراعة والتجارة .

هذا هو أهم ما عمل للآن لتحسين حال المصريين واصلاح الزراعة والصناعة قد أجملناه بلا تعليق من عندياتنا . ومن تصفح جميع ما أوردناه - نقلا عن الرسميات - يتضح أن الاصلاح الذى تم للآن لم يأت بكل النجاح الذى كان مأمولا منه وان تشرع في تجربته لا يمكن الحكم له أو عليه الآن يقول السير ويليم ويلكوكس فى خطاب ألقاه فى يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩١١ على المجمع العلمى المصرى ما يأتى :

«ان محصول القطن فى هذا القطر زاد من سنة ١٨٩١ الى ١٩٠٠ زيادة مهمة حتى بلغ محصول مليون و ١٠٠ ألف فدان ٥ ملايين و ٤٥٠ ألف قنطار فيكون متوسط محصول الفدان الواحد ٥ قناطير ونصف ومن سنة ١٩٠٣ الى ١٩١٠ نزل المحصول حتى صار متوسط محصول الفدان الواحد ٤ قناطير و ٦ أعشار القنطار»

«وبعد هذا البيان اخذ الخطيب يسرد أسباب العجز فقال لما لم يكن للدودة شأن كبير قال المزارعون ان سبب عجز المحصول هو زرع القطن فى تربة غير خصبة ووقفوا عند هذا القول كأنهم حلوا الاشكال وبينوا السبب مع أن العجز كان فى محصول الدلتا وأرض هى أخصب أرض مصرية»

«ولو أنهم وجهوا نظرهم الى مياه الرى لوجدوا أن عجز المحصول بدأ منذ سنة ١٩٠١ أى منذ ارتفع منسوب ماء الرى وضاعف فى ذلك طريقة استخدام الماء الذى يحبس فى خزانات أصوان . فقام مقام ضرر الشرق الممكن تلافيه . ضرر الدودة الذى لا يمكن دفعه ولو أن الحكومة أهملت الدودة فى سنة واحدة من سننى الرطوبة لباتت مصر بلا محصول»

«كانت دودة القطن موجودة قبل اليوم ولكن فتكها كان محصورا بالبرسيم وبما أن البرسيم يروى في يونيو فهو يمكن الدودة من أن تبيض بيضا وافرا يأتى بدود كثير قوى يأكل القطن لان البيض يكون بين ١٥ يونيو و ١٥ يوليو»

«وفقس البيض لا يتطلب سوى ٥ ايام فلو ان الارض كانت فى هذه المدة ناشفة ولو أن الزرع كان جافا لما وجدت الدودة مأكلا ولا مربعا ولمامت بلا شك ولا ريب»

«فمنذ سنة ١٩٠١ الى ١٩٠٣ فعلوا كل ما يقوى الدودة ويغذيها وينميها فليس لاحد أن يعجب بعد ذلك من فتكها بالزرع واكله فهم رفعوا منسوب مياه الرى فى مسارب الارض حتى ان النباتى يجد فى أرض الدلتا الآن النبات معوج الجذور طريقها يطلب طريقا عميقا والدودة تنمو فى الرطوبة نموا كبيرا»

«وزد على ذلك زرع المساحات الكبرى حتى زادت الرطوبة ثم قلة نفع المصارف وتحويل بعض الاراضى الرملية الى مناقع بعد زرع الارض المجاورة . مع انه كان يجب فى الارض السبخة انزال منسوب الماء واعادة الترع والاقنية الى عمقها الطبيعى الاصلى والاراضى التى تروى من منسوب واطى تعطى محصولا كبيرا لا يقل عن سبعة قناطير فى العام وهذه مصلحة الزراعة قد اختبرت ذلك وتوصلت لان يكون محصول الفدان الواحد من القطن ١١ قنطارا»

«والواجب أن يؤجل رى الشراقى لزرعه الاذرة الى ما بعد شهرى يونيو ويوليو حتى تنشف التربة ويجب أن يكون رى الارض فى وقت الفيضان الطبيعى لان الدودة لا تعيش فى أرض ناشفة ولا فى نبات يابس»

«وأرى أن أميل ترع الدلتا غير كاف . فالواجب أن يكون هذا الميل والانحراف معادلا لمتر واحد فى كل زريعة كيلومتريتا وإذا كانت التربة زو القناة صغيرة يجب أن يكون الميل مترا على الاقل فى كل كيلومتريتا . ويمكن الوصول الى ذلك بواسطة الطلمبات التى لم يستخدموها الا فى بحيرة مريوط ولكن المسألة الآن موضوع نظر «أحد الرجال الأقوياء الاشداء فى هذا العصر» ولكى يهبط منسوب الماء تحت سطح الارض الى ٦٠ سنتيمترا يجب أن يكون عمق المصرف مترا على الاقل وأن تقسم الاراضى حياضا فيكون كل حوض عشرة آلاف فدان على كل جانب من جانبى الترع وأن يوصل الحوضان بمصاصة (سيفون) وأن يجعل للحوضين طلمبة وهكذا تجعل أرض مصر من أصلح أراضى الدنيا للزراعة ومع ذلك لا يجوز أبدا أن تنقص مياه الفيضان فى الترع»

«لأن نقص الماء الأحمر فى أرض مصر شؤم وبلاء . والواجب أن يكون لكل ترعة قنطرة موازنة حتى توزع منها مياه الفيضان والطمى على جميع الاراضى»

«والخلاصة أنه يجب العمل مع الطبيعة لا ضد الطبيعة . فتحفر الترع فى الاراضى العالية . وتنشأ المصارف للاراضى الواطئة . وتشيد قناطر الموازنة حتى لا تحرم الاراضى من الطمى ويجب ترك أرض القطن ناشفة كل الصيف ومياه الفيضان تشمل كل الارض بالوقت الطبيعى فاذا فعلنا ذلك رجعنا الى زمن الخصب القديم وعاد محصول الفدان الى خمسة قناطير ونصف ومحصول مصر السفلى الى ٩ ملايين ومصر العليا الى مليون ويكون مجموع المحصولين عشرة ملايين»

«ويجب أيضا أن تحمى الزراعة من الفيضان كما كان يفعل قدماء الفراعنة فاذا أصلح وادى الريان أبلغنا هذا القصد بنفقة لا تزيد على ٥ ملايين جنيه وإذا أنشئ سد فى أم درمان وآخر فى غوردون ترى بنفقة قليلة وقينا شر الفيضان الطويل الامد واذا كان أحد ملوك فرنسا قد قال «أن باريز تستحق أن يكون ثمنها قداسا» فانا أقول أن مصر تستحق أن يكون ثمنها ٦ ملايين ونصف مليون جنيه» اهـ

قال المقطم فى عدده الصادر يوم الثلاثاء ١٤ نوفمبر سنة ١٩١١ تحت عنوان - حالتنا الاقتصادية - ما يأتى :

«لولا الحرب التى تشغل الآن المصريين كافة وتحول همهم عن حالة بلادهم الى حالة طرابلس الغرب جارتهم لكننا نجد مصر اليوم غارقة فى بحار الهم وشغل البال كما كانت أيام اشتداد الازمة بين سنة ١٩٠٧ و ١٩٠٩ فان المحن التى توالى عليها فى هذه السنة قد أفضت بآمالها الى الانقباض بعد الانبساط وبأسواقها الى الكساد بعد الراج»

«وقد ابتدأت هذه المحن بتأخير زرع القطن لسبب ما كان فى خزان اصوان فلم يكد الناس ينسون تأثير هذه البلية حتى ابتليت زراعتهم بدودة القطن فأنزلت بها من الضرر ما أنزلت وأورثت الناس التشاؤم بمحصول القطن فى هذه السنة . ولم يكادوا يفرغون من مقاومة هذه الدودة حتى اصاب القطن هزة البنك المصرى فزعزعت الثقة المالية كما زعزعت الدودة الثقة الزراعية ثم جاءتهم مصيبة الفائدة الاميريكية وهى كبر المحصول الاميركى كبراً فائقاً العادة «ومصائب قوم عند قوم فوائد»

«وتلتها محنة الندوات والامطار فنزلت على رأس المزارع نازلتان معاً قلة المحصول وهبوط السعر . وبينما هو يعلل النفس بالامال ويحسب أنه باتفاق فرنسا والمانيا على المغرب الاقصى تتحسن الاحوال هاجت الحرب بين تركيا وايطاليا على طرابلس الغرب ثم شبت نار الثورة فى الصين . فكانت هذه المصائب الاخيرة ضغثا على ابالة فصغرت النفوس وثبطت الهمم والقت فى نفوس المالىين الخوف والحذر وجاءتنا الطامة الكبرى فى هذه الأيام بافلاس محل زرفوداكى وعسى أن تكون هى الختام وأن يتبدل سواد الايام بعدها بالبياض وكساد الاشغال بالرواج»

«لسنا نقصد بما تقدم أن نزيد القارئ هما على هم أو أن نبالغ في وصف سوء الحال كما أننا لم نقصد أيضاً اخفاء الواقع وتعليل القراء بالمحال لاننا نعتقد أن إظهار العلة للجمهور خير من إخفائها عنه وأن تحسن الاحوال الحقيقي انما يكون بمعالجة تلك العلة وشفائها لا بغض النظر عنها وتجاهل وجودها أو انكارها»

«رأى زارعو القطن فى أمريكا أن التجار وغيرهم يحاولون شراء قطنهم باثمن البخس لان أرضهم جادت به هذه السنة بعد ما امحلت كثيراً فى السنتين الماضيتين فعدوا الجمعيات ليتفقوا على واسطة بها يحفظون سعر قطنهم عالياً» «ويعوضوا به خسارتهم الماضية ونحن نتمنى لهم التوفيق فى سعيهم هذا لانه حقهم»

«ونحن اتفق المقدرين عندنا على أن محصول القطن يكون فى هذه السنة أقل من متوسط السنوات الخمس الماضية وقد اجتمعت الاسباب التى عددناها على القاء الكساد فى سوقه والهبوط فى سعره بحيث لا يؤمل مزارع اليوم أنه يعوض به جزءاً صغيراً من خسائر السنوات الفائته فيحسن بنا أن نهتم بهذا الأمر الجلل وبتدارك الخطب الذى ينتج عنه وذلك يحتاج الى سعى خصوصاً من ذوى الكلمة النافذة والوجهة الزراعية والمالية فى هذا القطر ونعنى بهم رجال الحكومة والبنوك والمتاجر وكبار المزارعين . أما رجال الحكومة فى كل سعى عمومى فيتبعوهم وهذا الاعتماد على الحكومة لا يزال عظيماً جداً وان كان قليلون يجتهدون فى الاستغناء عنه اليوم وأما رجال البنوك والاشغال فلأن الاموال بأيديهم . وأما الوجهاء من المزارعين فلأن جانباً عظيماً من قطن البر بأيديهم أيضاً»

«هذه الجمعية تبحث فى الأحوال السيئة التى انتابت القطر هذه السنة وتعين مقدار تأثيرها وتسعى فى حصر ضررها على قدر الامكان إذ القطن موجود والشر ناجم الآن عن خوف أصحاب الاموال من تسليم أموالهم الى التجار وتصاعب التجار فى مشتري القطن وتظلم أصحاب القطن من اضطرار الحكومة لهم الى بيع القطن بالثمن البخس لدفع الاموال الاميرية فى مواعيدها»

«أفليس يمكن يا ترى أن يوجد أولو الالباب تدبيراً يزيلون به هذه الموانع الطارئة ويعيدون دولا ب الاشغال الى سابق دوراته . اذا أفلس محل زرفوداكي وأفلس محلات أخرى بافلاسه كما يتشاءمون به اليوم فذلك لا يوجب كل هذا الكساد فى أسواق القطن وكل هذا التعطيل لمصالح القطر ما دام القطن موجوداً فى مخازن المزارع والمال موجوداً فى خزائن البنوك . والعبرة كلها بحل العقدة وايجاد واسطة بها تروج حركة بيع القطن من مخازن المزارع بالاموال المدخورة فى خزائن البنوك»

نعم أن البلاد الآن فى أزمة قد لا تذكر بجانبها أزمة سنة ١٩٠٧ لأنها أصابت كبد الفلاح الذى عليه قوام حياة القطر .

هذه الأزمة الجديدة انتابت الفلاح والمصرى على وجه العموم بدون ذنب اقترفاه :

يقول جناب المستشار المالى ان سببها افلاس البنك المصرى لسوء ادارته ففزع أرباب الاموال بأوروبا وتزعزعت الثقة بالسوق المصرية . وما ذنب المصريين فى ذلك الا أنهم باتوا ذيلاً لغيرهم لا صوت لهم فى تلك السوق :

زاد الطين بلة افلاس بيت زرفوداكي وروداكاناكي بالظروف التى يعلمها العموم - وكل هذه المسائل لم تأت من المصريين ولكنهم هم الذين يذوقون مرارتها ويتحملون تبعاتها

هذا هو وصف حالنا الاقتصادية وما عمل لتحسينها ولكى يسهل مناقشتها ونقدتها فى الفصل التالى رأينا أن نورد هنا بعض جداول تلحظها .

(١) جدول السفقات التي عقدها البنك العقاري المصري من عهد تأسيسه الى سنة ١٩١٠ بحسب نوع التأمين

نوع العقار	سنة ١٨٨٠ — ١٩٠٧			سنة ١٩٠٨			سنة ١٩٠٩			سنة ١٩١٠			المجموع	
	عدد السفقات	مبلغ	جنبه	عدد السفقات	مبلغ	جنبه	عدد السفقات	مبلغ	جنبه	عدد السفقات	مبلغ	جنبه	المبلغ	مبلغ
سفقات على اطمان	٩١٨٢	٨٥٤	٣٢٧٩٠ ٤٦٠ ٨٥٤	٢٥٠	٥٦٠	٤٢٣ ٥٦٠	٦٢٦	٦٧٩٨	٦٠٧ ٧٩٣ ٦٠٧ ٧٩٨	١٨	٦٩٨	٣٧٩٦ ٦٩٨	١٠٩٨٤	٢٣٠ ٤٢٢ ٦٠١ ١٩٠
» على مباني	٣١٨٠	٦	٧٠٣٢ ٥٨٧	١٤٥	٩٦٣ ١٤٥	٦٩٢ ٠٣٤ ٩٦٣ ١٤٥	٦٨	١٥٣	٤٦٦ ٦٣٥ ١٥٣	١١٥	٦٥٣	٣٦٧ ٠٤٠ ٦٥٣	٣٥٠٨	٨٥٤٨ ٢٩٧ ٧٧٥
» مختلطة	١٥٩	٨١٤	١ ٢٢١ ٧٣١	—	٨٢٥ ١٨٠	٨٢٥ ١٨٠	٢	١٦٠	١٨٠ ١١ ١٦٠	—	—	—	١٦١	١٢٤ ٠٥٦٨ ١٥٤
	١٢٥٢١	٦٧٤	٤١ ٠٤٤ ٧٧٩	٣٩٥	٧٠٣	٢٨٣ ٧٠٣	٦٩٦	١١١	٢٥٤ ٢٧٨ ٢٥٤ ١١١	١٠٤١	٦٧١	١٦٣ ٧٣٨ ٦٧١	١٤٦٥٣	٥٢٤٠٠ ٠٥٦ ١٥٩

مساحة الاطيان المزروعة قطناً وجملة المحصول في السنوات

من سنة ١٨٩٥ — ١٨٩٦ الى ١٩٠٨ — ١٩٠٩

(س)

موسم القطن	مساحات الاراضي المزروعة قطناً (١)	جملة المحصول (٢)	محصول القطن الواحد	مقادير القطن المصدرة (٣)
١٨٩٥ — ١٨٩٦	١٩٧٧ ٧٣٥	٥ ٢٥٦ ١٢٨	قنطار	قنطار
١٨٩٦ — ١٨٩٧	١ ٠٥٠ ٧٤٧	٥ ٨٧٩ ٤٧٩	قنطار	٥ ٥٢٥ ٢٠٦
١٨٩٧ — ١٨٩٨	١ ١٢٨ ٨٠٤	٦ ٥٤٣ ٦٢٨	قنطار	٥ ٧٦١ ٩٨٢
١٨٩٨ — ١٨٩٩	١ ١٣١ ٢٦١	٥ ٥٨٨ ٨١٦	قنطار	٦ ٤١٥ ٤٠٢
١٨٩٩ — ١٩٠٠	١ ١٥٣ ٣٠٦	٦ ٥٠٩ ٦٤٥	قنطار	٥ ٦٢٦ ٦٧١
١٩٠٠ — ١٩٠١	١ ٢٣٠ ٣٢٠	٥ ٤٣٥ ٤٨٨	قنطار	٦ ٤٩٦ ٢٣٣
١٩٠١ — ١٩٠٢	١ ٢٤٩ ٨٨٤	٦ ٣٦٩ ٩١١	قنطار	٥ ٤٠١ ٠٠٩
١٩٠٢ — ١٩٠٣	١ ٢٧٥ ٦٨٠	٥ ٨٣٨ ٧٩٠	قنطار	٦ ٥٢٦ ٧٨٣
١٩٠٣ — ١٩٠٤	١ ٣٢٢ ٥١٠	٦ ٥٠٨ ٩٤٧	قنطار	٥ ٨٦٠ ٧٥١
١٩٠٤ — ١٩٠٥	١ ٤٣٦ ٧٠٨	٦ ٣١٣ ٣٧٠	قنطار	٦ ١٤٤ ٥٥١
١٩٠٥ — ١٩٠٦	١ ٥٦٦ ٦٠١	٦ ٩٥٩ ٨٨٣	قنطار	٦ ٣٧٦ ١٢٧
١٩٠٦ — ١٩٠٧	١ ٥٠٦ ٢٩٠	٦ ٩٤٩ ٣٨٣	قنطار	٦ ٠٤١ ١٩٧
١٩٠٧ — ١٩٠٨	١ ٦٠٣ ٢٢٤	٧ ٢٣٤ ٦٦٩	قنطار	٦ ٩٧٧ ٩١٨
١٩٠٨ — ١٩٠٩	١ ٦٤٠ ٤١٥	٦ ٧٥١ ١٣٣	قنطار	٦ ٩١٢ ٨١٣
			قنطار	٦ ٨١٤ ٢٨٦

(١) حسب البيانات المقدمة من صيارف البلاد

(٢) » » » من شركة المحاصيل باسكندرية (من أول سبتمبر الى ٣١ أغسطس)

(٣) » احصائيات الكمارك (من أول سبتمبر الى ٣١ أغسطس)

(٤) كانت هذه الارقام غير موجودة حين اجتمع اللجنة

(ب) جدول السلفيات التي عقدها البنك العقاري المصري

أسماء المديريات	سنة ١٨٨٠ - ١٩٠٧			سنة ١٩٠٨		
	عدد السلفيات	المبالغ		عدد السلفيات	المبالغ	
		مليم	جنيه		مليم	جنيه
الاسكندرية	٢٠٥	٦٦٧	٨٢٧ ٢١٤	١٣	١٤٢	٥٦ - ٧٨
القاهرة	٢٦٧٥	٦١٣	٦ ٢١٨ ٥٧٣	١٣٢	٨٢١	٦٣٥ ٩٥٦
المصورة	٣٢	٨٨٤	٧٩ ٨٩١	—	—	—
بورث سعيد	٦٤	١٣٢	٩١ ٧٩٠	—	—	—
أسيوط	٣٠٥	٢٣٥	١ ٨٨٠ ٨٦٨	١٠	—	١٠٤ ٢٠٠
الجيزة	٦٩١	٩٨٥	٣ ١٩٨ ٤٤٠	٣١	٢٦٥	٣٤٤ ٤٠٤
بنى سويف	٢٢٠	٥٥٤	٦٢٢ ٨٢٨	٥	٥٢٥	٧٢ ١٣٥
الشرقية	١٧٥٣	٤٥١	٣ ٩٨٦ ١٤٨	٤٠	١٤٥	٣٧٢ - ٤٦
الدقهلية	١٤٦٤	٤٤٣	٤ ١٩٤ ٧٢٥	٤٠	٤٧٥	٢٩٢ - ٠٠٣
الفيوم	٣٠٠	٢٥٦	١ ٤٦١ ٤٢١	١٠	١٤٠	١٢٨ - ٠٩١
القليوبية	٦٥٨	٥١٧	١ ٩٦٦ ٩٤٣	١٦	١١٥	١٩٠ ٨٥٤
الغربية	١٦٠٧	٢٧٦	٦ ٨٧١ ٩٩٢	٤٤	٢٦٨	٧١٨ ٦٦٨
جرجا	١٢٦	٤٤٥	٧٧٨ ٦٧٩	٦	٣٢٠	٤٧ ١٣٤
قنا	٦٠٤	٢٢١	١ ١٨٢ ٩٦٧	٣	٦٣٠	٤٤ ٨٠٧
الجيزة	٢١٩	١٤٠	٤٨٣ ٥٣١	٧	٣١٧	٤٢ ٩١٣
المنوفية	٩١٣	٤٩	١ ٦٠٣ ٨٧٥	١٣	٥٩٧	١٧ ٦٠٧
المنيا	٦٨٣	٦٠	٥ ٥٧٩ ١٧٩	٢٥	٩٤٣	٨٤٦ ٣٨٢
اصوان	٢	٧٤٦	١٥ ٧١٠	—	—	—
الجملة	١٢٥٢١	٦٧٤	٤١ - ٤٤ ٧٧٩	٣٩٥	٧٠٣	٣ ٩١٣ ٢٨٣

من عقد تأسيسه الى سنة ١٩١٠ بحسب الجهات

المجموع				سنة ١٩١٠				سنة ١٩٠٩			
عدد الافدة			المبالغ		عدد البيان	المبالغ		عدد البيان	المبالغ		عدد البيان
فدان	ط	س	جنيه	مليم		جنيه	مليم		جنيه	مليم	
—	—	—	٩٨٦ ٧٦٠ ٩٣٢	٢٣٢	١٤ ٥٠٠	—	٥	٨٨ ٩٦٨ ١٢٣	٩		
—	—	—	٧ ٥٩٥ ٢٤٩ ٢٧٧	٢٩٧٦	٣٤٩ ٥٤٠ ٦٥٣	١٠٩	٣٩١ ١٧٨ ١٩٠	٦٠			
—	—	—	٧٩ ٨٩١ ٨٨٤	٣٢	—	—	—	—	—	—	—
—	—	—	٩٩ ٢٩٠ ١٣٢	٦٦	٣ ٠٠٠	—	١	٤ ٥٠٠	—	١	
٤٧ ٨٩٦	١٢	١٥	٢ ٣٠٤ ١٣٨ ٢٣٥	٣٦٢	٢٢٨ ٣٩٥	—	٣١	٩٠ ٦٧٥	—	١٦	
١٥٥ ٢٤٨	١	٢٣	٤ ٤٠٩ ٧٧١ ٥٨٨	٨٦٨	٥٠٢ ٩٧٠ ٨٣٠	٨٤	٣٦٣ ٩٥٥ ٥٠٨	٦٢			
٢٥ ٤٣٥	٧	١٣	٨٩٠ ٢٦٥ ٥٥٩	٢٦٩	١٤١ ٩٥٠ ٩٣٠	٣١	٥٣ ٣٥٠ ٥٥٠	١٣			
١٤٧ ٧٨٦	٢٠	٢١	٥ ٣٨٢ ٨٥٣ ٨٨٦	٢٠٥٦	٧٣٢ ٥٩٠ ٣١٥	١٦٩	٢٩٢ ٠٦٨ ٩٧٥	٩٤			
١٣١ ٠٦٧	١٨	١٤	٥ ٢٢٥ ٧٥٣ ٣٢٢	١٧٤٩	٣٣٢ ٦١١ ٧٤٥	١٢٥	٤٠٦ ٤١٢ ٦٥٩	١٢٠			
٩٠ ١١١	—	٢١	١ ٦٦٢ ٩١٤ ٣٩٦	٣٣٧	٣٢ ٤٠٢	—	١١	٤١ ٠٠٠	—	١٦	
٥٢ ٤٩٦	٢٣	٢	٢ ٥١٢ ٠٤٠ ١٩٧	٧٧٧	٢٦٣ ٧٢٨ ٥٤٥	٧٠	٩٠ ٥١٤ ٢٠	٣٣			
٢٢٠ ٣٣٤	١٧	٩	٨ ٥٢٣ ١٨١ ٩١٠	١٨٨٠	٣٥٦ ٩٣١ ٧٢٠	١٢٧	٥٧٥ ٥٨٩ ٦٤٦	١٠٢			
٣٤ ٠٧٥	٥	٤	٨٩٨ ٥٩١ ٣٥٥	١٥٠	٤١ ٧٩٣ ٢٧٠	١٠	٣٠ ٩٨٤ ٣٢٠	٨			
٥١ ٢٨٠	٦	—	١ ٦٢٠ ٦٠٤ ٨٥١	٦٣٥	٣٢٨ ٢٨٠	—	٢٢	٦٤ ٥٥٠	—	٦	
١٩ ٥٩٤	١١	١٩	٨٠٠ ٤١١ ٣١٥	٣٠٦	٤٦ ٣٥٠	—	٣١	٢٢٧ ٦١٦ ٨٥٨	٤٩		
٤٥ ٥٦٣	١٣	٥	١ ٩٤٩ ٢١٥ ٦٤٦	١١٣٥	٢٤٠ ٣٨٨	—	١٥٣	٨٧ ٣٩٥	—	٥٦	
١٢٩ ٧٧٤	١٩	٣	٧ ٤٤٣ ٤١٠ ٩٢٨	٨٢١	٥٤٨ ٣٥٥ ٦٦٣	٦٢	٤٦٩ ٤٩٥ ٢٦٢	٥١			
٢٥٨	٣	٢	١٥ ٧١٠ ٧٤٦	٢	—	—	—	—	—	—	
١ ١٥١ ٤٢٣	١٧	٧	٥٢ ٤٠٠ ٠٥٦ ١٥٩ ١٤٦٥٣	٤ ١٦٣ ٧٣٨ ٦٧١	١٠٤١٣ ٢٧٨ ٢٥٤ ١١١ ٦٩٦						

جدول السلفيات التي عقدها البنك العقاري المصري

(ج)

سنة ١٩٠٨			من سنة ١٨٨٠ الى سنة ١٩٠٧			مقادير السلفيات
المبالغ		عدد السلفيات	المبالغ		عدد السلفيات	
جنيه	مليم		جنيه	مليم		
١٢٠	—	٢	٢٠ ٣٧٥	٩	١٥٨	جنيه اقل من ١٠٠
٣ ٥٤٣	١٤٠	٢٠	٢٦٣ ٤٩٥	٦٤٠	١٦٧٨	جنيه من ١٠٠ الى ٢٠٠
٢ ٧٦٢	—	١٠	٣٠٧ ٩٩٦	٥٩٦	١١٣٤	» ٢٠٠ الى ٣٠٠
٧ ٠٣٣	٨١٠	١٨	٣٤٧ ٢١٣	٨	٩٣٢	» ٣٠٠ الى ٤٠٠
٦ ٣٥٠	—	١٣	٣٨٥ ٠٢٩	١٠٤	٧٧٠	» ٤٠٠ الى ٥٠٠
٥٤ ١٣٥	٤٧٥	٦٢	١ ٨٣٥ ١٣٩	٤٤٤	١٣٥٩	» ٥٠٠ الى ١٠٠٠
١١٢ ٤٢١	٦٢٣	٦٩	٢ ٩٥٨ ٤٠٣	٢٤٠	١٧٨٥	» ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠
١١٥ ٥٢٣	٤٥٥	٤٤	٢ ٥١١ ٠٠١	٨٤٢	١٠٠٢	» ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠
١٦٧ ٠٦٣	٢٤٢	٤٠	٣ ٩٦٧ ٧٢٩	٦٨	٩٨٧	» ٣٠٠٠ الى ٥٠٠٠
٣٣٠ ٠٢٧	٢٩٣	٤٤	٦ ٣٦٠ ٤٣٢	٧٤٩	٨٧٨	» ٥٠٠٠ الى ١٠٠٠٠
١ ١٢١ ٦٩٩	٥٠	٥٨	١٣ ٧٥٧ ٢٩٤	٥٢	٧٣١	» ١٠٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠
٢٦٩ ١١٨	٦١٥	٥	٢ ٩٢٢ ٨٣١	٨٦٤	٥٨	» ٤٠٠٠٠ الى ٦٠٠٠٠
١٣٥ ٠٠٠	—	٢	٧٦٨ ٠٩٧	٨٣٢	١٣	» ٦٠٠٠٠ الى ٧٠٠٠٠
١٦٥ ٠٠٠	—	٢	٨٩٩ ٣٤٢	٤٢٤	١١	» ٧٠٠٠٠ الى ٩٠٠٠٠
١ ٤٢٣ ٤٨٦	—	٦	٣ ٧٤٠ ٣٩٧	٨٠٢	٢٥	» ٩٠٠٠٠ فا فوق
٣ ٩١٣ ٢٨٢	٧٠٣	٣٩٥	٤١ ٠٤٤ ٧٧٩	٦٧٤	١٢٥٢١	

من عهد تأسيسه الى سنة ١٩١٠ بحسب أهمية السلف

مجموع السلفيات			سنة ١٩١٠			سنة ١٩٠٩		
المبالغ		عدد السلفيات	المبالغ		عدد السلفيات	المبالغ		عدد السلفيات
جنيه	مليم		جنيه	مليم		جنيه	مليم	
٢١٠٠٦	٩٠٧	١٧٠	١٨٠	—	٤	٣٣١	٨٩٨	٦
٢٧٣ ٥١٥	٨٠٥	١٧٣٩	٢ ٨٨٠	—	٢٠	٣ ٥٩٧	٢٥	٢١
٣٤٠ ٤٤٥	٦٤٨	١٢٤٩	٢٠ ٧٩٨	٢٥٠	٧٣	٨ ٨٨٨	٨٠٢	٣٢
٤٠١ ١٧٩	٨	١٠٧٣	٣١ ٣٨٠	١٣٠	٨٣	١٥ ٥٥٢	٦٠	٤٠
٤٦٤ ٥٨٤	٢٣٨	٩٣٤	٥١ ١٧٨	٤٢٠	١٠٥	٢٢ ٠٢٦	٧١٤	٥٤٦
٢ ٢٢١ ٦٢١	٨٢	٢ ٨٤١	٢٠٢ ٦٠٧	٨٩٠	٢٥٩	١٢٩ ٧٣٨	٢٧٣	١٦١
٣ ٥١٢ ٠٦٩	٦١	٢ ١٤٧	٢٥١ ٧٠٦	١٥٠	١٦٨	١٨٩ ٥٣٨	٤٨	١٢٥
٣ ٠٠٩ ٥٥٦	٩١٨	١ ١٩٢	٢٢١ ٥٨٠	٨٦٥	٨٥	١٦١ ٢٥٠	٧٥٦	٦١
٤ ٧٣٢ ٣٩٣	٦٣	١ ١٧٠	٣١٣ ٢٥٧	٢٥	٧٦	٢٨٤ ٣٤٣	٧٢٨	٦٧
٧ ٨٧٩ ٠٢٦	٢٠	١٠٨١	٦٨٤ ٥٨٦	٣٩٠	٩٢	٥٠٣ ٩٧٩	٥٨٨	٦٧
١٧ ٣٢٣ ٩٣٦	٩٥١	٩٠٧	١ ٢٢٧ ٨٩٢	٤٣١	٦١	١ ٢١٧ ٠٥١	٤١٨	٥٧
٤ ٢٢٦ ٥٤٦	٤٠٠	٨٣	٣٥٥ ٣٤٠	١٢٠	٨	٦٧٩ ٢٥٥	٨٠١	١٢
١ ٠٣٥ ٥٩٧	٨٣٢	١٧	٧٠ ٠٠٠	—	١	٦٢ ٥٠٠	—	١
١ ٠٦٤ ٣٤٢	٤٢٤	١٣	—	—	—	—	—	—
٥ ٨٩٤ ٢٣٤	٨٠٢	٣٧	٧٣٠ ٣٥١	—	٦	—	—	—
٥٢ ٤٠٠ ٠٥٦	١٥٩	١٤٦٥٣	٤ ١٦٣ ٧٣٨	٦٧١	١٠٤١	٣ ٢٧٨ ٢٥٤	١١١	٦٩٦

صناديق التوفير

عـ دد المودء بن

الجهات	عـ دد المودء بن							سنة
	١٩٠٣	١٩٠٤	١٩٠٥	١٩٠٦	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠
المحافظات								
القاهرة . . .	٦٦١٢	٩٧٤٠	١٤٨١٤	١٩٨٧٠	٢٤٤٥١	٢٨٤٣٢	٢٩٠٧١	٣٢٥٢٧
الاسكندرية . . .	٤١٤٣	٦١٥٢	٩٦٣٦	١٣٣٨٥	١٧٥٨٩	٢٠٨٨٠	٢٢٣٦٨	٢٤٥٦٨
بورسعيد . . .	٥٩١	٨٤٩	١٤٠١	٢٠٤٨	٢٥٩١	٢٩٢٩	٣٢٤٦	٣٦٢٢
الاسماعيلية . . .	٣٨٨	٥٥٦	٧٣٩	٩٢٧	١١١٥	١٣٥١	١٣٧٣	١٤٩٠
السويس . . .	٤٩٢	٧١٨	١٠٣٤	١٤٨٣	١٨٣٠	٢١٤٣	٢٤٣٥	٢٦٤٧
جملة	١٢٢٢٦	١٨٠١٥	٢٧٦٣٤	٣٧٧١٢	٤٧٥٦٦	٥٥٦٣٥	٥٨٤٩٣	٦٤٨٥٤
مديريات الوجه البحري								
البحيرة . . .	٥٣٩	٧٧٦	١٠٧٣	١٦٠٢	٢٠٤٢	٢٦٠٦	٢٩٥٢	٣٣٤٩
الدقهلية . . .	٨١٢	١٠٦٤	١٤٦٩	٢٠٠٩	٢٤٧٠	٢٨٣٢	٣١٠٥	٣٥٧٥
الشرقية . . .	٥٢٤	٨٠٧	١١٠٤	١٦٠٣	٢٠٦٩	٢٣٥٦	٢٤٧٤	٢٩٣٣
الغربية . . .	١٢٢٣	١٧٤٢	٢٥٢٣	٣٣٥٢	٤١٢٧	٤٨٠٨	٥٢٩٦	٦٠٤٩
القليوبية . . .	٣٣٠	٤٨٣	٦٥٤	٨٤٧	١١٢١	١٢٩٥	١٤٣٨	١٦٨٠
المنوفية . . .	٣٤٨	٥٣٥	٧٣٥	٩٣٤	١٢٧٢	١٣٥٠	١٣٧٧	١٦٦٦
جملة	٣٧٧٦	٥٤٠٧	٧٥٥٨	١٠٣٤٧	١٣١٠١	١٥٢٣٧	١٦٦٤٢	١٩٢٥٢
مديريات الوجه القبلي								
اسيوط . . .	٤٦٥	٦٤٣	١٣٩٣	١٣١٩	١٦٤٠	١٩٨٦	٢٣٠١	٢٧٢٥
اصوان . . .	٨٩٣	١٠٣٩	١٠١٦	١٨٠٣	٢١٩٨	٢٦٥١	٢٩٩٦	٣٣٨١
بني سويف . . .	٣١٦	٤٥٧	٦٦٣	١٠٠٢	١٢٣٤	١٤٠٧	١٥٣٩	١٧٢٧
جرجا . . .	٥٠٩	٧٢٠	٩٥٤	١٢٩١	١٥١٢	١٦٨٧	١٨٢٦	١٩٦٩
الجيزة . . .	١٣٦	٢٤٠	٤٣٢	٦١٠	٧٩٦	١٠٣٥	١٢١٩	١٥١١
الفيوم . . .	٣٥٦	٥٠٩	٧١٦	٩٦٧	١١٥٤	١٣٢٢	١٤٤٢	١٥٩٣
قنا . . .	٨٢٠	١٠٥٨	١٥٠٢	٢٠٤٧	٢٦٤٠	٣١١٢	٣٤٣٧	٣٧٨٧
المنيا . . .	٧٠٢	١٠٦٤	١٥٦٧	١٩٨٦	٢٣٣٨	٢٦٦٦	٢٩٦٠	٣٢٩٦
جملة	٤١٩٧	٥٧٣٠	٨٢٤٢	١١٠٢٥	١٣٥١٢	١٥٨٦٦	١٧٧٢٠	١٩٩٨٩
جملة عمومية	٢٠١٩٩	٢٩١٥٢	٤٣٤٣٤	٥٩٠٨٤	٧٤١٧٩	٨٦٧٢٨	٩٢٨٥٥	١٠٤٠٩٥

(*) هذا المبلغ لا يشمل مبلغ ٩٣٧٣ جنيه مصري قيمة الاوباحات المستحقة في آخر السنة الماضية للمودعين

الباقى لحسن اب المودع بين

وصار ضم تلك الارباح على الرأسمال

صندوق توفير البرسته
الإيداع والاسترداد في آخر كل سنة

(٥)

سنة	١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	١٩٠٦	١٩٠٥	١٩٠٤	١٩٠٣	
٢٩٢-٧٢	٤١٠-٣٢٤	٥٠٢-٦٥١	٥٥٩-٩٧٦	٤٦٣-٦٥٥	٣٤٨-٦٤٣	٢٧٣-٤٣٥	١٩٧-٣٧٤	مبالغ اودعت الزوائد المستحقة
	٩٢٧٣	٩٠٢٢	٧٨١٩	٦٠٢٦	٤٤٨٤	٣٤١٠	٢٠٦٣	»
	٤١٩-٦٩٧	٥١١-٦٧٣	٥٦٧-٧٩٨	٤٦٩-٦٨١	٣٥٣-١٢٧	٢٧٦-٨٤٥	١٩٩-٤٣٧	»
٢٥٧-٢٧٠	٢٩٩-٧٤٦	٤٩٨-٧٣٥	٥٠٠-٨٥٣	٣٧٩-٥١٤	٢٩٥-٥٤٨	٢٢٤-٣٦١	١٥٦-٠٤٧	»
	١٩٩٥١	١٢٩٣٨	٦٦٩٤٥	٩٠-١٦٧	٥٧٥٧٩	٥٢٤٨٤	٤٣٣٩٠	»
١٣٨-٧٤٤	١٣٥٧٠-٣	١٥٣٠٠-٨	١٦٣-٨٨٧	١٤٤-٥٥٠	١٢١-٩٩٣	٩٢-١٨٣	٧١-٢٩٧	جلة عدد الإيداعات والاستردادات
٩٢-٨٥٥	٨٦-٧٢٨	٧٤-١٧٩	٥٩٠-٨٤	٤٣٤-٢٤	٢٩-١٥٢	٢٠-١٩٩	١٣-٢٩٥	المتروكة في أول يناير
١٢٤-٧١	١٤-٦٠٦	١٥٠-٤٠	١٧-١٤٨	١٧-٥٦٢	١٥٥-٩٣	٩-٨٤١	٧-٧٢٧	الجديدة
١٢٣١	٨٤-٧٩	٢٤-٩١	٢-٥٣	١٩-٠٢	١٢٢١	٨٨٨	٨٣٣	عدد الحسابات التي تسددت في بحر السنة
١٠٤-٩٥	٩٢-٨٥٥	٨٦-٧٢٨	٧٤-١٧٩	٥٩-٠٨٤	٤٣٤-٢٤	٢٩-١٥٢	٢٠-١٩٩	الجارية

الصادرات

الصادرات									
متوسط عدد خشن سنوي									
أنواعها									
١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	١٩٠٦	١٩٠٥	١٩٠٤-١٩٠٠	١٨٩٥-١٨٩٠	١٨٩٠-١٨٩٥	١٨٩٠
٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٤
١٦١٣٥٢	١٨٩٢٥٧	١١٩٥٥٢	١٣١٠٠٧	١٣٨١٩٧	١٠٠٥٢٧	١٢٤٠٠٥	٤٨٨١٥	٢٤٨٣٠	(١) الخردوات والأغذية الحيوانية
٢٣٧٥٥٢	٢٣٨١٩١	١٤١٥٦١	١٤٨٢٣٣	١٨٠٨٢٤	١٧٨٢٣٢	٩١٦٢٦	٨٦٣٩٧	٩٠٣١٥	(٢) الخلود ومضغوات الخلود
٥٦٥٩٤	٥٩٠٤٩	٦٧٨٠٥	١١٠٢٦٧	١٠٣٠٥٤	٨٨٨٩٩	٦٨٨٤٩	٣٣٢١٠	٢٩١٠١	(٣) حاصلات حيوانية أخرى وفضلات حيوانية
٢٣٢٢٥٨٧	٣٢٠٦٨١١	٣١٥٥٥٦٢	٣١٨٩٤٩٢	٢٨٧١٥٤٩	٢٧٣٠٤٥٧	٢٥٥٩٦١٦	٢٣٦١٦١٦	٣١٥٣٣٧٥	(٤) الجيوب والمضغوات والدقيق وغيره
١٩٤٧٠٧	١٠٣٩٤٤٤	١٠٧٦٧٠	١١٣٢٨٣	٢١٠١٥٠	٦٢٩٦٠٠	٦٢٠٩٦٦	٦٣٤٨٦٣	٦٢٤٠٤٥	(٥) أصناف المحاصيل والمطارة
٢٨٢٧٣	٢٠٧٩٨	١١٩٩٠	١٣٩٥١	٢٣٠٧٤	١٨١٣٦	٣٣٢٧٣	١٢٦١٦	٣٥١٢	(٦) الأصناف الكحولية والشرابات والزيوت
٢٤٢٩٦	٢٤٤٠	٢١٥٥٩	١٩٧٢٥	١٨٣٨٢	١٣٩٦٣	١٥١٤٣	١٥٢٠١	٣٤٠٣٥	(٧) الخرق البالية (الكزينة) والورق والكاتب
١٤١٩٧	١٤٧٢٩	١٦٢٧٨	١٧٨٨٤	١٩٥١٦	١٤٣٠٩	١٦٠٢٠	١٩٠٩٨	٢٠٨٧٨	(٨) الأحشاب والفحومات
٢٥٧٧	٢٧٤١	٣٠٢١	٥٠٩٧	٣٣١٤	٢٣٧٢	٤١٠	١٣٤٥	١٥١٩	(٩) الأحجار والارز والارز والارز والارز
٢٧٥٩٦	٢٨٩٣٧	٢١٧٥٠	٢٣٨٥٣	٢٦٥٣٧	٢٧١٩٩	٢٤٥١٩	١٥٥٥١	١٤٣٣٧	(١٠) أصناف الصباغة والألوان
٤٣٤٢٢	٣٦٣٢٩	٢١٧٩٤	٢٨٧٣٠	٢١٩٣١	١٤٩٠٩	١٦١٤٢	١٢٣٤٨	٩٢٢٩	(١١) المستحضرات الكيماوية والطبية والمطرية
٢٤٢٧٥٨٢٥	٢١٥٧٦٠٠	١٧١٧٠٦٤٣	٢٣٨٣٥٥٩	٢٠٦٩٦٠٠	١٥٩١٩٦٥	١٤٣٠٤٧٠١	٩٧٥٦٠٧	٨٦٤٥٣٥٢	(١٢) اللدوجات
٥٤٣٣٢	٨٨٩٨٩	٦٤٧٢	٣٨٧٦	١٩٥٨٣	٢٠١٢٥	٤٥٩٩	٣٨٥٠٨	٧٦١٦٥	(١٣) المادن والمضغوات المعدنية
١٢٢٠١٣	١٣٠٢١٣	٨٣٠٣٩	٨١٧١٩	٧٨٨٠١	٥٥٢٢٠	٢٥٥٨٥	٢٦٥٤٨	٢٨٦٢٨	(١٤) أصناف متنوعة
٢٨٥٦٥٣٣٣	٢٥٧١٠٤٣٨	٢٠٩٥٠٦٩٦	٢٧٦١٩٦٧٦	٢٤٤١١٤١٧	١٩٨٠٥٩١٣	١٧٩٠٩١٩٤	١٣٠٦٨٣٣٣	١٢٧٥٥٧٢١	جملة
٣٧٨١٧٨	٣٦٥٨٠١	٣٦٤٩٧٧	٣٩٣٥٠٩	٤٦٥٨٦٣	٥٥٤٣٧٢	٤٢٥٩٢٢	٣٣٩٧٢٤	١٥٦٩٠٩	قيمة السجائر
٢٨٩٤٤٤٦١	٢٦٠٧٦٣٨	٢١٣١٥٦٧٣	٢٨٠١٣٨٥٦٤٨٧٧٢٨٠	٢٠٣٦٠٢٨٥	١٨٣٣٥١١٦	١٣٣٠٨٠٩٧	١٢٩١٢٦٣٠	جملة الصادرات	جملة الصادرات

النسبة بالالف عن قيمة الصادرات من القطر الى كل بلد

(ز)

البلدان المصدرة اليها البضائع	البضائع المصدرة	متوسط مدد خمس سنوات			سنة				
		٩٤-١٨٩٠	٩٩-١٨٩٥	١٩٠٠-١٩٠٤	١٩٠٥	١٩٠٦	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩
انكلترا	قطن بضائع أخرى	٣٦٧,٨ ٢٣١,٧ ٥٩٩,٥	٣٦٧,١ ١٥٢,٨ ٥١٩,٩	٣٩٤,١ ١٣٤,٦ ٥٢٨,٧	٤٠٣,٠ ١٣٠,٠ ٥٣٣,٠	٤٣٨,٤ ١٠٨,٠ ٥٤٦,٤	٤٤٤,٣ ١٠٤,٤ ٥٤٨,٧	٤٠٢,٣ ١٢٦,٧ ٥٢٩,٠	٤٥٩,٣ ٩٧,٨ ٥٥٧,١
المستعمرات الانكليزية في الشرق الاقصى	قطن بضائع أخرى	٢,١ ٣ ٢,٤	٢,٢ ٠,٨ ٥,٠	٣,١ ٥,١ ٨,٢	١,٠ ٩,٤ ١٠,٤	٠,٩ ٠,٩ ١,٨	٠,٧ ٠,٧ ٢,٤	٠,٦ ٠,٦ ٤,٨	٠,٩ ٠,٩ ٢,٦
المانيا	قطن بضائع أخرى	١٥,٨ ٠,٢ ١٦,٠	٣٢,٦ ١,١ ٣٣,٧	٦١,٩ ٢,٥ ٦٤,٤	٦٨,٢ ٤,٧ ٧٢,٩	٦٨,٠ ٦,٧ ٧٤,٧	٦٩,٨ ٧,٣ ٧٧,١	٧٢,٧ ١٠,٧ ٨٣,٤	٧٤,٢ ١٩,٠ ٩٣,٢
أمريكا	قطن بضائع أخرى	١٠,٧ ٢,٦ ١٣,٣	٤١,٣ ٢٨,٩ ٧٠,٢	٣٨,٩ ١٥,٢ ٥٤,١	٦١,٢ ٢,٠ ٦٣,٢	٦٠,٣ ٢,٢ ٦٢,٥	٧٤,٧ ١,٠ ٧٥,٧	٥٣,١ ١,٦ ٥٤,٧	٧٢,٨ ١,١ ٧٣,٩
النمسا والمجر	قطن بضائع أخرى	٤٢,٩ ٣,٧ ٤٦,٦	٣٣,٨ ٥,٩ ٣٩,٧	٣٥,٩ ٦,٥ ٤٢,٤	٣٩,٠ ٩,٠ ٤٨,٠	٤٣,٦ ٦,٥ ٥٠,١	٤١,٦ ٤,٨ ٤٦,٤	٤٠,٠ ٧,٣ ٤٧,٣	٤٢,٦ ٦,١ ٤٨,٧
بلجيكا	قطن بضائع أخرى	١,٠ ١,٢ ٧,٢	٢,١ ٠,٧ ٢,٨	٦,٤ ٠,٩ ٧,٣	٣,٤ ١,٨ ٥,٢	٥,١ ١,٣ ٦,٤	٢,٥ ٠,٤ ٢,٩	٣,١ ٠,٣ ٣,٤	٢,٥ ٠,٤ ٢,٩
الهند وبنغال في الشرق الاقصى	قطن بضائع أخرى	٠,٣ ٠ ٠,٣	٢,٦ ٠ ٢,٦	٩,٧ ٠,١ ٩,٨	١٠,٠ ٠,٣ ١٠,٣	٨,٥ ٠,١ ٨,٦	١٢,٤ ٠,١ ١٢,٥	١٥,٩ ٠,٢ ١٦,١	١٧,٠ ٠,٢ ١٧,٢

[illegible]

[illegible]

الصادرات — مقدار وقيمة أهم البضائع حسب البلدان المصدرة إليها

(ي)

البضائع ووزنها وقيمتها والبلدان المصدرة إليها	متوسط مدة خمس سنوات			سنة					
	١٨٩٠-٩٤	١٨٩٥-٩٩	١٩٠٠-٠٤	١٩٠٥	١٩٠٦	١٩٠٧	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠
بغزة القفطن	٢٦٦٧١٧٨١	٢٩٧٥١٩٥	٢٨٩٨٩٤٣	٢٢٩٠٤٦٥	٣١٩٧٢٣٤	٣١٩٧٢٣٤	٣١٥٤٥٥٨	٣٠٤٤٩١٨	١٧٦٥١٢٥
	٢١٤٠٧٣٠	٣٤٩١٣٠	٢٠٤٠٦٨	١٩٤١١١	٤٩٥٨٩٦	٤٩٥٨٩٦	٥٨٧٠٩٦	٧٢٣١٨٨	٩٠٨٦٩١
	٢٨٩٠٨٥٤	٣٢٢٤٣٢٥	٣١٠٣٠١١	٣٢٨٤٥٧٦	٣٦٩٣٣٢٠	٣٦٩٣٣٢٠	٣٧٤١٦٥٤	٣٣٠٨١٠٦	٢٦٧٢٨١٦
	١٥٠٩٦٦١	١٧٢٧٤٣٠	١٦٥١٤٧٢	١٦١٩٠٣٤	١٨٨٥٢١٧	١٨٨٥٢١٧	٢٠٨٦٦٤٣	١٨٦٨٥٤٩	١٤١٧٧٤٦
التيقبة بالجبلية المصري	١١٩٧٤٠	١٤٨٩٠٥	١١٤٨٧٠	٩٤٩٧٧	٢٩٥٤١٥	٢٩٥٤١٥	٣٨٤٣٥٣	٥٦٤٣٨١	٧٤٢٢٢٤٧
	١٦٢٩٤٠١	١٤٢١٣٣٥	١٧٦٦٣٢٤	١٧١٤٠١١	٢١٨٠٦٣٢	٢١٨٠٦٣٢	٢٤٧٠٩٩٦	٢٤٢٣٩٣٠	٢١٥٩٩٩٣
	٣٠٧١٨	٣٧٢٠٤	٤٢٣١٦	٥٢٧٨٩	٤٨٤٠٩	٤١٤٥٥	٤١٢٧٠	٣٣٣٠٧	٤٩٣١٣
	٦٢٠١	١٤١٣٤	١٦٧٢٦	٣٢٨٣٧	١٨٤٩٩	١٣٩٣٩	٢٠٧٨٣	٢٥٠٦٦	٢٣٢٨٥
الوزن بالطنز نيلاطه	٣٠٧٥	٦٤٩١	٩٧٣٦	٢٦٧٥٨	١٣٦٨٩	٩٦٠٥	١٧٥٢١	١٥٤٦٤	١٨١٨٨
	٣٩٩٩٤	٥٧٨٢٩	٦٨٧٧٨	١١٢٣٨٤	٨٠٥٩٧	٦٤٩٩٩	٧٩٥٧٤	٧٢٨٢٧	٩٠٧٨٦
	٨٩٧٤٨	١٠٨١٢١	١٠٣٦٢٨	١٨٤٧٠	١٣٢٤٦٢	١٠٣٥٨٥	١٠٣٦١٨	١١٥٨٥٥	١٤٦١١٤
	١٧٦٣٤	٤٠٧٤٤	٤٠٦٥٦	١١٤٩٢٧	٤٥٥٢٠	٣٤٨٦٢	٥١٩٥٩	٨٩٣٨٨	٦٦٦٠
التيقبة بالجبلية المصري	٨٨٧٠	١٨٧٤٤	٢٣٧٠٠	٩٣٦٥٢	٣٦٠٤٨	٢٤١٢٨	٤٣٨٢٥	٥٤٧٠٤	٥٢١٣٣
	١١٦٢٤٩	١٦٧٦٠٩	١٦٧٩٨٤	٣٩٢٣٤٩	٢١٧٠٣٠	١٦٢٥٥٥	١٩٨٩٦٢	٢٥٩٩٤٧	٢٦٤٨٥٧
	٧٤٢٥	٣١٢١١	٥٩٢٧٩	٦٧٠٣٩	٧١٠٠٧	٦١٥٥٨	٦٧٠٩٣	٧٥٠١٦	٦١١٧٤
	٧٦١	٥٩	٤٧٩	٨٥	٣٤٤٧	٤٠٥٧	٣٣٣	٥٨٨	٨٥٦
الوزن بالطنز لادله	٨١٨٦	٣١٢٧٠	٥٩٧٥٨	٦٧١١٤	٧٤٤٥٤	٦١٠١٥	٦٧٤٢٦	٧٥٦٠٤	٦٢٠٣٠
	٢٥٤٨٢	٦٧٩٢٦	١٧٠٣٠٨	٢١٤٤٩٣	٢٢٧٢٢٤	١٩٨٤٦٧	٢١٤٧٠٠	٢٤٠٠٤٤	٢٧٩٣٥٠
	٢٦٠٩	١٤٤	١٣٨٦	٢٧١	١١٠٦٩	١٢٦٨١	١٠٦٥	١٨٨١	٣٧٦١
	٢٨٠٩١	٦٨٠٧٠	١٧١٦٩٤	٢١٤٧٦٤	٢٣٨٢٩٣	٢١١٢٥١	٢١٥٧٦٥	٢٤١٩٢٥	٢٨٢١١١
التيقبة بالجبلية المصري	٧٥٦٩٨	٨١٨٩٩	١٠٦٥٠٧	٩٠٥٢٣	٨٧٧٠	٨٧٧٠	٨٠٣٢٩	٧٩٢٧٦	٧٣٢٠١
	١٩٨٦٣	٣٠٥٦٠	٧٦١١٦	٧٤٦٦٤	٢٦٦٨١	١٥٣٧٨٦	١٢٦٧٤٩	١٠٨٢٢٣	٥٣٧٦
	٥٧٤١٤	١١٣٥٢١	٢٣٠٥٥٥	٢٦٦٤٥٨	١٥٣٧٨٦	١٥٣٧٨٦	١٢٦٧٤٩	١٠٨٢٢٣	٨٩٤٣٨
	٥٠٣٢١	٧٣٦٧٦	١٢٠٨٣٤	١٦٣٢٢٧	١١٨١٣١٣	١١٨١٣١٣	١٩٠٠٤٧	١٢٤٥٦٤	٢٥٧٨٩٤
التيقبة بالجبلية المصري	٢٠٣٣٠٦	٢٠٣٣٠٦	٥٢٤٠١٢	٧٠٢٨١٣	٥٩٠٠٤٧	٤٩١٨٩٤	٤٥٧٢٢٢	٤٥٧٢٢٢	٤٧٣٩٠٩
	٥٩٨٤٢	٦٥٥١٤	٨٥١٧٣	٧٤٢٦٢	١٩٢٦٣	٧٠٢٨١٣	٦٤٢٢٢	٦٤٢٢٢	٥٨٦٤١
	١٥٧٦٦	٢٤٤٣١	٦٠٨٩٣	٥٩٩٩٣	٥٩٩٩٣	٥٥٧١٣	٤٤١٣٣	٤٤١٣٣	٤٢٦١٥
	٤٣٧١٨	٩٠٨٣٣	١٨٤٤٤٤	٢٩٤٨١٨	٢١٣٦١٦	١٣٢٣٢٦	١٠١٣٢٩٧	٨٦٥٨٢	٧١٥٤٦
التيقبة بالجبلية المصري	٣٧٥٨٣	٥٨٩٤٦	٩٥٤١٢	١٧٧٧٧٢	١٢٤٤٨٨	١٢٤٤٨٨	١٥٢٠٦٢	١٧٦٦٤	٢٠٦٣٢٦
	١٥١٩٥٩	٣٣٩٧٢٤	٤٢٥٩٢٢	٥٥٤٢٧٢	٤٦٥٨٣٣	٣٣٩٦٥٠٩	٣٦٤٩٧٧	٣٦٤٩٧٧	٣٧٩١٢٨

كسبه

بصل

بغزة

التيقبة

(ي)

[illegible]

مستورد قنبلة الصوديوم من الإقطان ملحقمة حسب القيمة المضمرة بـ

(١)

البلدان المصدر بها

١٩١٠	١٩٠٩	١٩٠٨	١٩٠٧	١٩٠٦	١٩٠٥	١٩٠٤-١٩٠٠	١٩٠٣-١٨٩٥	١٨٩٤-١٨٩٠	١٨٨٩-١٨٨٥
------	------	------	------	------	------	-----------	-----------	-----------	-----------

٣٠٣٤١٢١	٣٤٠٧٤٤٣	٣١٢٤١١٩	٣٥٨٣٠٠٨	٣٥١٢٧٧٦	٣٢٩٢٠١١	٢٩٨٢١٠٥	٧٨٣١٩٠٠	٢٤٣٦٦٩٧	١٨٥٨٥٧١
١٢٠٦٥٥٧	١٠٥٢٤٠٠٩	٨٤٢٨٨٤٧	١٠٧٠٢٥١٠	٧٩٨٢٣١٢	٧٠٥٨٨٤٨	٤٧٩٦٧٤٨	٤٦٩١٥٧٩	٤٦٣٤٦٤٣	٤٦٣٤٦٤٣
٥٥٤٥٦٩	٦٢٢٨١٦	٥٦٠٧٤٣	٥٥٥٩٤٧	٥٣٥٨٨١	٥٥٩٣٣٢	٤٥٤١١٢	٢٥٣٦٥٦	١١٤٣٧٨	١٦٥١
٢٣١٢٣٨٤	١٩٠٦٢٣٧	١٥٢٢٠٦٤	١٩٢٨٠٩٢	١٦٥٨٣٧٨	١٣٥٠٨٠٩	١١٠٩١٢٢	٤٢٥٣٧٨	٢٠١٥٣٨	٤٠٣٢
٤٦٧٤٥٣	٥٩٨٨٠٠٦	٤١٩٤٠٩	٥٩٣٨٠٩٢	٤٨٤٠٣٦	٥٠١٨٦٠	٢٩٦٨٨٨	٣٢٠٦٧٨	٨١٥٨١	٣١٠
١٨٣٩٧٢٩	١٨٧٢٦٠٨	١١١١٥٨٨	٢٠٦٣٥٠١	١٤٧٢٤٩٩	١٢١٢٥٥٨	٦٩٦٧٩٩	٥٣٩٧٧٣	١٣٦٧٥٨	٤٠٨
٢٩٨٠٨٩	٣٥٢٨٠٠٦	٣١٠١٦٦	٣٢٠٧٤٧	٣٤٤٧٢٣	٣١٦٩٥٤	٢٦٦٧١٧	٢٥٩٢٧٩	٢٧٧٨٤٠	٢٦٦٨٠٦
١٢٣٦٠٢٠	١٠٩١٩١٥	٨٣٧٣٥٦	١١٤٤٧٦٠	١٠٦٣٨٩٦	٧٧١١٤٨	٦٤٤٥٦١	٤٤١١٨٧	٥٤٨٥٠٣	٦٦٦٨١٢
٥٣٥٥٢٥	٦٤١٩٧٢	٥٣٧١٠	٥٢١٧٥٤	٥٨٦٠٦٢	٥٧٦٢٦٨	٤٩٢٠٧٦	٤٥٥١٨٨	٢٨٠٠٠١	٢٤١٧٠٣
٢١٨٨٧٠٠	٢٠٠٤٩٨٦	١٤٥٤٨٠١	١٧٩٣٦٠٨	١٨١٩٩٠٠	١٣٩٢٨٧٣	١١٩٠٨١٣	٧٦٧٨١٩	٥٣٦١٧٠	٦٠٧٥٠
١٩٠٦٨٥	٢٢٩٩٥٠	٢٥٣٣٤٤	٢٢٣٣٨٦	٢٤١٥٠٦	٢٤٤٢٠٧	٢٧٢٦٣٠	٢١٥٣٢٧	٢١٥٣٢٧	٢١٥٣٢٧
٧٨٦٢٩٧	٧١٠٠٠١٦	٦٨٣٤١١	٧٦٨٢٠٨	٧٤٧٩٣٦	٥٩٦٣٤٥	٦٦٣٨١٠	٣٦٠٠٨١	٥١٥٦٧٥	٥١٥٦٧٥
٣٩٥٥٧٢١	٤٨٣٧٠٢	٥١٠٥٥٠	٤٥٥٣٢٤	٤٤٤٢٤٩	٤١٨٩٢١	٦٠٨٠٢١	٩١٣٤٢٧	٨٥٥٨١٣	٨٥٥٨١٣
١٦٤٤٣٣٣	١٥٠٠٥٠٥	١٣٥٦٨٠٥	١٥٧٦٧٢٩	١٣٨٧٧٩٤	١٠١١٢٢٦	١٣٨٩٣٥٣	١٤٩٨٨٦٩	١٥٨٩٥٠٩	١٥٨٩٥٠٩
٢٢٥٥٧١٥	٢٦٦١٣٠	٢٦١١٥٦	٢٨٤٦٧٥	٢٥٩٣٧٢	٣١٣٥٣٣	٢٧٦٦٩١	٢٥٢٨٨٠	٥٠٠٤٦	١٣٤٢
٩٣٥٠٨٣	٨٢٣٧٧٨	٧١١٢٩٥	٩٧٨٦٠٥	٧٩٣٧٠٤	٧٦٢٤٩٠	٦٥٨٩٢٢	٤٢٧٧٤٣	٨٧٥١٤	٣٦١٥
٣٠٧٥٢٣	٣٦٨٨٥٣	٣٧١٨٥٢	٣١٠٥٧٧	٢٨٧٦١٢	٣٠٤٠٠٥	٣٤١٣٢٨	٢٦٢٨٥٦	١٤٧٨٤٦	١٦٦١١
١٢٣٩٤٠٩	١٠٤٢٦٨٥	٩٨٥٤٣٦	١٠٦٩٢٦٥	٨٨٥٨٢٠٧	٧٢٦٩٧٩	٨١٥٤٢٣	٤٤٤٩٧٤	٢٥٤٠٠٠	١٣٣٧٤٨
٦٠٠٩٤٠٦	٦٩٥٤٧٨	٦٣٤٨٤٨٩	٦٨٥٩٢٢٠	٦٦٩٦٥٦٧	٦٥٢٧٠٨٢	٥٩٤٠٨٦٨	٥٧٦٥٢٥١	٤٥١٢٠١٦	٣٠٣٨٩٣٥
٢٤٢٤١٧١٢	٢١٤٧٧٢٩	١٧٠٩١٦٠٣	٢٣٥٩٧٨٤٢	٢٠٥٢٨٠٠٢	١٥٨٠٦٤٤٠	١٤٢٧٦٥١	٩٦٨٢٥٧٢	٨٥٦١٢٦٦	٧٥٤٨١٦١

البلدان المصدر بها

(١)

٥٠٤٠٩	٣٩٠٠١	٤٩٢٠١	٥٢٢٠٤	٥٢٤٠٦	٥٠٤٠٤	٤٩٣٠٦	٤٩١٠٢	٤٤٠	٦١١٠٦
٩٢٠٣	٨٩٠٦	٨٨٠٣	٨١	٨٠	٨٥٠٧	٧٦٠٦	٤٤	٢٥٠٣	٠٠
٧٧٠٨	٨٦٠١	٦٦٠١	٨٦٠٦	٧٢٠٣	٧٦٠٩	٧٠٠٦	٥٥٠٦	١٨٠١	٠٠
٤٩٠٧	٥٠٠٧	٤٨٠٩	٤٨٠٢	٥١٠٥	٤٨٠٥	٩٠	٤٥	١١٠٦	٠٠
٨٩٠٠	٩٢٠٣	٨٤٠٦	٧٦٠١	٨٧٠٥	٨٨٠٣	٨٢٠٨	٧٨٠٩	٦٢٠١	٧٩٠٥
٣١٠٨	٣٢٠١	٣٩٠٩	٣٢٠٦	٣٦	٣٧٠٤	٤٥٠٩	٣٧٠٣	٥٩٠٣	٦٥٠٨
٦٥٠٩	٦٩٠٦	٨٠٠٤	٦٦٠٤	٦٦٠٣	٦٤٠٢	١٠٢٠٣	١٥٨٠٥	١٨٩٠٧	١٣٢٠٦
٢٧٠٦	٢٨٠٣	٤١٠١	٤١٠٥	٣٨٠٨	٤٨	٤٥٠٥	٤٣٠٩	١١٠١	٠٠
٥١٠٠	٥٠٠٢	٥٨٠٦	٤٥٠٢	٤٣	٤٦٠٦	٥٨٠٥	٤٥٠٦	٢٢٠٨	٠٠

البلدان المصدر بها

(١)

الانتشار بـ ٩٢٨، ٤٤ كيلوجرام

حکون

ح ك و ن

ن عترة الى عتري نندانا

من عتري الى تلاتين نندانا

من تلاتين الى خمسين نندانا

فوق الخمسين نندانا

د بن

الزمام بالقدان

متوسط المساحات المطلكة

عدد المولين

الزمام بالقدان

متوسط المساحات المطلكة

عدد المولين

الزمام بالقدان

متوسط المساحات المطلكة

عدد المولين

الزمام بالقدان

متوسط المساحات المطلكة

س ط قدن

س ط قدن

س ط قدن

س ط قدن

س ط قدن

س ط قدن

س ط قدن

س ط قدن

س ط قدن

س ط قدن

س ط قدن

س ط قدن

٥٥٣٥٠٩

١٢

١٣٢٠

١٢٢٩٩

٣٠١١٣٥

٢٤١١٥

٨٨٠٦

٣٣٨٦٩٥

٣٨١١

١٠٣٧٦

١٦٥٥٠٨٢

١٥٩١٢

١١١٨٢

١٢

١٤٢١

٤٠٤

٩٨٩٧

٢٤١١٢٣

٤٦١

١٧٩٧٦

٢٠

١٤٩٨

٥١٤٦٦٢

٣٤٣١٣

٥٦٦٩١٤٠

٢٣

١٣٢٣

١٢٧٠٣

٣١١٠٣٢

٢٤١١١٥

٩٢٦٧

٣٠٦٦٧١

١٧

١١٨٧٤

١٢٦٩٧٤٤

١٨٢١٧

٥٤٦٠٠٨٣٩

٢١

١٣٢٠

١٢٠٥٥

٢٩٤٧٣٣

٢٤١٠١٩

٨٥٢٥

٤٣٢٧٥٥٧

١٠

١٠٣٨٢

١٦٨٧١٧٠

١٦٢١٢

١٠٧١٥

٤

١٤٢١

٣٧٩

٩٣٨٥

٢٤١٨٧

٤٦٨

١٨٥٢٨

٤

١٤٩٠

٥٠٧٤٢٤

٣٤٠١٣

٨٥٥٦٧٢٣

٢١

١٣٢١

١٢٤٣٤

٤١١٨

٢٣٠

٨٩٩٣

٣٤٦٠٨٥

١٥

١١٨٧٢

٢١٩٤٥٥٤

١٨٤٢٠

١٠٥٤٠٠٠٣٨

١٠

١٣٢٠

١١٨٩٥

٩٢٩٢١١

٢٤١٣

٨٥٢٣

٥٣٢٦٤٢٨

٧

١٠٣٨٦

١٧٠٦٤٧٨

١٦٤٧

١٠٧٢٤

٢٣

١٤٢٢

٣٧٢

٩٢٢٤

٢٤١٩

٤٦٧

١٨٣٣٧

٩

١٨٣٣٧

٥٣٧٠٩٥

٣٤٥٢٠

٥٥٠٧٧٤

٢١

١٣٢١

١٢٢٦٧

٣٠١٣٣٤

٢٤١٣

٨٩٩٠

٣٤٤٧٦٥

٨

١٠٣٤٧٦٥

٧٢٤٣٥٧٣

١٨٨٢٢

٥٣٣٨١١٣٨

١٧

١٣٢٠

١١٨٢٢

٢٨٩٢٥٤

٢٤١٠١٧

٨٤٣٩

٣٢٢٤٢٤١

١٠

١٠٤٦٨

١٧٠٥٦٧٥

١٦٢٢٢

٩٥٩٩

١٢

١٤١٧

٣٤٩

٨٥٦

٢٤١٩

٣٨٧

١٥٢١٤

١٢

١٤٨٦١

٥١٠٢٠٧

٣٣٣١٩

١٠٤٣٣٧٠٣٩

٢١

١٣٢١

١٢١٨١

٢٩٧٩١٠

٢٤١٠٢٣

٨٨٦٦

١٣٣٩٤٥٥

١١

١١٩٥٢

٢١١٥٨٨٢

١٨٥١٣

٥٢٩٤٣٢٣٨

١٩

١٣٢٠

١١٥٧٦

٢٨٣٩٨٤

٢٤١٢١٩

٨٤٤٣

٣٢٤١٧١

٩

١٢٣٢٤١٧١

١٧٢٦٩٦١

١٦٥٧١

٩٥٧٦

١٠

١٤٢١

٣٣٣

٨٣٢٦

٢٤١٠

٣٧٠

١٤٧٥١

٢٠

١٤٧٥١

٥٣٩٤٤٢

٣٤٨

٥٥٣٩٠٠٨٣٨

٢١

١٣٢١

١١٩٠٩

٢٩٢٣١٠

٢٤١٣

٨٨١٣

٣٣٨٩٢٢

٢٣

١٠٣٣٨٩٢٢

٧٢٢٦٣٨٨

١٨٨٢٢

١٠٢٦١٣٤٣٧

٢١

١٣٢١

١١٤٥٣

٢٧٩٩٣٩

٢٤١٠١٥

٨٣٩٢

٣٢٣٣٦٣

١٢

١٠٠٣٨

١٧٥٦٦٣٧

١٦٧٦

٩٢٣٨

١٧

١٤١٨

٣٢٥

٨٠٦٣

٢٤١٩١٠

٣٧٧

١٤٨٧١

١٧

١٤٨٧١

٥٣٣٤٣٧

٣٥٤

١٠٥٣٥٣٢٢٣٨

٢١

١٣٢١

١١٧٧٨

٢٨٨٠٠٢

٢٤١٠٢١

٨٧٦٩

٣٣٨٢٣٤

١٧

١٢٠٣٨

١١٥٢٣٠٠٧٤

١٩١١٥

٦٥٢٥٤٢٨٣٧

٢٠

١٣٢٠

١١٣٦٧

٢٧٧٨٧٤

٢٤١٠٦٢

٨٣٤٧

٣٢٢١٢٠٧

١٣

١١٣٢٢

١٤٩٤٢٣٣

١٦٤

٨٤٥٦

٢

١٤١٢

٣١٥

٧٧٨٢

٢٤١٦٢٢

٣٧٥

١٤٩١٩

٢٠

١٦٠١٣

٥٩٠١٠٦

٣٦٨١٤

١٠٥٣٣٨٨٤٣

٢١

١٣٢٠

١١٦٩١

٢٨٥٦٥٦

٢٤١٠١٠

٨٧٢٦

٣٣٦١٢٢

١٢

١٢٢٢

٢٣٣٩٥٢٩

١٩٠١٨

٥١٥٢١٧٣١

٢١

١٣٢٠

١١١١٢

٢٧١٥٣٣

٢٤١٠١١

٨٢٤٦

٣١٧٣٤١

١٥

٣١٧٣٤١

١٠٩٢١

١٦١

٨٣١١

٢١

١٤١٠

٣٦٦١٢٠

٢٤١٠٧

٣٥١٩

١٠٩٥٩

١٧

٣٢١٠

١٥٥٤

٣٨١٢٠

٦٥٢٣٥٢٨٣١

٢١

١٣٢٠

١١٤٨٨

٢٧٨٧٩٣

٢٤١٠٦١

٨٦٠١٤

٣٣١٥٠١

١١

١٢١٥٠١

٢٣٥٦٦٠٢

١٨٨٢١

٩٥٠٤٠٢٣٣

٢٠

١٣٢٠

١٩٠٩ بالنسبة السابقة فهو ثابت، عن أن بعض هذه الأراضي قد زُعت ملكيته لأجل النافع العمومية أما البعض الآخر فكان قد ادرج في المديريات ضمن الأراضي المقر عليها ضرائب في حين أنها ليست كذلك وكان ذلك غلطاً

مقادير وقية الصادر من بزة القطن ملخصة

(م)

متوسط مدد خمس سنوات				شهور
١٨٩٠ — ١٨٩٩	١٨٩٥ — ١٨٩٤	١٨٩٠ — ١٨٨٩	١٨٨٥ — ١٨٨٤	
١٩٠٤ — ١٩٠٣	١٨٩٩ — ١٨٩٨	١٨٩٤ — ١٨٩٣	١٨٨٩ — ١٨٨٨	
١٤٨٧٤٥	١٣٧٦٥٥	١١٣٦٥٧	٥١٠١٤	أردب (١)
٩٣١٨٤	٥٩٩٤٠	٧٠٤١٨	٣١٦٠٤	سبتمبر جنة مصري
٤٣٦٢٣١	٤٠٧٩٦٥	٣٤١٠٨٥	٢٧١٦٣٩	أردب
٢٤٤١٩٤	١٧١٥١٥	١٩٩٨٠٩	١٥٠٥٩٠	أكتوبر جنة مصري
٥٢٠٦٨٥	٥٠٨٢٨١	٤٦٨٦٩٣	٣٨٨٨٨٥	أردب
٢٨٦٤٩٩	٢٠٨٠٨١	٢٧٢٤٠٤	٢٤٠٩٤٢	نوفمبر جنة مصري
٤٤٧٤٨١	٤٦٥١٣١	٤٣٣٥٥٥	٤٠٦٦٣٧	أردب
٢٤٧٩٥٤	١٨٨٣٠٨	٢٥٠٣٩٤	٢٥٣٢٥٤	ديسمبر جنة مصري
٤٥١١٩١	٤٧٥٣٨٨	٤٦١٢٩٦	٣٢٦٥٣٣	أردب
٢٥٥٣٨٣	١٩٢٥١٧	٢٦٢٥٠٧	٢١٠١٤٤	يناير جنة مصري
٢١٠٦١٨	٣١٧٥٠٠	٢٩٦٥٤٥	٢٢٢٤٨٢	أردب
١٢٦٥٢٨	١٣٣٥٣٤	١٧٠١١٨	١٤٨٩٣٩	فبراير جنة مصري
٢٥٦٨٧٦	٢٣٢٠٨١	٢٥٥٤٥٩	١٥٨٩٠١	أردب
١٥٠٢٠٤	١٠٠٩٥١	١٥١٥٤٢	١٠٣٢٨٤	مارس جنة مصري
٣١٨٠٤٧	٢٠١٤٨٠	١٦٠٣٦٨	١١٣٨٥٦	أردب
١٢٥٣٩٨	٨٣٦١٠	٨٩٠٩٤	٧٥٣٤٥	أبريل جنة مصري
٥٠٢٥٤٦	٤٧٧٥٩٥	٣٣٨٦٦٥	٢٧٢٥٢٢	أردب
٢٨٤٠١٦	٢١٢٠٧٤	١٩٦١٢٢	١٨١٥٦٧	مايو الى أغسطس جنة مصري
٣١٩٢٤٠٠	٣٢٢٣٠٧٦	٢٨٦٩٢٢٣	٢٢١٢٤٦٩	أردب
١٨١٣٣٦٠	١٣٥٠٥٣٠	١٦٦٢٤٠٨	١٣٩٥٦٦٩	جملة جنة مصري

(١) الارذب يساوي ١٩٨ ليرا

حسب شهور تصديرها أثناء كل موسم قطن

مواد	م القطن				
١٩٠٥ — ١٩٠٤	١٩٠٥ — ١٩٠٤	١٩٠٦ — ١٩٠٥	١٩٠٦ — ١٩٠٥	١٩٠٧ — ١٩٠٦	١٩٠٧ — ١٩٠٦
٢٤١ ٧٦٢	١٩٤ ٤٦٦	١٦٠ ٥٤٤	١٤٥ ٣٣٩	٨٩ ٨٤٤	١٢٢ ٧٠٠
١٢٨ ٠٧٤	٩٦ ٢٦٠	٩٩ ٤٦٧	١٠٣ ٢٣٢	٦١ ٤٨٤	٨٥ ٩٣٨
٢٦٠ ٦١٨	٣٥٠ ٢٠٣	٥٣٨ ٩٦٨	٦٢٦ ٦٤٠	٢٦١ ٧٠١	٥١٨ ٠٠٦
١٣٨ ١٤٨	١٧٣ ٣٥١	٣٢٩ ٣٣٩	٤١٨ ٣٧٢	٣١٩ ٦٩١	٣٧٦ ٦٢٢
٢٨٥ ٠٧٩	٥٠٠ ٦٧٦	٦٧٩ ٦٣٠	٦٥١ ٥١١	٧٣٦ ١٥٦	٦٧٨ ١٣٨
١٤٩ ٦٦٨	٢٤٧ ٨٣٧	٣٩٨ ٥٤٨	٤١١ ٦٢٧	٤٦٥ ٢٥٣	٥٢٦ ٣٨١
٤٥٧ ٤٥٨	٤٥٢ ٦٥٠	٥٦٧ ٧٤٥	٦٤٨ ٩٣٩	٦٨١ ٨١٠	٤١١ ٧٨٣
٢٤٠ ١٦٦	٢٢٦ ١٧٤	٣٤٠ ٢٠١	٣٩٦ ٢٩٧	٤٥١ ٩٥١	٣٢٣ ١٦٥
٢٣٠ ٩٤٥	٦٢٤ ٥١٦	٥٢٧ ٨٥٣	٦٠٧ ٧٨٣	٤٦٥ ٣٥٤	٢٨٢ ٦٠٨
١٦٠ ٥٠٩	٣٢٧ ٣٨٢	٣١٦ ٧١٣	٣٥٦ ١١٠	٣٢٥ ٣٧١	٢٦٢ ٦٠١
٣٦٧ ٠٦٢	٢٨٥ ٩١١	٣٧٠ ٨٦٠	٢١٥ ١٠١	٢٧٢ ٢٥٦	٧٢ ٥٦١
١٦٣ ٣٤٣	١٧٤ ٧٦٦	٢٤٠ ٨٧٨	١٥٣ ٥١٧	٢٠٢ ٤٦٦	٦٣ ٦٥٩
٢٤١ ١٦٥	١٨٥ ٩٥٣	٢٢٥ ٦٧٦	٢٤٣ ١٩٦	٢٨١ ٦٤٩	٧٨ ٣٥٨
١٢٠ ٥٠٦	١١٠ ٦٢٧	١٥٥ ٥٣٨	١٦٢ ٦٠٢	٢٠٢ ٩٠١	٧٢ ٦١٤
٢٤٥ ٧٢٤	١٥٨ ٦١٣	٢٠٥ ١٦٣	٢٠٣ ٩٧٠	٢١٩ ٢٠١	٦٨ ٥٢١
١١٦ ٧٧١	٩٨ ٢٥٠	١٣٨ ٥٩٥	١٣٨ ٦٨٤	١٥٦ ٤٤٤	٦٨ ٤١٦
٨٠١ ٧٠٥	٤٩١ ٢٧٦	٥١٦ ٨٤٨	٤٩٧ ٠٩٨	٣١٩ ٠٣١	١٧٩ ٩٧٠
٤٠٩ ٢٧١	٣٠٢ ٠٦٩	٣٧٣ ٨١٦	٣٦١ ٧٠٩	٢٣٣ ٦٥٥	١٥٠ ٤٢٩
٣ ٢٣١ ٥١٨	٣ ٢٤٤ ٢٦٤	٣ ٧٩٣ ٢٨٧	٣ ٨٣٩ ٥٧٧	٣ ٥٣٢ ٠٠٢	٣ ٤٣٢ ٦٤٥
١ ٦٢٦ ٤٣٦	١ ٧٥٦ ٧١٦	٢ ٣٩٣ ٩٥	٢ ٥٠٢ ١٥٠	٢ ٤١٩ ٢١٢	١ ٩٢٩ ٨٢٥

(ف) بيان عن حالة الدين العمومى
 فى آخر سنة ٩١٠ مع ما طرأ عليه من التغيرات فى خلال السنة نفسها

قيمة الدين غير المستهلك فى أول سنة ١٩١٠	المستهلك فى خلال سنة ١٩١٠	قيمة الدين غير المستهلك فى آخر ديسمبر سنة ١٩١٠	قيمة السندات الموجودة تحت يد الحكومة وصندوق الدين	قيمة السندات التداولية فى ٣١ سنة ١٩١٠
جنيه انكليزى	جنيه انكليزى	جنيه انكليزى	جنيه انكليزى	جنيه انكليزى
٧٥٠٧٠٠٠	٩٢٣٠٠	٧٤١٤٧٠٠	١٧٩٨٠٠	٢٣٤٩٠٠
الدين المضمون ٣٪				
٣١١٢٧٧٨٠	—	٣١١٢٧٧٨٠	٢٦٠١٦٢٠	٥٢٦١٦٠
الدين الممتاز ٣ ٪				
٥٥٩٧١٩٦٠	—	٥٥٩٧١٩٦٠	٣٠٣٩٧٢٠	٩٣٢٣٤٠
الدين الموحد ٤٪				
٦٣٤٠٠٠	١٧٦٢٤٠	٤٥٧٧٦٠	—	٥٧٧٦٠
قرض الدومين ٤ ٪				
٩٥٢٤٠٧٤٠	٢٦٨٥٤٠	٩٤٩٧٢٢٠	٥٨٢١١٤٠	١٥٩٠٦٠
جملة				

